

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

محاضرات في
العمليات المصرفية الدولية
مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي

إعداد
نعيمه بوخالفي

السنة الجامعية: 2025-2026

الفهرس

1	مقدمة.....
3	الفصل الأول: النظام المالي العالمي.....
3	أولاً: ماهية التمويل الدولي.....
3	1. مفهوم التمويل الدولي.....
4	2. أهمية التمويل المالي.....
5	ثانياً: عناصر النظام المالي الدولي.....
6	1- المتعاملون
7	2- الأسواق.....
7	3- الأدوات.....
10	الفصل الثاني: المؤسسات المالية الدولية.....
10	أولاً: صندوق النقد الدولي International Monetary Fund :
10	1. تعريفه و نشأته.....
10	2. أهدافه
11	3. الوظائف والمهام
11	4. موارد واستخدامات صندوق النقد الدولي.....
15	ثانياً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير
15	1. تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD).....
15	2. أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD).....
15	3. موارد واستخدامات البنك الدولي للإنشاء والتعمير
16	4. المؤسسة الدولية للتنمية: International Development Association (IDA)
17	5. مؤسسة التمويل الدولية: International Finance Corporation (IFC)

17	ثالثا: منظمة التجارة العالمية
17	1. تعريفها و نشأتها
18	2. أهداف منظمة التجارة العالمية
18	3- الوظائف والمهام
18	4- الوسائل التي تتبعها منظمة التجارة العالمية
22	الفصل الثالث: تقنيات التسوية في المبادلات الدولية (المدى القصير)
22	أولا: تقنيات التمويل قصير الاجل
22	1- الاعتماد المستندي
29	2- التحصيل المستندي Documentary Collection
33	ثانيا: تقنيات التمويل المتوسطة وطويلة الأجل
33	1. شراء سندات التصدير (تمويل الصفقات الجزافية)
37	2. التأجير التمويلي
41	3. قرض المورد
43	4. قرض المشتري
47	5- المقارنة بين قرض المورد وقرض المشتري
49	الفصل الرابع: الشيكات بالعملات الأجنبية والحوالات الخارجية
49	أولا الشيكات بالعملات الأجنبية
49	1. تعريف الشيكات بالعملات الأجنبية
49	2. أنواع الشيكات الأجنبية
50	3. بيع وشراء الشيكات الأجنبية
55	ثانيا: ماهية الحوالات الخارجية
55	1. تعريف الحوالات الخارجية وأطرافها

56	2.أنواع الحوالات الخارجية.....
60	الفصل الخامس: بنوك المراسلة.....
60	أولاً: ماهية بنوك المراسلة.....
60	1.تعريف بنوك المراسلة.....
60	2-أسباب انشاء بنوك المراسلة.....
60	3-أسس اختيار بنوك المراسلة
61	ثانياً: إجراءات توقيع الاتفاقية مع البنوك المراسلة.....
61	ثالثاً: الوثائق الموقعة مع البنوك المراسلة.....
62	رابعاً: إدارة الاتفاقيات مع بنوك المراسلة.....
64	الفصل السادس: نظام الأوفشور.....
64	أولاً: تعريف نظام الأوفشور وتطوره.....
64	1.تعريف نظام الأوفشور.....
64	2.تطور نظام الأوفشور.....
65	3. الرقابة على أعمال بنوك الأوفشور.....
66	ثانياً: أهداف نظام الأوفشور وأهم أسواقه.....
66	1. أهداف نظام الأوفشور.....
66	2. أهم أسواق الأوفشور
66	3. ايجابيات وسلبيات نظام الأوفشور.....
69	الفصل السابع: المشتقات المالية.....
69	أولاً: ماهية المشتقات المالية.....
69	1.تعريف المشتقات المالية.....
70	2.الخصائص المميزة للمشتقات المالية.....

71	3. أهمية المشتقات المالية.....
71	ثانياً. أسواق المشتقات المالية والمتعاملون بها.....
71	1. أسواق المشتقات المالية.....
72	2. المتعاملون بالمشتقات المالية.....
72	ثالثاً. أنواع المشتقات المالية.....
72	1. العقود الآجلة.....
73	2. العقود المستقبلية.....
74	3. عقود الخيارات.....
75	4. عقود المبادلات (المقايضات).....
76	رابعاً. استخدامات المشتقات المالية.....
76	1. استخدامات حقوق الخيار.....
77	2. استخدامات العقود المستقبلية.....
78	3. استخدامات عقود المبادلة.....
79	خامساً. مخاطر المشتقات المالية.....
80	1. مخاطر السوق.....
80	2. المخاطر الائتمانية.....
80	3. مخاطر التشغيل (المخاطر التنظيمية).....
81	4. المخاطر القانونية.....
81	5. أثر الرفع المالي.....
81	6. مخاطر التسعير.....
81	7. مخاطر السيولة.....
83	الفصل الثامن: العولمة والمصارف الدولية.....

83	أولاً. العولمة الاقتصادية.....
83	1.تعريف.....
83	2.مزايا العولمة الاقتصادية.....
84	ثانياً. العولمة المالية.....
84	1.تعريف العولمة المالية.....
84	2. أسباب تسارع العولمة المالية.....
85	3.مزايا ومخاطر العولمة المالية.....
86	ثالثاً. العولمة المصرفية.....
86	1. مفهوم العولمة المصرفية.....
86	2. أسباب ظهور العولمة المصرفية.....
87	3.اهداف العولمة المصرفية.....
87	رابعاً. آثار العولمة المالية على المصارف.....
87	1. الاندماج المصرفي.....
88	2. التحول إلى البنوك الشاملة.....
88	3. خصوصية البنوك.....
91	الفصل التاسع: الأسواق المالية الدولية.....
91	أولاً ماهية الأسواق المالية الدولية.....
91	1. تعريف الأسواق المالية الدولية.....
91	2. أهداف الأسواق المالية الدولية.....
92	3. وظائف الأسواق المالية الدولية.....
92	ثانياً: المتعاملون في الأسواق المالية الدولية.....
93	ثالثاً: أقسام الأسواق المال الدولية.....

93	1. السوق النقدية الدولية.....
94	2. سوق رأس المال الدولية.....
95	رابعا: أدوات الأسواق المالية الدولية.....
95	1. أدوات التعامل في الأسواق النقدية الدولية..
97	2. الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال.....
98	خامسا: مؤسسات إدارة الأسواق المالية الدولية.....
98	1. المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال الدولية (IOSCO)
98	2. بنك التسويات الدولية.....
101	الفصل العاشر: الإقراض على المستوى الدولي.....
101	أولا: أسباب الإقراض على المستوى الدولي..
102	ثانيا: المخاطر التي تواجه البنوك المقرضة.....
103	خاتمة.....
104	قائمة المراجع.....

مقدمة

تطورت أنماط تسوية المدفوعات الدولية مع تطور العلاقات التجارية والمالية الدولية. وتتأثر العمليات المصرفية الخارجية مباشرة، بتطور وانتشار التبادل التجاري الإلكتروني، وانتشار ما يسمى بالنقود الإلكترونية cyber cash، ومن خلال إعادة هيكلة المنظومة الدولية، حيث ينحصر مفهوم الدولة ليحل محله مفهوم التجمعات الاقتصادية الكبرى، وازدياد حرية انتقال البضائع والأموال والأشخاص.

وقد ظهرت اتجاهات متعددة في تنظيم أنماط تسوية المدفوعات بين الدول واعطائها شكل صيغة مؤسسات خاصة أثمرت نظام النقد الدولي، بعد توقف العمل بنظام بروتن وودز في بداية السبعينات، وظهور نظام العملات المعومة الذي نلمسه ونشاهده اليوم، حيث ظهرت اتجاهات في الدول الكبرى عملت على تقليص دور الحكومة وتدخلها في الأسواق وحصره في الرقابة، وهو ما أخذ أشكال الخصوصية وتحرير قيود التجارة، التبادل التجاري والمدفوعات الخارجية من خلال منظمة التجارة العالمية، والعولمة المتمثلة في تسريع انفتاح اقتصاديات الدول لتصبح جزءا من اقتصاد عالمي.

وفي هذا الإطار، تهدف هذه المطبوعة إلى تبسيط المعارف وتقديمها للطلبة وفق منهجية علمية دقيقة تراعي الأهداف البيداغوجية للمقياس وفق محتوى علمي متكامل يجمع بين التأصيل النظري والتطبيق العملي، مع الحرص على اعتماد أسلوب تدريجي يراعي قدرات الطلبة ويساعدهم على الاستيعاب والتحليل. كما تسعى إلى تنمية مهارات التفكير النقدي وربط المفاهيم النظرية بالواقع العملي، بما يتماشى مع متطلبات التكوين الجامعي الحديث.

وعليه، تم تقسيم هذه المطبوعة إلى مجموعة من المحاور الأساسية التي تعالج مختلف جوانب المقياس، كما تمتد المحاور لتشمل تحليلات متقدمة، بما يثري معارف الطلبة ويعزز قدرتهم على التوظيف العملي للمكتسبات.

الفصل الأول

النظام المالي العالمي

الفصل الأول: النظام المالي العالمي

تمهيد

يمثل النظام المالي الدولي أحد الأركان الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى النظام التجاري الدولي والنظام النقدي الدولي.

والنظام المالي الكفؤ هو ذلك النظام الذي يحقق تمويلاً للنظام التجاري الدولي واستقرار للنظام النقدي، والتنسيق بين هذه الأنظمة يؤدي إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو في معظم بلدان العالم.

كان النظام التجاري الدولي يعتمد على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) والذي أصبح يعتمد على منظمة التجارة العالمية (OMC).

* النظام النقدي الدولي: يعتمد على تلك الآليات التي يديرها صندوق النقد الدولي.

* والنظام المالي الدولي: يتكون من أسواق التمويل الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهيئة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل... الخ.

أولاً: ماهية التمويل الدولي

شهد الاقتصاد العالمي تزايد أهمية وحجم المعاملات الدولية الناتج عن ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والمواصلات وما نتج عنه من تخفيض تكاليف التعامل الخارجي إلى تعزيز نمو التبادل التجاري الدولي وتزايد اعتماد الاقتصادات والأسواق على بعضها البعض مما أدى إلى عولمة أسواق الاستثمارات المالية والحقيقية.

1. مفهوم التمويل الدولي

يعرف التمويل الدولي على أنه انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة، وتدل كلمة تمويل هنا على ندرة عرض رؤوس الأموال الدولية مقارنة بالحاجة إليها¹.

يقصد بالتمويل الدولي ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير رؤوس الأموال دولياً، إذ تشمل هذه العلاقات الاقتصادية الدولية جانبين رئيسيين: جانب تجاري يتمثل في حركة السلع والخدمات بين الاقتصادات العالمية، وجانب مالي يتمثل في حركة رؤوس الأموال سواء كان ذلك لحاجيات تمويلية للتجارة الدولية أو الاستثمارات الخارجية، أو لحاجيات التبادل في الأسواق المالية.

¹ هزاع مفلح، التمويل الدولي، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2007، ص. 26.

العمليات المصرفية الدولية

د. نعيمة بوخالفي.

فهذه العلاقات تشمل بعدين أساسيين، الأول يتمثل في الجانب السلعي للاقتصاد الدولي والثاني هو الجانب النقدي أو المالي بالإضافة إلى التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف أشكاله وبالتالي تظهر أهمية التمويل الدولي كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي والتي يمكن تصنيفها إلى المجموعات الرئيسية التالية:

- الحسابات المترتبة على المبادلات التجارية بما في ذلك الصادرات والواردات بين مختلف الدول؛
- التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بكل أشكالها؛
- الالتزامات المالية على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم كما هو الحال في تعويضات الحروب¹.

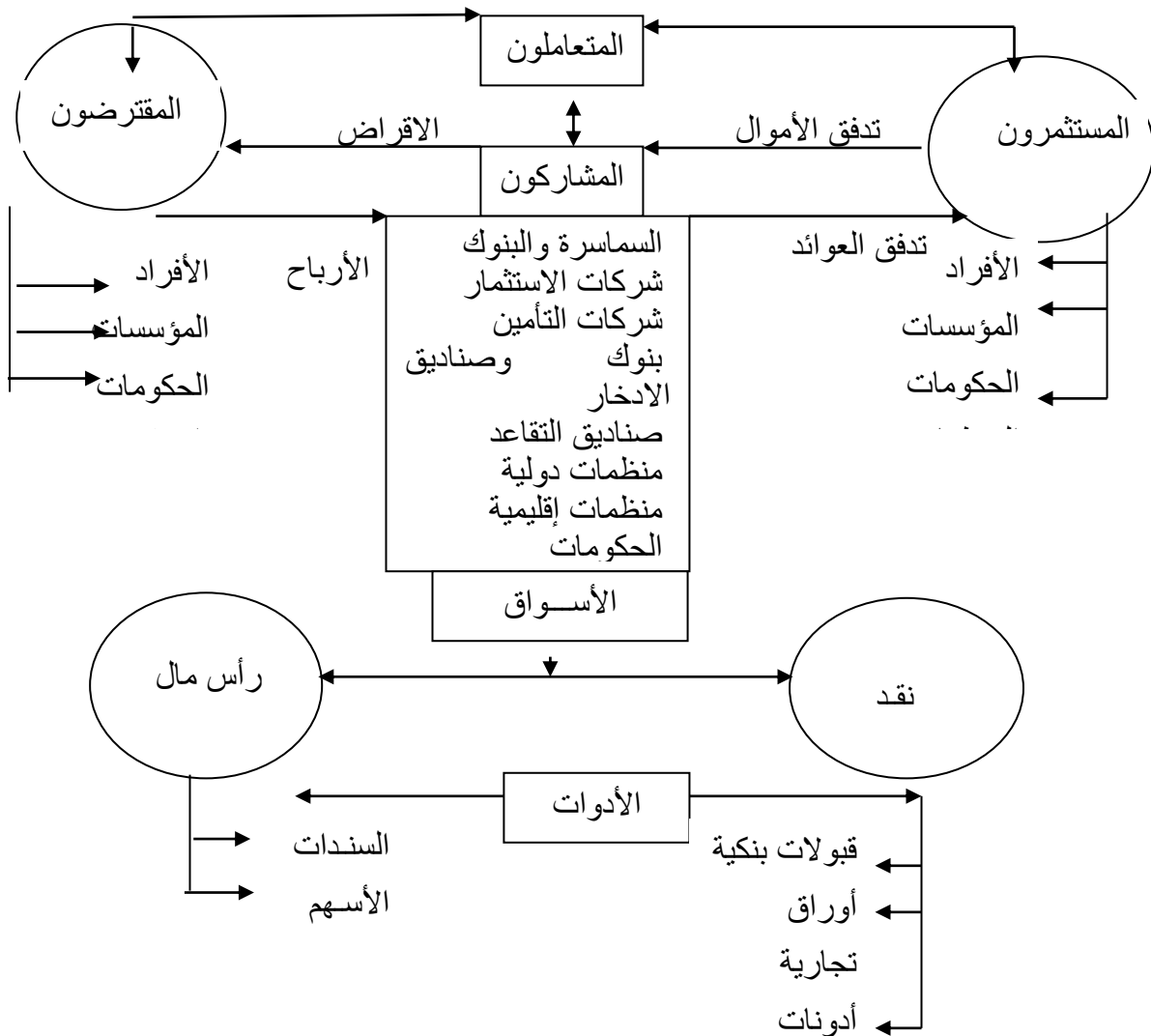
2. أهمية التمويل المالي

- ✓ أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الدول المقترضة
- تستهدف الدول المتلقية لرأس المال في الغالب:
- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستوى المعيشة للسكان.
- مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسدّ الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة.
- تحقيق مزايا تكنولوجيا وخبرات إدارية بفعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما يزيد من الإنتاج وجودته ويؤدي إلى توفير مناصب الشغل.
- ✓ أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الجهات المقرضة
- تحاول هذه الجهات من الدول منح قروضا رسمية لدول أخرى من أجل:
- أن تحقق أهدافا عديدة كتصريف الفوائض السلعية لديها وزيادة صادراتها،
- تحقيق النمو وزيادة الدخل.
- تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم.
- وتكمن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات، وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول.
- كما أن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال بين دول العالم فيما بين الأسواق المالية الدولية قد فاق عدة مرات التحرك الفعلي للسلع والخدمات على المستوى الدولي، ولم يعد هناك ارتباط بين التدفقات المالية والتدفقات العينية².

¹ <http://elearning.univ-jijel.dz/mod/resource/view.php?id=26997>

يوضح الشكل التالي العناصر المختلفة للنظام المالي الدولي:

الشكل 1: عناصر النظام المالي الدولي



يتضح من الشكل السابق أن العناصر الأساسية التي يشتمل عليها النظام المالي الدولي تتكون من المتعاملين والأسواق والأدوات. وفيما يلي توضيح لهذه العناصر:

² سهير إبراهيم الشمولى، إدارة المالية الدولية، دار الاعصار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص.ص.15.18.

1- المتعاملون :

هم الركيزة الأساسية للنظام المالي الدولي ويتكون المتعاملون في ظل النظام المالي الدولي من المستثمرين والمقترضين والمشاركين.

• المستثمرون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية، والمستثمر هو ذلك الشخص الذي يملك أرصدة فائضة من الأموال ويرغب في توظيفها.

• المقترضون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية الذين يحصلون على قروض من الأسواق المالية الدولية أو يقومون بطرح (بيع) سندات في هذه الأسواق، أو الإقترض المباشر من التجمعات المصرفية أو المنظمات الدولية أو من الحكومات المختلفة.

والمقترض عادة ما يرغب في الحصول على الأموال من مصادر مختلفة بهدف توظيفها في استثمارات حقيقية بشراء معدات والآلات والقيام بعمل مؤسسات ومصانع ومشروعات جديدة، وفي هذه الحالة فإن المقترض يصبح بمثابة الشخص المستثمر.

وتأخذ الأموال في إطار النظام المالي الدولي اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو تدفق هذه الأموال من المدخرين (أصحاب الفائض المالي) إلى المقترضين الذين يستخدمون هذه الأموال في الاستثمارات (أصحاب العجز المالي).

الاتجاه الثاني: هو تدفق عوائد وأرباح هذه الأموال من المقترضين إلى المدخرين.

• المشاركون:

والمشاركون بالنظام المالي الدولي هم في الواقع:

السماسرة والوسطاء الذين يتعاملون في الأسواق لحساب الغير أو لحسابهم مثل البنوك وشركات الاستثمار المالي وشركات التأمين وبنوك وصناديق الادخار ... إلخ بالإضافة إلى صناديق التقاعد والمنظمات الدولية والإقليمية المختلفة والحكومات والشركات الدولية (متعددة الجنسيات) والأفراد من مختلف دول العالم... ويقوم هؤلاء بالتعامل في الأسواق المالية الدولية باستثمار الأموال الفائضة لديهم لتحقيق عوائد وأرباح على هذه الأموال، كما يقومون بالحصول على قروض من الأسواق المالية أو يقومون بطرح سندات دولية في هذه الأسواق¹.

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد الطيف الخنشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص.ص. 17-19.

2- الأسواق:

تمثل الأسواق المالية المحلية والدولية الشبكة الأساسية التي تنتقل من خلالها رؤوس الأموال وتتقسم الأسواق المالية من وجهة نظر الآجال الزمنية والأدوات المستخدمة إلى أسواق نقد Money Market وأسواق رأس المال Capital Market.

- أسواق النقد: يتم التعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل تتراوح آجال استحقاقها بين يوم وأقل من سنة، وتتأثر أسواق النقد بالتغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات المختلفة، كما تعكس الأدوات ديناً محدداً.
- أسواق أرس المال: فإن الأدوات المستعملة تعكس غالباً حقوق الملكية مثل الأسهم كما تعكس كذلك ديوناً طويلة الأجل مثل السندات، وتؤثر أسعار الفائدة بدرجة كبيرة في حركة الأموال في هذه الأسواق وبدرجة أقل تغيرات أسعار الصرف.

3- الأدوات:

تختلف الأدوات باختلاف نوعية السوق.

ففي أسواق النقد تكون أدوات التعامل في معظمها قصيرة الأجل مثل:

- أدونات الخزينة؛
 - القبولات المصرفية؛
 - الأوراق التجارية وشهادات الإيداع القابلة للتداول؛
 - شهادات الإيداع المخزنة والودائع لأجل وصكوك الديون المختلفة.
- أما الأدوات المستخدمة في أسواق رأس المال هي الأدوات طويلة الأجل مثل:
- الأسهم التي تصدرها الشركات الصناعية؛
 - السندات الدولية التي تقوم بطرحها هذه الشركات وتلك التي تطرحها حكومات الدول المختلفة في أسواق المال الدولية.

خلاصة

يعتبر النظام المالي العالمي إطارًا متكاملًا يضم مجموعة من المؤسسات، الأسواق، الأدوات، والقواعد التي تنظم حركة رؤوس الأموال والتدفقات المالية عبر الحدود الدولية. وقد أبرز الفصل تطور هذا النظام تاريخيًا، بدءًا من نظام قاعدة الذهب، مرورًا باتفاقية بروتون وودز، وصولًا إلى النظام المالي المعاصر القائم على تعويم أسعار الصرف وتحرير الأسواق المالية.

وفي الأخير، نستنتج أن فعالية النظام المالي العالمي ترتبط بمدى قدرته على تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي من جهة، ودعم النمو الاقتصادي العالمي من جهة أخرى، مع ضرورة تعزيز آليات الرقابة والإصلاح لمواجهة التحديات المستقبلية.

الفصل الثاني

المؤسسات المالية الدولية

الفصل الثاني: المؤسسات المالية الدولية

تمهيد

يستند النظام الاقتصادي العالمي، الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على ثلاث مؤسسات كبرى دولية تقوم بإرساء قواعد وبنیان هيكل للعولمة ودعم مجالاتها الرئيسية الثلاث وهي: عولمة التجارة، عولمة التمويل، عولمة الاستثمار، من أجل بناء عولمة فعالة، ومنه فإن هذه المنظمات الثلاثة تبني وتؤسس للعولمة وتشرف على تكوين البنية التحتية لها وهي:

أولاً: صندوق النقد الدولي International Monetary Fund :

صندوق النقد الدولي أحد المنظمات الاقتصادية المكونة للعولمة الاقتصادية، بدأ يتكون مع بداية الحرب العالمية الثانية مع توقيع اتفاقية "بروتون وودز" في صيف عام 1944 ويمكن التعرف على صندوق النقد الدولي وأهدافه ووظائفه ومهامه وموارده والحصص المكونة له، وطريقة التصويت فيه، وأنواع القروض التي يمنحها والشروط التي يضعها الصندوق لمنح قروضه ومساعداته وذلك على النحو التالي:

1. تعريفه و نشأته

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه "وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن، ويديره أعضاءه من جميع بلدان العالم تقريباً، بعددهم البالغ 189 بلداً". وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة¹.

2. أهدافه

يعمل صندوق النقد الدولي على تحسين الأحوال السائدة عالمياً من خلال ما يلي²:

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية:
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها.
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التفاضلي في قيم العملات.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص. 296.

² شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص. 301.

• المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء.

• تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في الموازين.

3. الوظائف والمهام

لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه، فإنه يقوم بالوظائف والمهام التالية:

- تحقيق استقرار في أسعار الصرف بين الدول الأعضاء.

- تحقيق نمو متوازن للتجارة الدولية بما يكفل رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الدخل الحقيقي وتنمية الموارد المتاحة للدول الأعضاء.

- تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال المشورة التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء في مجال رسم السياسات الاقتصادية بين الدول وتنسيق السياسات بين الدول الصناعية الكبرى.

- تقديم التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

- تقديم مساعدات فنية في مجال عمل البنوك المركزية والمحاسبة الخاصة بميزان المدفوعات والضرائب¹.

- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية حيث ادخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية مجموعة عمليات للتكيف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، ولذلك زاد اهتمامه منذ الثمانينات على علاج الاختلال في التوازن الهيكلي؛ وبالتالي بدأ يخصص موارد وقروض، تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي، وقد خصصت تلك التسهيلات للبلدان منخفضة الدخل؛ ويمثل في ذلك تدخل كبير مع اختصاصات ووظائف البنك الدولي.

- يركز صندوق النقد الدولي في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة وأحياناً الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت.

- يقوم بمراقبة النظام النقدي الدولي عموماً.

4. موارد واستخدامات صندوق النقد الدولي

✓ موارد صندوق النقد الدولي:

يمكن تقسيم موارد الصندوق إلى قسمين:

• حصص الدول الأعضاء: حيث تساهم دول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بحصة معينة تتحدد على

أساس:

- اكتتاب كل دولة في الصندوق؛

- القوة التصويتية لكل دولة؛

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص171.

-الإمكانية المتاحة لاستخدام موارد الصندوق (حقوق السحب).

تساهم كل دولة عضوة في تكويننا لموارد المالية للصندوق من خلال دفع حصة معينة، ويجب أن تدفع الدولة العضوة جزءا على شكل ذهب أو دولارات أمريكية، والجزء الآخر والأكبر يدفع في شكل عملة وطنية، وقد تحددت نسبة 25% كي تدفعها الدول بالذهب أو بالدولارات الأمريكية، لكن إذا كانت قيمة ما تملك الدولة من الذهب والدولارات الأمريكية يقل عن نسبة الربع (25%)، فإنها لا تلتزم إلا بدفع 10% من تلك القيمة في شكل ذهب أو دولارات أمريكية؛ والباقي بعملة الوطنية، وهذا ما حدث مع فرنسا التي لم تقدم ماعدا 15% من حصتها ذهباً و85% من عملتها الوطنية¹.

أما الجزء الأكبر وهو نسبة 75% فيدفع بالعملة الوطنية للدولة العضوة، ويجوز استبدال ذلك بسند غير قابل للتحويل بدون فوائد، أو بالتزام مماثل وذلك حتى يفي الصندوق بالتزاماته الفعلية. ومن الجدير بالذكر أن حصص الدول الأعضاء مقيمة حالياً بحقوق السحب الخاصة.

• الاقتراض:

يمكن لصندوق النقد الدولي الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه، ولدى الصندوق مجموعة من اتفاقيات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي ومنها الاتفاقيات العامة للاقتراض General Arrangement to Borrow (GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962، ويشارك فيها أحد عشر مشتركا (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية).

✓ استخدامات صندوق النقد الدولي²:

لقد تطورت التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء وخلال العقود الثلاثة الأخيرة (70-80) بشكل ملحوظ وتتمثل فيما يلي:

-حقوق السحب العادية، تسهيلات التمويل التعويضي، حقوق السحب الخاصة، التسهيلات البترولية، تسهيلات ممتدة (موسعة)، صندوق الائتمان، تسهيل التمويل الإضافي، تسهيل التعديل الهيكلي.

• حقوق السحب العادية: هي تلك الحقوق التي أقرتها اتفاقية إنشاء الصندوق، حيث يستطيع العضو أن يشتري وليس يقترض عملات أجنبية من الصندوق مقابل تقديم عملته الوطنية، وتكتسب الدولة العضوة هذا الحق في السحب من حصتها في رأس مال الصندوق، والتي تتكون من 25 % ذهب وعملات أجنبية قابلة للتحويل و75% عملات وطنية وهناك شروط لاستخدام هذا الحق وهي:

¹ قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2003، ص49

² مفتاح صالح، محاضرات في المالية الدولية، مطبوعة مقدمة لطابة السنة الرابعة مالية، نقود وبنوك كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة

بسكرة، 2006، ص.ص32-34.

- لا يستطيع العضو أن يقوم بسحب عملات أجنبية من الصندوق بما يتجاوز 25 % من قيمة حصته في رأس مال الصندوق وذلك خلال سنة، وبهذا تصبح العملة الوطنية للدولة العضو تساوي 100% من حصة الدولة، ويعرف السحب في هذا الإطار: بالشريحة الذهبية.
- يمكن للدولة أن تسحب عملات أجنبية إضافية تحت بند الشريحة الائتمانية وتصبح العملة الوطنية للدولة العضو 125 % من الحصة، وتتعهد الدولة ببذل الجهود اللازمة لحل المشاكل المالية لها.
- يفقد العضو حقه في السحب من الصندوق متى بلغ رصيده من العملة الوطنية 200% من قيمة حصته في رأس مال الصندوق ويدخر تحت بند الشريحة الائتمانية العليا. حيث يتشدد الصندوق في هذا وتقدم الدولة المعنية برنامجاً تصحيحياً يبرر استخدام هذه التسهيلات.
- تلتزم الدولة العضوة بسداد (شراء) ما سبق أن سحبته من عملات أجنبية وذلك مقابل حصولها على عملتها الوطنية وذلك خلال فترة تتراوح بين 3 و5 سنوات، وتدفع الدولة على هذه المسحوبات عمولة قد تصل إلى ¼ % من المبالغ المسحوبة.
- يشترط لاستخدام ح س ع أن يكون الهدف من السحب علاج عجز مؤقت في ميزان المدفوعات (ليس للاستثمارات أو لتمويل عجز هيكلي من ميزان المدفوعات).

• تسهيلات التمويل التعويضي: Compensatory Financing

- يمنح الصندوق هذا النوع من التسهيلات لمواجهة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات والناجم عن انخفاض حصيلة الصادرات من المواد الأولية، استخدم هذا النوع من التسهيلات عام 1963.
- حقوق السحب الخاصة (SDR):

- تم التفكير في إصدار أصل نقدي جديد سنة 1969 هو ح س خ وذلك بأسلوبين:
- الأسلوب الأول:** عن طريق تحويل ما يملكه العضو من وحدات ح س خ بعملة قابلة للتحويل من أي عضو آخر في الصندوق، سواء عن طريق الصندوق أو بالاتفاق مباشرة مع عضو آخر دون الرجوع للصندوق.
- الأسلوب الثاني:** عن طريق الحساب العام المفتوح لدى الصندوق حيث يكن للدولة استخدام هذه الحقوق في إعادة شراء عملتها الوطنية أو تسديد التزامات أخرى في ذمة الدولة العضوة.

- وحدات ح س خ ليست إلا دفترية يمسكها الصندوق للدول الأعضاء، ولا يمكن التعامل بها لغير الأغراض المصدرة لها. وقد تتحدد قيمة الوحدة من هذه الحقوق بحوالي 0.88867 غ من الذهب وأوقية الذهب كانت تعادل في ذلك الوقت 35 دولار أمريكي. وقد تغيرت وتم تقييمها على أساس متوسط مرجح ل 16 عملات الدول التي لا يقل نصيب صادراتها من الصادرات العالمية 1% (عام 1974).

- في بداية عام 1981 أعيد تقييم هذه الوحدات مرة أخرى على أساس المتوسط المرجح لسلة من العملات ل 5 دول هي (الدولار، الجنيه الاسترليني، المارك، الفرنك الفرنسي، الين الياباني) ويتحدد الوزن النسبي لكل عملة

من هذه العملات الخمسة بأهميتها النسبية في مجال التجارة الدولية (الصادرات، ورصيد الدول الأعضاء من هذه العملات في الصندوق).

• التسهيلات البترولية: بسبب ارتفاع أسعار البترول في نهاية السبعينات 1974 استحدث الصندوق هذه التسهيلات لمساعدة الدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات نتيجة هذا الارتفاع.

• التسهيلات الممتدة (الموسعة): استحدث الصندوق في سبتمبر 1974. تسهيلات جديدة أطلق عليها التسهيلات الممتدة لعلاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات، وتلتزم الدولة باتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية للنواحي المالية النقدية على أن يتم خلال فترة ما بين 2 أو ثلاثة أعوام، وتصل الفائدة إلى 4% في السنة الأولى. وتتزايد حتى تصل 6.5% في الفترات التالية وتلتزم بسداد الاقتراض خلال فترة تتراوح ما بين 4 إلى 8 أعوام (ومنحت الجزائر هذا التسهيل خلال الفترة 95-98).

• تسهيلات صندوق الائتمان: وافق الصندوق على اقتراح لجنة التنمية بإنشاء صندوق ائتمان لمساعدة الدول الأعضاء ذات العجز في بداية 1977، وتمنح الدول المعنية قروضا بفائدة بسيطة تصل إلى 0,5% وآجال استحقاق تصل إلى 6 سنوات. وتتكون موارد الصندوق من أرباح بيع 0,5 ما يمتلكه صندوق النقد الدولي من ذهب بالإضافة إلى حصيلة استثمارات الصندوق، وقدم صندوق الائتمان قروضا بلغت 3 مليار دولار خلال الفترة (1977-1981) ل 5 دول.

• تسهيلات التمويل الإضافية: عام 1979 قدمت هذه التسهيلات لتمويل إضافي للدول الأعضاء وذلك لإصلاح الخلل الخارجي والداخلي، ويتم بموجب اتفاق مساعدة أو ترتيبات موسعة.

• تسهيلات التعديل الهيكلي: أنشأ المجلس التنفيذي للصندوق تسهيل التعديل الهيكلي في مارس 1986 بهدف تقديم العون المالي بشروط ميسرة للبلدان المؤهلة لهذا التعديل لإصلاح مسارها الاقتصادي وعلاج الاختلالات والتشوهات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، وقد قدم الصندوق. هذا النوع من التسهيلات بسعر فائدة 0,5% سنويا وفترة سداد تتراوح بين 5 و 10 سنوات.

وتقدم الدولة طلب قرض مع توضيح الحاجة إلى موارد إضافية لعلاج الاختلالات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات، كما تبدي الدولة استعدادها لتنفيذ برنامج الإصلاح ويتم التشاور بشأنه مع مندوبي الصندوق وأهم الموضوعات التي تخضع للتفاوض بينهما هي:

- 1- السياسة المالية (تخفيض العجز من خلال خفض الانفاق العام وزيادة الإيرادات كالضرائب).
- 2- السياسة النقدية (سياسة انكماشية للحدّ من الطلب الكلي، وتخفيض الائتمان والتوسع النقدي، رفع سعر الفائدة).

3- سياسة سعر الصرف (أكثر واقعية بتخفيض قيمة العملة المحلية، وتحرير التجارة).

4- وضع سياسات للحواجز (تحرير الأسعار).

ثانيا: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

1. تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي، والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، لذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات التعديل الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من الأسواق المالية، حيث أن عملياته تكون لآجال متوسطة وطويلة¹.

2. أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

يمكن تلخيص أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيما يلي:

-تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض.

-المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.

-تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية.

-ترسيخ قواعد للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال، سواء في صورة

قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

-مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة².

3. موارد واستخدامات البنك الدولي للإنشاء والتعمير

- موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تتمثل موارد البنك الدولي في مساهمة دول الأعضاء من أسهم رأس مال البنك، والأموال التي يقترضها من الأسواق المالية الدولية خلال إصدار سندات البنك الدولي، وهي سندات ذات جودة عالية، تتميز بنمو واستقرار العائد وهي قليلة أو منعدمة المخاطر، وفي عام 2017 قام البنك الدولي بتعبئة ما يعادل 56 مليار دولار من خلال إصدار سندات بأربع وعشرين (24) عملة، وتتألف المساهمات في رأس ماله على نحو رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطات. وبموجب قرارات الزيادة في رأس المال التي أقرها مجلس المحافظين في 16 مارس 2011، فقد وصل حجم الزيادة التراكمية في رأس المال المكتتب فيه إلى 7.78 مليار دولار في 30 جوان 2017، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 87 مليار دولار. إضافة إلى الأرباح المحققة من عملية التمويل وإدارة الأموال والاقتراض من الحكومات والمؤسسات المالية العامة والخاصة التي تعتبر موردا من موارد البنك.

¹ الموقع الرسمي للبنك الدولي: 12/11/2022 www.albankaldawli.org

² خروف منير، المالية والتجارة الدولية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قالم، 2015، ص. 48.

استخدامات البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى تمكين الدول الأعضاء التي خربت الحرب من الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لإعادة الإعمار، كما يسعى إلى النهوض باقتصاديات الدول المتخلفة، لهذا يقدم البنك الدولي أنواع مختلفة من القروض، أهمها:

• **قروض البرامج:** هذه القروض تمنح لتمويل برنامج انمائي أو قطاعي أو لتمويل عملية الاستيراد وتعتبر هذه القروض هي قروض طوارئ يتم تقديمها عند حدوث كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية وفي العادة تقدم هذه القروض بدون شروط¹.

• **قروض المشاريع:** تمنح هذه القروض لتمويل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء... الخ، وتستحوذ هذه القروض على حصة كبيرة من قروض البنك الدولي ويشترط البنك الدولي عند منح هذه القروض على تحقيق المشروع لعائد على راس المال لا يقل عن نسبة معينة وكذلك يشترط على إدارة المشروع تنفيذه بطريقة حسنة.

• **قروض إعادة الهيكلة:** تهدف هذه القروض إلى تصحيح الخلل الذي يحدث في ميزان المدفوعات، فهو يهدف إلى زيادة قدرة الدولة على تسديد الديون المترتبة عليها، ويتضمن هذا النوع من القروض شروط مشددة من خلال إجراءات التصحيح الاقتصادي الكلي وإعادة هيكلة الوضع الاقتصادي في الدولة.

• **قروض تحسين القطاعات:** تهدف هذه القروض إلى تمويل قطاع محدد من القطاعات الاقتصادية في الدولة كقطاع الزراعة أو الصناعة وزيادة وتفعيل ذلك القطاع وتنشيطه كجزء من أجزاء الاقتصاد الوطني.

4. المؤسسة الدولية للتنمية: International Development Association (IDA)

أنشئت هذه الهيئة كمؤسسة تابعة للبنك الدولي سنة 1960 برأس مال قدره 750 مليون دولار، وتعمل المؤسسة على تقديم المساعدات للبلدان الأكثر فقرا في العالم، وتوفر قروضا طويلة الأجل والتي تمتد آجال استحقاقها لأكثر من 50 سنة وبشروط ميسرة، حيث لا تتقاضى أية فائدة على هذه القروض ولكنها تتقاضى رسما بسيطا يصل إلى $\frac{3}{4}\%$ سنويا. ورغم أن قروض المؤسسة ميسرة بدرجة كبيرة إلا أنها تتفق في أسلوب تقييم وتنفيذ المشروعات التي تمويلها مع أسلوب البنك الدولي، وتختلف معه في شروط وتكاليف الاقتراض، وتتكون مواردها من اكتتابات الأعضاء في رأسمالها إضافة إلى الإيرادات الممولة من البنك الدولي لهذه المؤسسة سنويا، وتعتبر هذه الهيئة المصدر الوحيد المتعدد الأطراف الذي يمنح مساعدته بشروط ميسرة². ولقد قدمت المؤسسة الدولية للتنمية في إطار مساعدة البلدان الأشد فقرا في العالم ما مقداره 5.19 مليار دولار عام 2017 دعما للبلدان الأشد احتياجا لمواجهة تحدياتها الأكثر صعوبة.

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.170.

² صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص.31.

5. مؤسسة التمويل الدولية: (IFC) International Finance Corporation

أنشأت مؤسسة التمويل الدولية عام 1956، ومقرها الرئيسي في واشنطن، والمجال الرئيسي لنشاط المؤسسة في الدول النامية هو تنمية القطاع الخاص، بحيث تهدف إلى تطوير القطاع الخاص إلى جانب العمل كوسيط بين أصحاب المشروعات ورؤوس الأموال المتاحة للاستثمار، إلى جانب قيامها بالاستثمار بشكل مباشر أو المساهمة في امتلاك أسهم المشروعات في حدود 25 % من الحصة المالية للأسهم، كما تعمل على تقديم المشورة والمساعدة الفنية لمؤسسات العمال والحكومات وبالعكس البنك الدولي فإن نشاط المؤسسة التمويلي لا يقتصر على تقديم القروض والضمانات، حيث أنها مخولة أيضا بالمساهمة في رأس مال المشروعات الخاصة والمؤسسة بصفتها مصدرا تمويليا متعدد الأطراف قادرة على أن تعمل كحافز للاستثمار الخاص، فمشاركتها في مشروع ما يعزز ثقة المستثمر، ويجذب المقرضين والمستثمرين.

لقد قدمت مؤسسة التمويل الدولية في عام 2017 مبالغ كبيرة من التمويل من أجل تنمية القطاع الخاص بلغت حوالي 3.19 مليار دولار، عبأت حوالي 5.7 مليار دولار منها من شركاء الاستثمار، وذهب حوالي 6.4 مليار دولار من هذه الأموال إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وأكثر من 900 مليون دولار إلى مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات¹.

ثالثا: منظمة التجارة العالمية

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية تم في إطار العولمة الاقتصادية لتكمل بذلك دعائم العولمة على الجوانب الأساسية لعمل الاقتصاد ويتمثل ذلك فيما يلي:

1. تعريفها ونشأتها

منظمة التجارة العالمية (WTO) هي "منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي.

• منظمة التجارة العالمية هي منظمة أنشئت في 1 يناير 1995 من خلال جولة أوروغواي، فهي من أهم النتائج المتوصل إليها في آخر جولة من الجولات المتعددة الأطراف المنعقدة تحت لواء GATT والتي تم المصادقة عليها في مراكش في 15 أبريل من عام 1994م².

• منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، فمهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من اليسر والحرية³.

¹ The World Bank :Annual Reprt,2017, p.3

² Brahim Guendouzi, Relation économiques internationales, édition el Maarifa, Alger, 1998, p.84.

³ Jean Pierre Paulet, La mondialisation, édition Armandcolin, 2^{ème} édition, Paris, 2002, p.32.

2. أهداف منظمة التجارة العالمية

يمكن القول أن مجموعة الأهداف التي تسعى تحقيقها منظمة التجارة العالمية، تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية (العالمية) أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحرير التجارة الدولية وتنظيم آلياتها ووضع قواعد التعامل بهدف إيجاد نظام تجاري دولي أكثر عدلا وانفتاحا.
- إزالة العوائق التي تحول دون تحرير المبادلات التجارية ومكافحة جميع أشكال وصور الحماية.
- التأكيد على مبدأ عدم التمييز في العلاقات التجارية المتعددة الأطراف وتعزيز التجارة البيئية بين الدول الأعضاء

- توفير مناخ دولي ملائم للمنافسة العادلة.
- تشجيع تدفق الاستثمارات وإيجاد فرص عمل جديدة.
- تحقيق أكبر قدر من الشفافية في الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالتجارة.
- تسوية الخلافات التجارية في إطار هيئة تسوية المنازعات التجارية تحت إشراف المنظمة.
- إتاحة الفرص لاندماج الدول النامية والأقل نمو في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

3. الوظائف والمهام

- في ضوء تلك الأهداف جاءت الوظائف والمهام التي يمكن أن تقوم بها المنظمة كما حددتها المادة الثالثة من اتفاقية الأوروغواي الموقعة في مراكش وهي على النحو التالي¹:
- العمل على تسهيل عمليات تنفيذ وإدارة أعمال المنظمة والاتفاقيات المتعددة الأطراف وتوفير الإطار اللازم لذلك.
 - توفير مجالا ملائما للتفاوض بين الدول الأعضاء بشأن العلاقات التجارية التي تضمنتها وتناولتها الاتفاقيات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري.
 - تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات.
 - العمل على إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية.
 - التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة بشأن وضع السياسات الاقتصادية.

4. الوسائل التي تتبعها منظمة التجارة العالمية

- العمل على تحرير التجارة العالمية بين الدول الأعضاء من خلال الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية، وصولا إلى إلغائها الكامل من قبل كافة الدول في النهاية والإلغاء الكامل لكل القيود غير الجمركية منها والإدارية وغيرها.

¹ عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الاردن، 2004، ص.149.

-إلغاء الدعم الذي يتم تقديمه، والذي يرتبط بالتعاملات الاستيراد والتصدير، وبالشكل الذي يسهم في تحقيق درجة منافسة أكبر في هذه التعاملات كنتيجة لذلك، وبصورة تدريجية، وصولاً إلى الإلغاء الكامل لهذا الدعم في النهاية.

-العمل على تلافي حصول حالات إغراق في التعاملات التجارية حتى يتم ضمان تحقيق المنافسة بين المتعاملين، ومنعاً للضرر الذي يلحق بالبعوض، ولصالح البعض الآخر منهم.

-العمل على حسم المنازعات وحل الخلافات وتجاوزها بالاستناد إلى القواعد والإجراءات المحددة لذلك وفي ضوء ما تم التفاوض عليه بخصوص ذلك في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وباعتماد الآلية التي تحقق ذلك، والتي تضمنتها الاتفاقية.

- يتضمن تحرير تجارة السلع في الاتفاقية شمول هذا التحرير كل من السلع الصناعية والزراعية، وشمول تحريرها من كافة القيود الجمركية، وغير الجمركية، وشموله كافة الدول بعدم التمييز بينها في تعاملاتها التجارية.

-تضمنت الاتفاقية استثناءات في تحرير التجارة تراعي فيها ظروف وأوضاع الدول الأعضاء فيها، ولفترة مؤقتة وحسب طبيعة هذه الأوضاع والظروف، وبالاعتماد فقط على هذه الاستثناءات التعريفية الجمركية، ودون غيرها.

-تشمل الاتفاقية تحرير الخدمات التي تكمن في التعاملات التجارية ودون استثناء، وشاملة بذلك الخدمات المالية، المصرفية، خدمات النقل، الاتصال، الخدمات الاستشارية، المقاولات، الخدمات السياحية، والخدمات المهنية، وبصورة تدريجية، وصولاً إلى التحرير الكامل لها في النهاية.

-العمل على ضمان حقوق الملكية الفكرية، والأدبية، والفنية والتكنولوجية، وغيرها من خلال حماية هذه الحقوق كحقوق التأليف، والنشر، وبراءة الاختراع، والعلامات التجارية، وغيرها، وبشكل يتم من خلاله تحقيق التوازن بين ضمان حقوق أصحاب هذه الملكية غير الملموسة، وضمان عدم إعاقة حركة التجارة الخارجية وحريتها.

-العمل على تحرير الاستثمار المتصل والمرتبط بالتجارة الخارجية، من أجل الإسهام في تحريرها من خلال إلغاء القيود التي تفرض على المستثمر الأجنبي، والتي يمكن أن تعيق حرية التجارة وعولمتها.

- أجازت اتفاقية منظمة التجارة العالمية إقامة تكتلات تجارية إقليمية بما تتضمنه من مزايا تفضيلية لأعضائها بشرط ألا ينجم عن ذلك زيادة ما كان مفروضاً على الدول غير الأعضاء في هذه التكتلات قبل إقامتها، وضمن فترة أقصاها عشر سنوات اعتباراً من 1965/1/1.

وبذلك فإن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تجاوزت في مجالات شمولها، وسريانها، وفي الوسائل والأساليب التي تستخدمها منظمة التجارة العالمية من أجل تحرير التجارة وعولمتها ما تضمنه اتفاقية الجات، بإضافة مجالات جديدة كالزراعة والخدمات، والملكية الفكرية، والاستثمار، ولهذا تعتبر أكثر شمولاً واتساعاً من سابقتها،

وبذلك يمكن أن تساهم بدرجة أكبر وأوسع، وأسرع في تحقيق العولمة الاقتصادية من خلال عولمة التجارة وتحريرها.

خلاصة

تعد المؤسسات المالية الدولية ركيزة أساسية في تنظيم وتوجيه الاقتصاد العالمي، حيث تسهم في دعم الاستقرار المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي. وقد ركّز الفصل على أبرز هذه المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من حيث نشأتها، أهدافها، وآليات تدخلها في الاقتصادات الوطنية. كما تلعب المؤسسات المالية الدولية دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، غير أن فعاليتها تظل مرهونة بمدى قدرتها على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية، وتحقيق توازن بين متطلبات الإصلاح وخصوصيات الدول المختلفة.

الفصل الثالث

تقنيات التسوية في المبادلات الدولية

الفصل الثالث: تقنيات التسوية في المبادلات الدولية (المدى القصير)

تمهيد

نتيجة توسع نطاق المبادلات الدولية والعمل على حماية حقوق المصدريين والمستوردين على حدّ سواء، كانت البنوك هي التي تؤدي دور الوسيط في تمويل التجارة الخارجية بين الدول، وقد تم استخدام آلية تحقق الأمان لجميع الأطراف للوفاء بالتزاماتهم في شكل الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي.

أولاً: تقنيات التمويل قصير الاجل

1- الاعتماد المستندي :

هو تعهد مصرفي مكتوب ومشروط من قبل المصرف مصدر الاعتماد لصالح أحد المستفيدين بناء على طلب عميل المصرف، وينص على الوفاء بالتزام مالي محدد بتاريخ معين فور استيفاء المستفيد للشروط الموضحة في الاعتماد¹.

فالاعتماد المستندي لا يعتبر مجرد أداة تجارية تستخدم لتسوية معاملات تجارية دولية، ولكنه يعتبر أداة مالية له بعض خصائص أمر الدفع وبعض خصائص الضمان، ويفترض الاعتماد المستندي وجود أطراف هي:

- طالب أمر فتح الاعتماد المستندي (المستورد).
- البنك الذي يفتح الاعتماد استجابة للأمر الصادر إليه.
- المستفيد الذي يفتح الاعتماد لصالحه (المصدر).
- بنك المصدر (الإبلاغ الاعتماد للمستفيد أو تعزيه).
- ويسجل المشتري (المستورد) كافة المصاريف المتعلقة بفتح الاعتماد المستندي الذي يتم فتحه لصالح البائع.

1-1 أهمية الاعتماد المستندي :

*أهميته بالنسبة للبائع :

يصدر تقرير البنك الوارد في الاعتماد المستندي قبل بدأ في تنفيذ التزاماته في العقد المحرر بينه وبين المشتري، فهو يقدم ضماناً كاملاً من أجل بدأ في تنفيذ التزاماته، أو يلتزم البنك بالتسديد حتى ولو كان المشتري غير قادر على التسديد لسبب أو لآخر.

- يساهم الاعتماد المستندي البائع في تمويل البيع، إذ يحصل على الثمن فور تنفيذ البيع حتى إذا لم يكن المشتري قد استلم البضاعة.

*أهميته بالنسبة للمشتري :

يكون على ثقة من أن بضاعته ستكون مطابقة للشروط المتفق عليها، وخاصة عندما يطلب شهادة معاينة من قبل مؤسسة تمارس أعمال الكشف والتأكد من المواصفات حسب الشروط المتفق عليها في الاعتماد.

¹ هزاع مفلح، عمليات مصرفية دولية، منشورات جامعة حمّاه، سوريا، 2019، ص.62.

- لا يضطر لدفع قيمة الاعتماد إلا إذا قدم البائع المستندات التي تشير إلى الوفاء بتنفيذ التزاماته.
- تمكن المشتري من التصرف في البضاعة والحصول على ثمنها عندما يسلم له البنك المستندات رغم عدم وصول البضاعة إلى ميناء الشحن.

*أهميته بالنسبة للمصارف :

يعتبر مصدر دخل للمصارف، وذلك من خلال العمولات التي تتقاضاها والتأمينات التي تأخذها كما يمكنها أن توظف هذه التأمينات للحصول على عوائد.

*أهميته بالنسبة للتجارة الدولية :

تساعد هذه الاعتمادات على تيسير انتقال السلع والخدمات بين دول العالم، وتقدم تسهيلات مالية والتي كانت في السابق تمثل حاجزا أمام تطور التجارة الدولية. فالمصارف تيسر استلام ثمن البضاعة حال شحنها ولا يدفع المشتري ثمنها إلا عند استلامه للوثائق الخاصة بهذه البضاعة.

1-2 الخطوات العملية في مسار الاعتماد المستندي :

- يتضمن العقد المحرر بين المصدر والمستورد شروط بيع البضاعة وتسوية قيمتها من خلال فتح اعتماد مستندي.

- يتقدم العميل (المستورد) إلى بنكه بطلب فتح الاعتماد ومرفق بالمستندات الخاصة بعملية الاستيراد مثل الفاتورة.

- يقوم البنك المصدر للاعتماد بإبلاغ البنك المبلغ أو المعزز بفتح الاعتماد مع بيان تفصيل المستندات المطلوبة من البائع (المصدر).

- يبلغ البنك المستفيد (البائع) بفتح الاعتماد لصالحه، ويبين له كذلك الشروط الواردة في الاعتماد وقد يضيف تعزيزه للاعتماد إذا طلب البنك فاتح الاعتماد منه ذلك مقابل عمولة يدفعها إليه.

- إذا قبل المستفيد الشروط الواردة في الاعتماد فإنه يقوم بترتيبات شحن البضاعة المتعاقد عليها للمشتري.

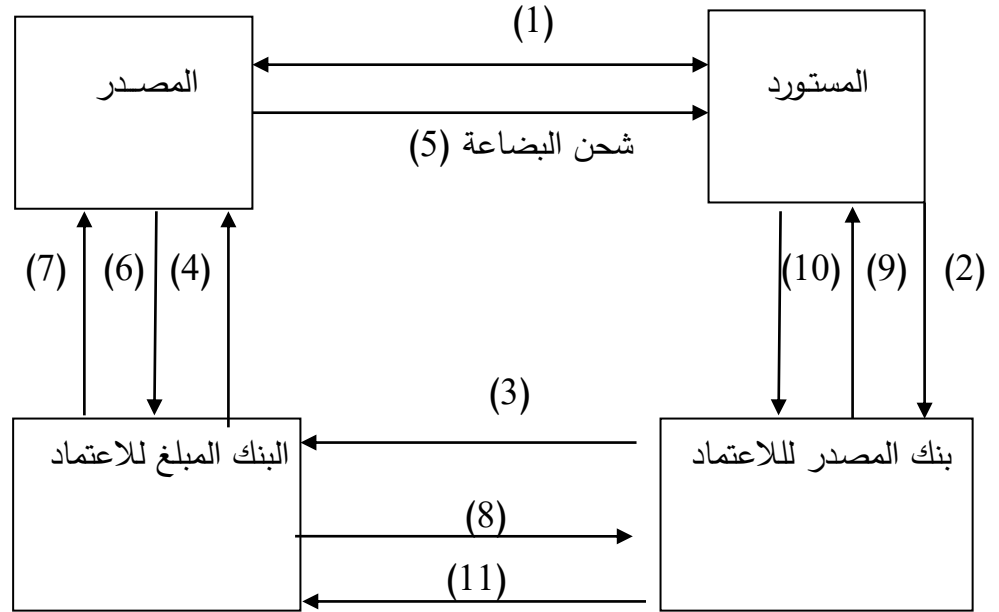
- يقوم البائع بالحصول على المستندات المطلوبة مثل فاتورة الشحن من شركة الشحن وشهادة المنشأ ... الخ وإرسالها إلى البنك المبلغ.

- يقوم البنك عند استلام المستندات بمراجعتها بدقة، فإذا كانت مطابقة تماما للتعليمات الصادرة إليه والموضحة في الاعتماد فإنه يقوم بسداد القيمة إلى البائع.

- يقوم البنك المبلغ بإرسال المستندات إلى البنك المصدر للاعتماد والذي يقوم بدوره بمراجعتها بدقة، فإذا وجدها مطابقة للاعتماد، فإنه يسلمها للمستورد لاستلام البضاعة وحيازتها، فإذا كان المستورد قد حصل على تسهيل ائتماني بقيمة الاعتماد المستندي فإن عليه سداد قيمة التسهيل مقابل استلام المستندات ما لم يكن هناك ترتيبات أخرى متفق عليها بين المستورد والبنك.

الشكل التالي يوضح الخطوات المتبعة عقب فتح الاعتماد المستندي:

الشكل 2: خطوات فتح الاعتماد المستندي



1-3 أنواع الاعتماد المستندي :

هناك عدة أنواع من الاعتمادات ولكن القواعد ميزت فقط بين نوعين من الاعتمادات المستندية هما اعتمادات قابلة للإلغاء وغير قابلة للإلغاء:

- الاعتماد غير المؤكد أو القابل للإلغاء:

هذا الاعتماد يمكن تعديله أو إلغاؤه في أي وقت دون الحاجة إلى إخطار المستفيد، ولهذا لا يعتبر اعتماداً بالمعنى الحقيقي لأنه لا يقدم أي ضمان للدفع ولذلك فإنه نادراً ما يستخدم.

- الاعتماد المؤكد أو غير القابل للإلغاء:

هو ذلك الاعتماد الذي يتضمن تعهداً من البنك إلى المستفيد والتزاماً شخصياً اتجاه المستفيد. لا يمكن إلغاؤه أو تعديله إلا إذا تم الاتفاق أو التراضي على ذلك من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة، ولكون هذا النوع من الاعتماد تعهد نهائي وقطعي لا يمكن الرجوع فيه بإلغاؤه أو حتى مجرد إجراء أي تعديلات على شروطه إلا بعد الحصول على موافقة المستفيد، فإنه يعطي الضمان الكلي للمستفيد عندما يبدأ الاستعداد لشحن البضاعة أو إعدادها وتصنيعها، ولن يقابل صعوبات بعد مرحلة قد تكون طويلة في الاستعداد للشحن أو التصنيع¹.

وينقسم الاعتماد غير القابل للإلغاء إلى نوعين:

¹ صلاح الدين حسن السبيسي، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2004، ص.10.

-اعتماد غير قابل للإلغاء وغير معزز:

الاعتماد غير القابل للإلغاء يتضمن التزام البنك فاتح الاعتماد بالدفع، إلا أن البنك الموجود ببلد المستفيد لا يتعهد أو يضيف تعهده إلى تعهد البنك المستورد، أي أنه لا يعزز تعهد بنك المستورد.

-اعتماد غير قابل للإلغاء ومعزز:

في هذه الحالة يضيف البنك الموجود ببلد المصدر تعهده إلى تعهد بنك المستورد وبذلك يضيف التزام بالتسديد إلى جانب التزام البنك المصدر للاعتماد.

- اعتماد قابل للتحويل:

هو ذلك الاعتماد الذي ينص على قابليته للتحويل، أي للمستفيد الأول من الاعتماد الحق في تحويله سواء كان تحويل قيمة الاعتماد كلياً أو جزئياً إلى مستفيد آخر¹، يطلق عليه عادة المستفيد الثاني. وغالباً ما يكون المستفيد الأول من الاعتماد هو الوسيط أو وكيل المستورد في بلد المصدر، يشترط أن يفتح الاعتماد لصالحه حتى يقوم بتحويله إلى المصدر الفعلي للبضاعة نظير عمولة معينة أو الاستفادة من الفروقات الواردة بالاعتماد، لا يحق للمستفيد الأول إجراء أية تعديلات على شروط وبيانات الاعتماد المفتوح، فيما عدا حق تعديل اسم المستفيد الذي يحول إليه الاعتماد، وتعديل سعر الوحدة ومبلغ الاعتماد، كما أن تاريخ صلاحية الاعتماد المحول يكون عادة قبل انتهاء الاعتماد الأصلي بعدة أيام.

-اعتماد غير قابل للتحويل:

لا يحق للمصدر تحويل قيمة صادراته إلى مستفيد آخر، بمعنى إذا صدر اعتماد لصالح مصدر معين يجب أن ينفذ المصدر الاعتماد لصالحه، وإلا أصبح الاعتماد ملغى.

-الاعتماد المستندي القابل للتجزئة:

في هذا النوع من الاعتمادات يحق للبائع (المصدر) أن يشحن البضاعة المتعاقد عليها على عدة دفعات، وأن يحصل على قيمة كل دفعة بمجرد تسليم مستندات (وثائق) شحنها إلى البنك.

-الاعتماد المستندي غير قابل للتجزئة:

يلتزم المصدر بشحن البضاعة دفعة واحدة، كما يتم الدفع به مرة واحدة عند تسليم المستندات اللازمة.

-الاعتماد المقابل أو الاعتماد الظهير:

هي عملية تتضمن اعتمادين يفتح الأول لمصلحة مستفيد لكي يقوم بتوريد بضاعة، واستناداً إلى هذا الاعتماد يفتح المستفيد اعتماد آخر لمستفيد آخر عن نفس البضاعة وفق شروط الاعتماد الأول، وسمي

¹ احمد غنيم، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، أضواء على الجوانب النظرية والنواحي التطبيقية، الطبعة السابعة، مصر، 2003،

الاعتماد الثاني بالاعتماد الظهير أو المساند، ويقوم هذا الاعتماد في الحالات التي يكون فيها المستفيد من الاعتماد الأصلي مجرد وسيط وليس منتج بضاعة.

- الاعتماد الدائري أو المتجدد:

وهو الاعتماد الذي يفتح بمبلغ محدد، ويجدد مبلغه تلقائياً خلال عدد معين من الفترات وبنفس الشروط، بمعنى أنه إذا تم استعمال الاعتماد خلال الفترة الأولى تجددت قيمته بالكامل ليصبح ساري المفعول خلال الفترة المالية وهكذا. ويخطر البنك المستفيد بأن مبلغاً جديداً أصبح تحت تصرفه ويمكن أن يستخدمه نظير تقديم مستندات جديدة.

وقد يكون هذا الاعتماد مجمعا أو غير مجمع cumulative /non cumulative

والاعتماد غير المجمع هو الذي يقسم مدداً مستقلة لا يتداخل مبلغ أي منها ولا يضاف إلى المبلغ الخاص بمدة أخرى.

- اعتماد مستندي بالاطلاع:

يتم الدفع للمستفيد بموجب هذا الاعتماد فوراً تقديمه المستندات المطلوبة، وبعد قيام البنك بمراجعتها وفي حالة الاعتماد غير المعزز، فإن البنك الذي يقوم بالإشعار قد يؤخر الدفع للمستفيد، إلى أن يستلم المبلغ المذكور في حالة الاعتماد من البنك المصدر للاعتماد.

- اعتماد الدفع الآجل:

لا يتم الدفع للمستفيد مباشرة بعد تقديم المستندات، وإنما يتم بعد انقضاء مدة من الزمن محددة في الاعتماد. وهو يمنح المشتري فترة سماح ويضمن الدفع للبائع في التاريخ المتّون في الاعتماد، كما لا يتضمن وجود كمبيالة ضمن المستندات مثل اعتماد القبول، ومن ثم لا يتمتع المستفيد بإمكانية خصم الكمبيالات والحصول على سيولة نقدية حاضرة، ويمكن له الحصول على تسهيل مصرفي عند أجل السداد.

- اعتماد القبول:

ينص هذا الاعتماد على إعطاء المستورد الوقت الضروري للتسديد، وذلك بتمكينه من بيع السلع المستوردة بموجب الاعتماد قبل حلول أجل السداد، وبذلك يتفادى اللجوء إلى الاقتراض لتمويل عملية الاستيراد، وبعد الانتهاء من تنفيذ الشروط الواردة في الاعتماد يطلب المستفيد من البنك المصدر أو البنك المرسل التوقيع بالقبول على الكمبيالة bill of exchange or draft التي يكون قد سحبها على أيهما ثم إعادتها إليه، وهذه الكمبيالة يسلمها المستفيد إلى البنك الذي يتعامل معه، إما لتحصيل قيمتها في تاريخ استحقاقها أو لخصمها مقابل عمولة إذا كان في حاجة عاجلة إلى السيولة، وتتراوح مدة الكمبيالة التي تسحب على قوة اعتماد القبول من 60 يوماً إلى 180 يوماً.

-اعتماد الدفع الآجل:

هنا يقوم المستفيد بسحب سند على المستورد بقيمة البضاعة ليستحق الدفع، بعد مدة معينة يتم الاتفاق عليها في الاعتماد ويمنح المشتري فترة سداد، وفي نفس الوقت يضمن الدفع للبائع في التاريخ المذكور في الاعتماد.

- اعتماد الشرط الأحمر:

هذا النوع من الاعتمادات يسمح للمستفيد بسحب مبالغ في حدود معينة، قبل تقديم مستندات الشحن، تخصم قيمتها من قيمة المستندات عند تقديمها لاحقا، وهذا يعني أن مقدم الأمر يوافق مسبقا على السماح للمستفيد وفق الاتفاق بينهما بأن يسحب نسبة معينة من قيمة الاعتماد قبل تقديم مستندات الشحن، ويستعمل المستفيد المبالغ المدفوعة مقدما لتمويل نقل البضائع من الداخل إلى ميناء الشحن أو تعبئة البضاعة. وتسمى هذه الاعتمادات اعتمادات الشرط الأحمر نظرا لأن البند الذي يسمح بسداد دفعات مقدمة يطبع بالحبر الأحمر.

-اعتماد مستندي بالاطلاع:

هنا يقوم البنك المراسل بالدفع فورا على المستفيد مقابل تقديم مستندات، والرجوع بعد ذلك إلى البنك فاتح الاعتماد، وفي حالة الاعتماد غير المعزز فعلى البنك الذي يقوم بالإخطار قد يؤخر الدفع للمستفيد إلى أن يستلم المبلغ المذكور في الاعتماد ومن البنك المصدّر للاعتماد.

4.1 البيانات الواجب ذكرها في طلب الاعتماد المستندي :

يدّون في طلب فتح الاعتماد المستندي ما يلي:

- اسم المفتوح بأمره ولحسابه الاعتماد.
- طريقة إخطار المستفيد عن فتح الاعتماد (بالبريد أو بالتلكس)
- نوع الاعتماد المستندي المطلوب فتحه حسب الاتفاق المنعقد مع البائع (غير قابل للإلغاء - غير قابل للإلغاء ومعزز .. إلخ)
- اسم المستفيد من الاعتماد (البائع) وعنوانه بالكامل، وقد يطلب المستفيد في بعض الأحيان فتح الاعتماد على بنك معين، وفي هذه الحالة يجب ذكر اسم هذا البنك. أما في حالة عدم تعيين بنك بذاته فإن الاعتماد يفتح مع أحد مراسلي البنك في بلد المستفيد.
- مبلغ الاعتماد أو الحد الأقصى للسحب منه بالأرقام والحروف، ويجب أن يوضح أيضا ما إذا كان المبلغ يتضمن تكلفة الشحن أو التأمين أو كليهما معا من عدمه.
- صلاحية الاعتماد أو تاريخ انتهاء الاعتماد.
- شروط الصرف من الاعتماد.

- طريقة السحب من الاعتماد (بالاطلاع عند تقديم المستندات أو بعد مضي مدة معينة...).
 - بيان نوع الكمبيالات إن وجدت (أي إذا كانت بالاطلاع أو بعد 30-60-90 يوما أو أكثر من تاريخ الاطلاع أو من تاريخ التحرير).
 - جهة الشحن وجهة التفريغ وآخر ميعاد للشحن أو الإرسال، فإذا ذكر أن الشحن عاجل أو في الحال أو بأسرع ما يمكن، فإن ذلك يعني أن الشحن يجب أن يتم خلال 30 يوما على أكثر تقدير من تاريخ إخطار المستفيد بفتح الاعتماد.
 - يجب أن يذكر إذا ما كان الشحن المرحلي مسموحا به من عدمه، بمعنى إذا كان مسموحا بنقل البضاعة المشحونة من سفينة إلى أخرى حتى ميناء الوصول.
 - يجب أن يذكر ما إذا كان الشحن على دفعات مسموحا به أم لا، فإذا كان على دفعات فيجب أن يتم ذلك في المواعيد المحددة واعتبار كل دفعة قائمة بذاتها.
 - طريقة التصرف في المستندات بعد دفع قيمتها.
 - يجب أن يشمل طلب فتح الاعتماد على بيان مفصل للمستندات المطلوبة وعدد النسخ المطلوبة من كل منها، وتطبع عادة على استمارة تعدها البنوك، والبيانات الواردة في طلب فتح الاعتماد المستندي هي نفسها الشروط والبيانات الواجب ذكرها في الاعتماد المستندي الذي يصدر لصالح المستفيد.
- 5.1 المستندات المقدمة من المصدر والتي قيمتها طلب فتح الاعتماد :**
- فاتورة تجارية تبين اسم المستورد ونوع البضاعة وعدد الوحدات وسعر الوحدة والكمية والقيمة ومطابقة للمعلومات الواردة في وثيقة الشحن وإجازات الاستيراد الممنوحة للمستورد، ويجب أن يبين في الفاتورة إن كان الثمن: FOB, CIF ou Cand
 - شهادة منشأ أو شهادة جنسية للبضاعة، وتصدر من الغرفة التجارية في بلد المستفيد.
 - وثيقة تأمين يتعهد فيها المؤمن لصالحه.
 - سند الشحن، وهي وثائق ملكية البضاعة من طرف أشخاص آخرين وتتضمن: اسم الشاحن، بلد المصدر، شركة النقل (البحرية، الجوية، البرية) نوع البضاعة ... إلخ.
 - مستندات أخرى، كشهادة التطابق أو شهادة خالية من الآفات الزراعية... إلخ.
 - كشف بمصاريف الشحن وقائمة تفصيلية بعدد وحدات البضاعة المشحونة.
 - شهادة تحليل، شهادة صحية ... إلخ.
- يجب أن تقدم شرحا مختصرا للمصطلحات المستعملة في الاعتماد المستندي وهي:
- **فوب (free on board) FOB:** أي أن التسليم يتم على ظهر السفينة في ميناء الشحن المحدد، وأن يشمل ثمن البضاعة مصاريف التغليف والنقل إلى ميناء الشاحن.

- فاس (FAS (Free Alongside Ship): وتعني أن البائع (المصدر) يلتزم فقط بتسليم البضاعة بجانب الباخرة على الرصيد في ميناء الشحن.

- Cost and Freight (CandF) أي أن ثمن السلعة يتضمن مصاريف الشحن حتى ميناء الشحن.

- Cost, Insurance, freight (CIF) أي أن ثمن السلعة يتضمن كل النفقات السابقة بالإضافة إلى التأمين حتى ميناء التسليم، ويجب أن يقدم سند الشحن بأسرع وقت بعد شحن البضاعة كأن يرسل بالبريد الجوي بحيث يصل قبل وصول السفينة التي تحمل البضاعة حتى لا يتحمل المشتري مصاريف إضافية.

2- التحصيل المستندي: Documentary Collection

1.2 تعريف التحصيل المستندي:

هو أمر يصدر من البائع إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري مقابل تسليمه مستندات شحن البضاعة المباعة إليه، ويتم التسديد إما نقداً أو مقابل توقيع المشتري على كمبيالة، وعلى البنك تنفيذ أمر عميله وبذل كل جهد في التحصيل غير أنه لا يتحمل أية مسؤولية ولا يقع عليه أي التزام في حالة فشله في التحصيل¹.

ويستخدم التحصيل المستندي في مجال التجارة الدولية في الحالات التالية:

- إذا لم يوجد لدى البائع أدنى شك في قدرة المشتري واستعداده للسداد؛
- استقرار الظروف السياسية والاقتصادية في بلد المستورد؛
- عدم وجود أي قيود على الاستيراد في بلد المستورد، مثل الرقابة على النقد، استخراج تراخيص استيراد ...
- إذا كانت السلع المصدرة لم يتم تصنيعها خصيصاً للمشتري.

2.2 أطراف عملية التحصيل المستندي:

هناك أربعة أطراف في هذه العملية:

* الطرف مقدم الأمر (المصدر أو البائع): وهو الذي يقوم بإعداد مستندات التحصيل ويسلمها إلى البنك مع أمر التحصيل

* البنك المحوّل (بنك المصدر): الطرف الذي يستلم المستندات من البائع ويرسلها إلى البنك الذي سيتولى التحصيل حسب التعليمات الصادرة إليه.

* البنك المحصل (بنك المستورد): الذي يقوم بتحصيل قيمة المستندات المقدمة إلى المشتري نقداً أو مقابل توقيعه على كمبيالة

* المستورد (المشتري): وتقدم إليه المستندات للتحصيل

¹ خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص. 327.

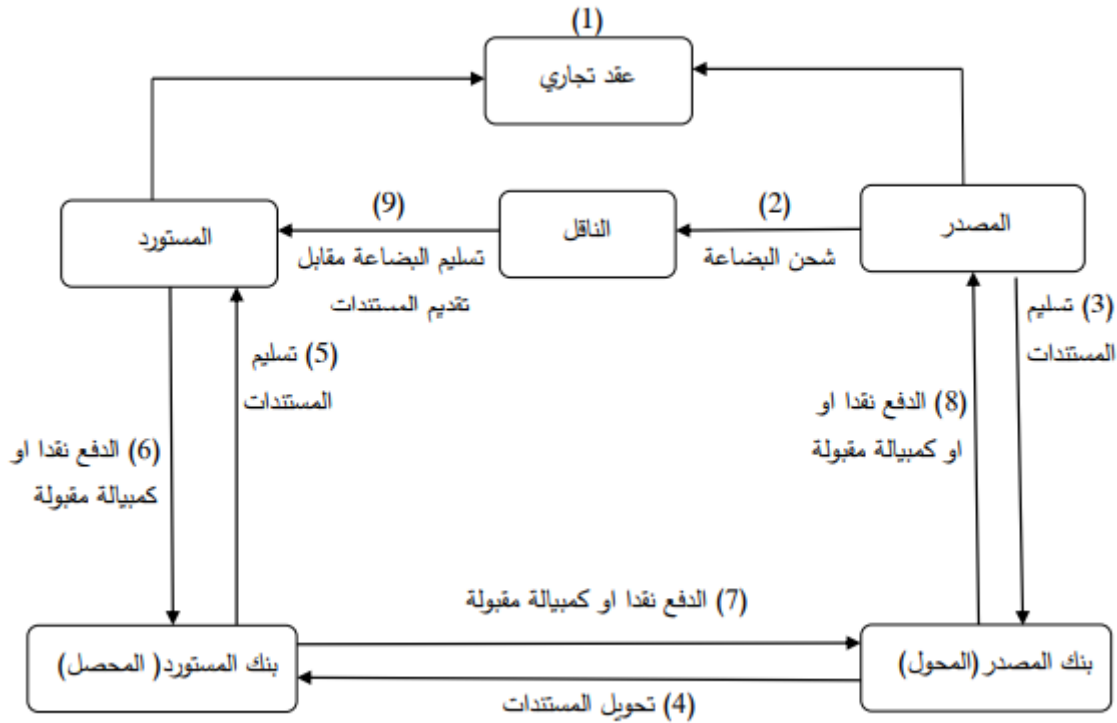
3.2 مراحل عملية التحصيل المستندي:

تتم عملية التحصيل المستندي وفقاً للمراحل التالية¹:

1. يقوم الطرفان المصدّر والمستورد بإبرام عقد تجاري بشأن استيراد بضائع معينة، وتحديد طريقة التسديد بواسطة التحصيل المستندي.
2. تجهيز البضاعة المطلوبة وإعدادها للشحن من طرف المصدّر.
3. يقوم المصدّر بإعداد كافة المستندات الخاصة بالبضاعة المصدّرة إلى المشتري (الفاتورة التجارية، سند الشحن، وثيقة التأمين، شهادة المنشأ...) وتقديمها إلى بنكه.
4. يقوم بنك المصدّر بإرسال هذه المستندات إلى بنك المستورد القائم بعملية التحصيل.
5. يقوم بنك المستورد (البنك المحصل) بإشعار المستورد بوصول السندات، وبعدها يسلمه إياها مقابل دفع قيمتها.
6. يقوم المستورد بدفع قيم البضاعة إما نقداً أو بقبول كمبيالة مسحوبة عليه، وذلك وفق الشروط الخاصة بالعملية.
7. يقوم بنك المستورد بتحويل المبلغ إلى بنك المصدّر سواء نقداً أو تحويل الكمبيالة المقبولة من طرف المستورد.
8. يقوم بنك المصدّر بتحويل المبلغ إلى حساب المصدّر.
9. يستلم المستورد البضاعة بعد تقديمه المستندات إلى الناقل.

¹ حفاف وليد، دروس في مقياس تقنيات تمويل التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2021، ص.48.

الشكل 3: الخطوات المتبعة في إجراءات عملية التحصيل المستندي



4.2 الأشكال المختلفة للتحصيل المستندي:

* تسليم مستندي للمشتري مقابل الدفع الفوري **Documents Against Payment D/P** يسمح للبنك المحصل تسليم المستندات للمشتري مقابل الدفع الفوري، وهو ألا يتأخر الدفع عن تاريخ وصول البضاعة إلى ميناء التفريغ، فالمصدر يرسل البضاعة إلى ميناء التفريغ، ويرسل البضاعة ويسلم المستندات والكمبيالة لمصرفه مع تقديم التعليمات بتسليمها مقابل الدفع الفوري.

* تسليم مستندي للمشتري مقابل قبوله الكمبيالة المسحوبة : يقوم البنك المحصل بتقديم المستندات للمشتري إذا قام المشتري بقبول الكمبيالة المسحوبة عليه و التوقيع عليها، و تتراوح مدتها بين 30 يوما إلى 180 يوما بعد الاطلاع أو في تاريخ معين في المستقبل، في هذه الحالة يمكن للمشتري حيازة البضاعة قبل السداد الفعلي ، و يمكن أن يبيعها لكي يحصل على المبلغ اللازم لتسديد الكمبيالة ، وهذا يعني أن المشتري قد حصل على ائتمان من البائع يمتد لفترة استحقاق الكمبيالة ، ويمكن للبائع أن يطلب من المشتري الحصول على ضمان البنك المحصل أو أي بنك آخر لهذه الكمبيالة ، وبالتالي يمكنه خصمها أو يقدمها كضمان للحصول على تسهيل ائتماني من البنك .

*تسليم مستندي مقابل توقيع المشتري على الكمبيالة:

وفي هذه الحالة لا تسلم المستندات إلى المشتري إلا بعد سداد الكمبيالة عند استحقاقها، وفي هذه الحالة يكون البائع قد منح المشتري فترة ائتمان، وتبقى المستندات بحوزة البنك المحصل خلال هذه الفترة، ولا تسلم للمشتري إلا مقابل تسديد قيمة الكمبيالة نقداً، وهذا النوع من التسليم المستندي نادراً ما يحصل.

5.2 مزايا عمليات التحصيل المستندي:

بالنسبة للبائع:

- فهي تتميز بالبساطة وقلة التكلفة
- تسليم المستندات للمشتري يتوقف على رغبة البائع إما بحصوله على قيمة المستندات فوار من المشتري أو منحه مهلة للدفع مقابل توقيعه على كمبيالة.
- يمكن للبائع الحصول على ائتمان وتمويل مصرفي بخضم المستندات أو الحصول على الائتمان المصرفي بضمان هذه المستندات.
- يمكن للمصدر طلب ضمان الدفع الآجل في حالة تقديمه تسهيلات، سواء بضمان دفع الكمبيالات في تاريخ استحقاقها أو ضمان الدفع المؤجل من المصرف المكلف بالتحصيل.
- المساهمة بفعالية في جذب عدد كبير من العملاء وفتح أسواق جديدة.

بالنسبة للمشتري:

- طريقة أقل تكلفة من الاعتماد المستندي وتوفر له الوقت لمعاينة البضاعة المشحونة إليه بعد وصولها أو مراجعة المستندات بدقة قبل دفع ثمنها، كما أن الدفع يؤجل إلى حين وصول البضاعة.
- تجنب القيود الائتمانية من البنوك التي يتعامل معها كعدم كفاية الحدود الممنوحة مقارنة بحجم نشاطه الاستيرادي وارتفاع نسبة الغطاء النقدي التي يتعين دفعها للبنك عند فتح الاعتماد.
- توفير الوقت والجهد والإجراءات التي يتطلبها فتح وتنفيذ الاعتماد، وإمكانية تأجيل المستورد سداد قيمة مستندات التحصيل لحين معاينته الفعلية للبضائع.
- توفير درجة من المرونة والسهولة في تنفيذ التعاقدات.

6.2 عيوب عمليات التحصيل المستندي:

بالنسبة للبائع فهي تتمثل في أنه في حالة رفض المشتري للبضاعة فإن البائع سوف يتكبد بعض الغرامات والمصاريف، مثل غرامة عدم تفريغ البضاعة من السفينة أو تسديد مصاريف التخزين أو التأمين... الخ، وإذا حدث تأخير وصول السفينة المشحونة عليها البضاعة، فإن البائع سيتأخر بالتالي في استلام قيمة البضاعة. يتعرض المصدر لمخاطر عند رفض المستورد القيام بسحب الوثائق لسبب من الأسباب.

7.2 دور البنك في التحصيل المستندي:

- يقدم البنك خدمة وليس قرضا، وهو وكيل ويطبق البنك المكلف بتسليم المستندات أوامر عملية وليس له حق في شكلها ولا شرعيتها ولا تفحصها ويتدخل البنك في الحالات التالية:
- في حالة التسوية بواسطة القبول.
- في حالة تعرض المستفيد لعرقلة في المجال الجمركي كعدم امتلاكه للإجراءات الضرورية.
- في حالة إرسال البضاعة بطريقة أخرى غير بحرية أي عدم إرسال البضاعة في السفينة في هذه الحالة يلعب دور المرسل إليه.
- لا يحتمل البنك أية مسؤولية ناتجة عن تأخر وصول المستندات.
- يتولى البنك فحص الورقة التجارية والتأكد من شكلها وشرعيتها ولا يتحمل أي مسؤولية بخصوص التوقيع.

ثانيا: تقنيات التمويل المتوسطة وطويلة الأجل

ظهرت العديد من تقنيات التمويل المتوسطة وطويلة الأجل المستخدمة في التجارة الدولية وسنتطرق في هذا الجزء إلى تمويل الصفقات الجزافية، الائتمان الايجاري، قرض المورد، قرض المشتري.

1. شراء سندات التصدير (تمويل الصفقات الجزافية)

* تعريفها :

يعرف التمويل الجزافي بأنه عملية يتم بموجبها خصم أوراق مالية بدون طعن، أي هو آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة، وبعبارة أخرى يمكن القول أن التمويل الجزافي يكمن في شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات¹.

وتنشأ هذه الالتزامات المالية نتيجة قيام أحد المصدرين ببيع سلع رأسمالية إلى مستورد في بلد آخر وتكون مقبولة من هذا الأخير، فإذا رغب المصدر في الحصول على تمويل فوري مقابل سندات الدين التي تكون في حوزته فإنه يقوم ببيعها إلى أحد البنوك أو مؤسسات التمويل المتخصصة دون حق الرجوع على البائع، ويتم ذلك بأن يسلم المصدر السندات أو الكمبيالات المباعة والتي تستحق خلال فترة زمنية تمتد إلى خمس سنوات من تاريخ الصفقة إلى مشتري الدين مقابل الحصول على قيمتها فورا مخصوما منها نسبة مئوية مقدما ثمن المدة بأكملها، على أن يتحمل مشتري الدين مخاطر الصفقة ومسؤولية التحصيل.

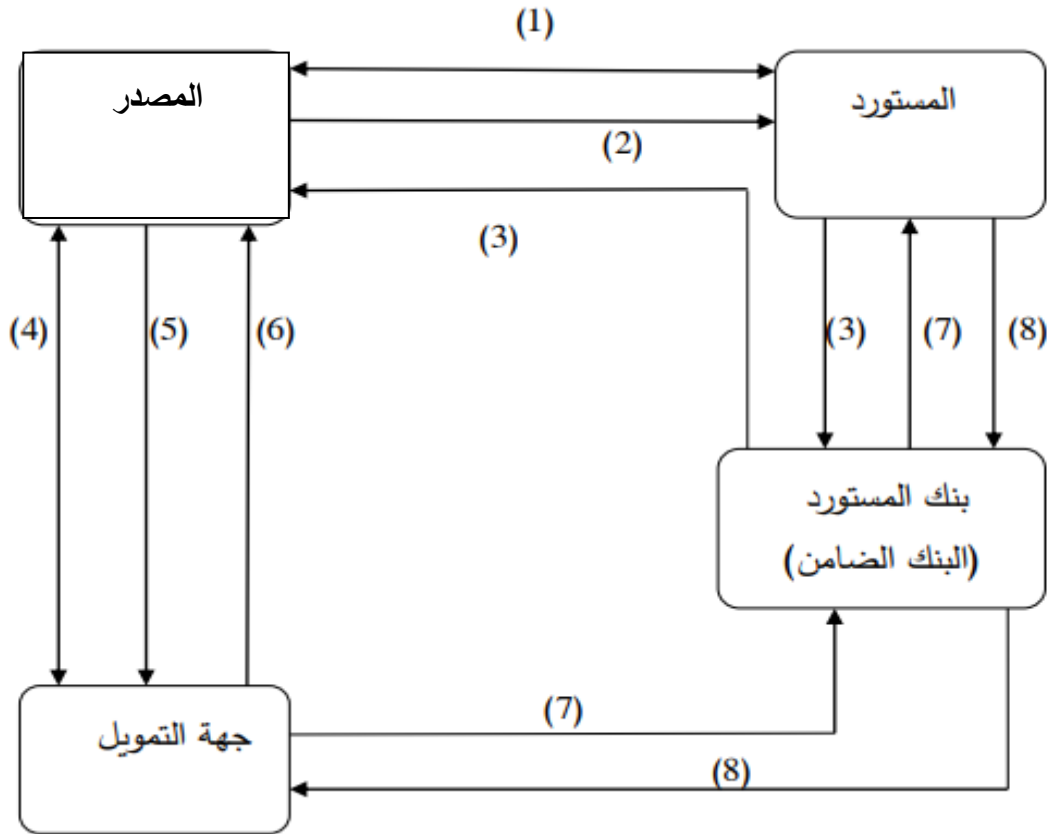
ويطلب مشتري الدين خطاب ضمان مصرفي غير مشروط وغير قابل للإلغاء من أحد البنوك المؤهلة للتعامل دوليا في بلد المستورد، ويكون عادة هو نفس بنك المستورد.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص.125.

وهذا الضمان هو مستند مستقل عن الأوراق التجارية محل الصفقة، وقد يطلب من مشتري الدين إضافة كفالة البنك للأوراق التجارية المباعة بأن يضيف إليها عبارة *aval* وهي عبارة عن وعد بالدفع غير مشروط وغير قابل للإلغاء، وتسجل مباشرة على الأوراق التجارية.

وبالتالي فإن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات، وهو نوع من القروض متوسطة الأجل، وتكون فائدة هذه القروض مرتفعة نسبياً وذلك لمواجهة الأخطار التي يتحملها المشتري الذي يحل محل المصدّر، ويفقد المشتري هذا النوع من الديون كل الحق في متابعة المصدّر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة أو مالك هذا الدين. والشكل التالي الموضح أسفله يبين عملية تمويل الصفقات الجزافية.

الشكل 4: عملية شراء مستندات التصدير (التمويل الجزافي)



1. عقد بيع السلعة الرأسمالية بين المصدّر والمستورد.
2. تسليم السلعة المباعة من المصدّر إلى المستورد.
3. تسليم السندات الأدنى لبنك المستورد ثم للمصدّر.
4. عقد الصفقة الجزائية بين المصدّر وجهة التمويل.
5. تسليم السندات لجهة التمويل.

6. سداد قيمة السندات للمصدر مخصصاً منها نسبة معينة.

7. تقديم السندات لبنك المستورد لتحصيلها عند الاستحقاق للمستورد

8. سداد قيمة السندات في تواريخ الاستحقاق.

إنّ القيام بشراء مثل هذا المستندات يتطلب الحصول على فائدة أعلى نسبياً تتماشى مع طبيعة الأخطار المحتملة من طرف مشتريه لأنه يحل محل المصدر في تحمل الأخطار المحتملة، هذه الفائدة تؤخذ عن فترة ممتدة من تاريخ خصم الورقة حتى تاريخ استحقاقها¹

*خصائص التمويل الجزافي :

تجمع الصفقات الجزافية بين العديد من العمليات المصرفية المختلفة فهي تجمع بين الإقراض في سوق عملات الأورو وسوق سندات الأورو من جهة، وبين تمويل التجارة بمفهومها التقليدي عن طريق خصم الكمبيالات التجارية وشراء الديون من جهة أخرى، وفيما يلي خصائص للتمويل الجزافي المشابهة لأشكال التمويل الدولي الأخرى:

- تعقد الصفقات الجزافية وفقاً لسعر فائدة ثابت مثل سندات الأورو.
- التمويل الجزافي هو تمويل متوسط الأجل مقابل سندات إذنيه أو كمبيالات تستحق كل ستة شهور، مثل الائتمان في سوق عملات الأورو.
- لها نفس المخاطر السائدة في سوق عملات الأورو.
- تخصم السندات أو الكمبيالات في النوع من هذا التمويل مثل الخصم التقليدي لهذه الأوراق.
- تصل قيمة الصفقات الجزافية إلى قيمة قروض المشاركة في سوق عملات الأورو.
- ترتبط عمليات التمويل الجزافي بسلع رأس مالية مثل الائتمان الحكومي متوسط الأجل الممنوح لتمويل عمليات تصدير السلع الرأس مالية.
- **تعتبر عمليات التمويل الجزافي شراء حقوق مالية للمصدرين مثل شراء الديون بالجملة أو ما يعرف بالفاكتورينج (FACTORING).**

- تحقق عمليات الصفقات الجزافية عائداً للبنوك مثل وسائل الاستثمار للبنوك في المجالات الأخرى.
- تأخذ الجهة الممولة بعين الاعتبار عند شرائها أية صفقات جزافية كل الظروف السائدة في سوق بلد المستورد ومدى الاستقرار السائد، ودرجة تقييم المخاطر المحيطة بهذه الصفقة، وتقتصر مسؤولية المصدر على ضمان جودة السلع المصدرة وعلى سلامة شحنها.

*مخاطر تمويل الصفقات الجزافية :

يتعرض مشتري الدين إلى المخاطر التالية:

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 126.

أ- المخاطر التجارية: وتشتمل على احتمالات عدم قدرة المدين أو البنك الضامن على السداد أو عدم رغبتهم في ذلك.

ب- مخاطر التحويل: وتتمثل في عدم قدرة أو رغبة المدين أو الضامن أو السلطات النقدية في بلد المستورد في تحويل قيمة السندات المباعة بالعملة المتفق عليها إلى مشتري الدين وتسمى هذه المخاطر السياسية المتعلقة بسياسة البلد الاقتصادية.

ج- مخاطر العملة: يواجه مشتري الدين خطر السداد لعملات تختلف عن عملة المصدر، إذ يؤدي تقلب قيمة أسعار الصرف إلى التأثير في قيمة الصفقة كاملة عندما يتم تحويل القيمة إلى عملة المصدر مما يؤدي إلى إلحاق خسارة محققة لمشتري الدين، ولذلك يتعين على مشتري الدين - قبل أن يعطي للمصدر التزاما نهائيا بالشراء - أن يحصل على المعلومات التالية:

- نوع العملة المستخدمة في صفقة البيع وعادة ما تكون الدولار الأمريكي أو بعملات الأورو وقيمة مستندات المديونية المطلوب تمويلها، ومدة التمويل.
- البلد المصدر ومدى استقرار الأحوال والظروف السياسية والاقتصادية فيه.
- اسم المستورد وبلده.
- اسم الضامن وبلده.
- أدوات الدين المطلوب تمويلها (سندات - كمبيالات ... إلخ)
- نوع الضمان المقدم (كفالة مصرفية مستقلة - ضمانات إضافية)
- جدول السداد (قيمة السندات الصادرة وتاريخ استحقاق كل منها).
- نوع البضاعة المصدرة إلى المستورد.
- تاريخ تسليم مستندات شحن البضاعة.
- التأكيد من وجود التصاريح والموافقات اللازمة (تصريح الاستيراد والموافقات النقدية ... إلخ).
- مكان سداد السندات الإذنية أو الكمبيالات.
- التأكد من صحة التوقعات على السندات، وقد يلجأ المصدر إلى البنك للتأكد من صحة التوقعات على السندات..

ويكون الاتفاق بين المصدر وجهة التمويل على شراء سندات الدين ملزما لكلا الطرفين حيث يكون المصدر ملزما بتسليم مستندات الدين إلى جهة التمويل، كما أن جهة التمويل تكون هي ملزمة بشراء هذه المستندات بنسبة خصم متفق عليها، وعندما يتم تقديم مستندات الدين فإن مشتري الدين يكون متحملا لكل المخاطر، ولا يمكنه الرجوع على المصدر.

*المزايا المكتسبة للمصدر من عمليات الصفقات الجزافية :

هناك عدة مزايا تتحقق للمصدر وهي:

- يدخل تمويل الصفقات الجزافية في بند الالتزامات العرضية continent liabilities ولهذا فلا تظهر في ميزانية المصدر، ومن ثم تزداد قدرة المصدر على الاقتراض من البنوك.
- يستطيع المصدر أن يبيع 100% من السندات الإذنية إلى جهة التمويل بدون حق الرجوع عليه ويتحصل على تمويل متوسط الأجل دون اللجوء إلى الاقتراض المصرفي.
- تكون أسعار الفائدة ثابتة مثل سندات الأورو.
- لا يتحمل المصدر مخاطر تقلبات أسعار الصرف لأن هذه المخاطر تتحملها البنوك.
- يستطيع المصدر أن يتحصل على مورد مالي سريع ببساطة بدون تعقيدات التوثيق القانوني ومشاكل ناجمة عن إدارة الائتمان ومشاكل التحصيل لأن المستندات المطلوبة تتمثل فقط في سندات أو كمبيالات يتم خصمها.

*تكلفة الصفقات الجزافية :

تشمل تكلفة الصفقات الجزافية عدة بنود مختلفة وهي:

- تغطية المخاطر التجارية ويتحملها المستورد وحده، الذي يجب عليه أن يتحصل على خطاب مصرفي أو على كفالة مصرفية وسداد تكلفة إصدارها.
- تغطية المخاطر السياسية ومخاطر التمويل تتحدد تكلفة تغطية هذه المخاطر حسب أحوال السوق في بلد المستورد وتتراوح نسبتها بين 4% و 5%.
- يتحمل المصدر تكلفة التمويل التي تتوقف على الأسعار السائدة في سوق عملات الأورو، وتحدد جهة التمويل نسبة الخصم حسب أسعار الصرف الآجلة في سوق عملات الأورو للعملة المستعملة والآجال المحددة.
- تحصل جهة التمويل على نسبة تقدر بحوالي 5.0% سنويا لتغطية المصاريف الإدارية الأخرى.

2. التأجير التمويلي

تعتبر أداة التأجير التمويلي من أدوات تمويل السلع الرأس مالية اللازمة للمنشآت الإنتاجية مثل المعدات والآلات الصناعية والزراعية عن طريق عقود تأجير متوسطة أو طويلة الأجل توفر لها الأصول الرأسمالية. وحسب هذا النظام تقوم المؤسسة المؤجرة (المشتري) بشراء الأصل الرأس مالي بمواصفات محددة من مورد معين (المنتج) وتأجيره إلى المشروع الذي يحتاج إليه (المؤسسة المستأجرة) لمدة محددة من الزمن (متوسطة أو طويلة) مقابل سداد قيمة إيجار محددة يتفق عليها فيما بينها، وتسدد شهريا في أغلب الأحوال وتزيد في مجموعها عن ثمن شراء الأصول المؤجرة بحيث يتحقق للمؤجر عائد معدله يقترب من معدل الفائدة على قرض بضمان.

1-2 أطراف التعامل في التأجير التمويلي:

هناك ثلاثة أطراف في هذه العملية:

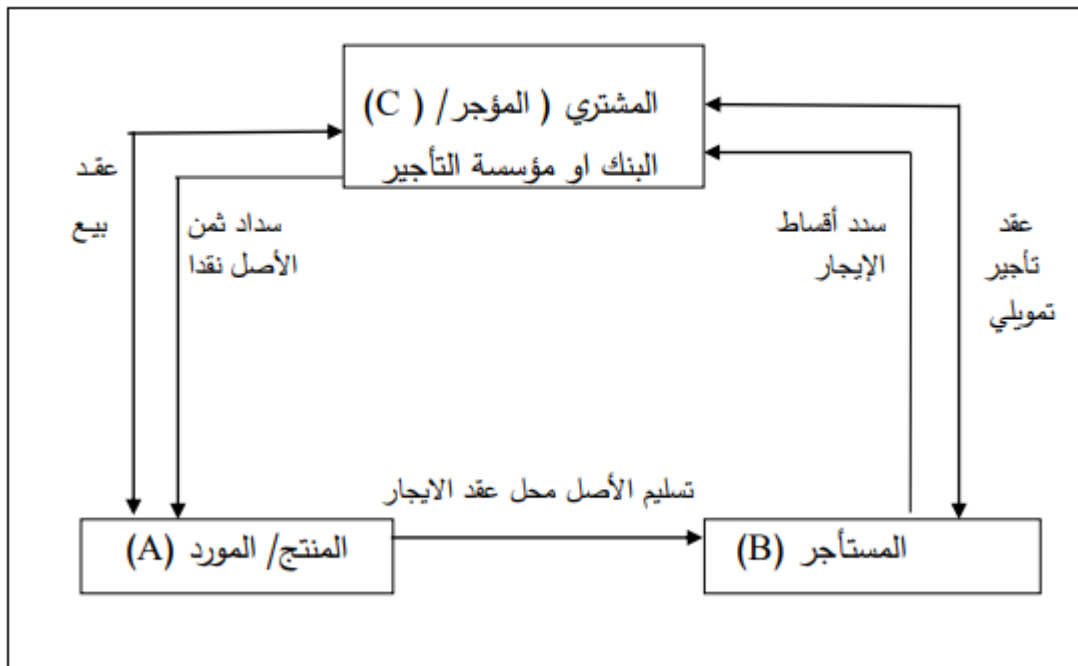
- مستخدم الأصل الرأسمالي وهو المؤسسة المستأجرة.

- ممول شراء الأصل الرأسمالي (البنك أو شركة التأجير) الذي سيقوم بالتأجير.
- البائع أو المورد لهذه الأصول.

ولزيادة التوضيح أكثر سوف نفترض أن مصنع (A) ينتج نوعا معينا من الآلات الإنتاجية التي يحتاج إليها المصنع (B) والذي يكون بحاجة إلى سيولة ففي هذه الحالة فإن المصنع (A) يقوم ببيع هذه الآلة نقداً إلى أحد البنوك أو إحدى مؤسسات التأجير التمويلي (C) المشتري أو المؤجر ويقوم بتأجيرها إلى المصنع (B) لمدة معينة مقابل قيمة إيجار شهري يتفق عليه.

ويمكن تمثيل هذه العلاقة الثلاثية بين أطراف عملية التأجير التمويلي حسب الشكل التالي¹:

الشكل 5: أطراف التعامل في التأجير التمويلي



وانطلاقاً من الشكل فإن التأجير التمويلي يتضمن عقدان:

الأول: عقد بيع حرر بين الشركة المؤجرة والشركة المنتجة أو المورد.

والثاني: عقد تأجير ويحرر بين المؤسسة المؤجرة والمؤسسة المستأجرة.

ويحتفظ المؤجر بملكية الأصول المؤجرة وعند انتهاء العقد فإن المستأجر يكون له الخيار إما أن يعيد الأصل الذي استأجره إلى المالك المؤجر، وإما أن يستمر في استئجاره للأصل بسعر بالغ الانخفاض أو أن يشتريه بثمن رمزي يتفق عليه، ومنه فالتأجير التمويلي هو عادة لفترة طويلة ولا يقدم المؤجر خدم الصيانة ويتضمن فقط الإيجار، ولا يجوز للمستأجر إلغاء العقد خلال فترة سريانه وتقدم الخدمة بواسطة البنوك أو مؤسسات التأجير التمويلي.

¹ مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص. 123.

2-2 أنواع التأجير التمويلي

*التأجير التشغيلي

وهو مصدر تمويل للمستأجر، حيث يمدّه بالأصل الرأس مالي المطلوب دون الحاجة إلى شراءه، إلا أن هذا العقد يحزر لفترة قصيرة لا تغطي العمر الافتراضي للأصل، وأن دفعات الإيجار لا تغطي التكلفة الكلية للأصل.

وعادة ما يكون المؤجر هو منتج الأصل، ويكون مسؤولاً عن إصلاحه وصيانته وخدمته، وقد يتضمن حق شرط الإلغاء للمستأجر في أي وقت، ويمكن للمؤجر استعادة الأصل في تاريخ لاحق.

ومن أمثلة التأجير التشغيلي ما تقوم به شركة (IBM) التي تؤجر الحاسبات الآلية (الكمبيوتر) وشركة زيروكس التي تؤجر أجهزة تصوير المستندات للمؤسسات المختلفة وكذلك شركات تأجير السيارات.

*تأجير تمويلي رأس مالي

يتم فيه خصم المبالغ السنوية التي ستدفع سنوياً مقابل الاستفادة من التأجير التمويلي مضافاً إليه هذه المبالغ أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل.

*تأجير تمويلي خدمي

يقوم المؤجر بتوفير التمويل وخدمات الصيانة مقابل الحصول على دفعات دورية يدفعها المستأجر.

2-3 البيع وإعادة التأجير

عندما تتفق مؤسسة مع أحد البنوك على بيع أحد أصولها التي تملكها إلى البنوك، على أن يقوم هذا الأخير بإعادة تأجير هذا الأصل مرة أخرى للمؤسسة، والهدف من ذلك هو حصول المؤسسة على قيمة الأصل لاستثماره في مجال آخر ويتحقق لها الانتفاع بالأصل خلال فترة التأجير، وفي المقابل تتخلى المؤسسة عن ملكية الأصل وتدفع إيجاراً دورياً للبنك الذي أعاد تأجير الأصل لها.

أما القيمة المتبقية للأصل بعد انتهاء عقد التأجير فإنها تكون من حق البنك، وعادة ما تكون دفعات الإيجار بالإضافة إلى أن القيمة المتبقية من الأصل كافية لتغطية تكلفة شرائه و تحقيق عائد مناسب لذلك.

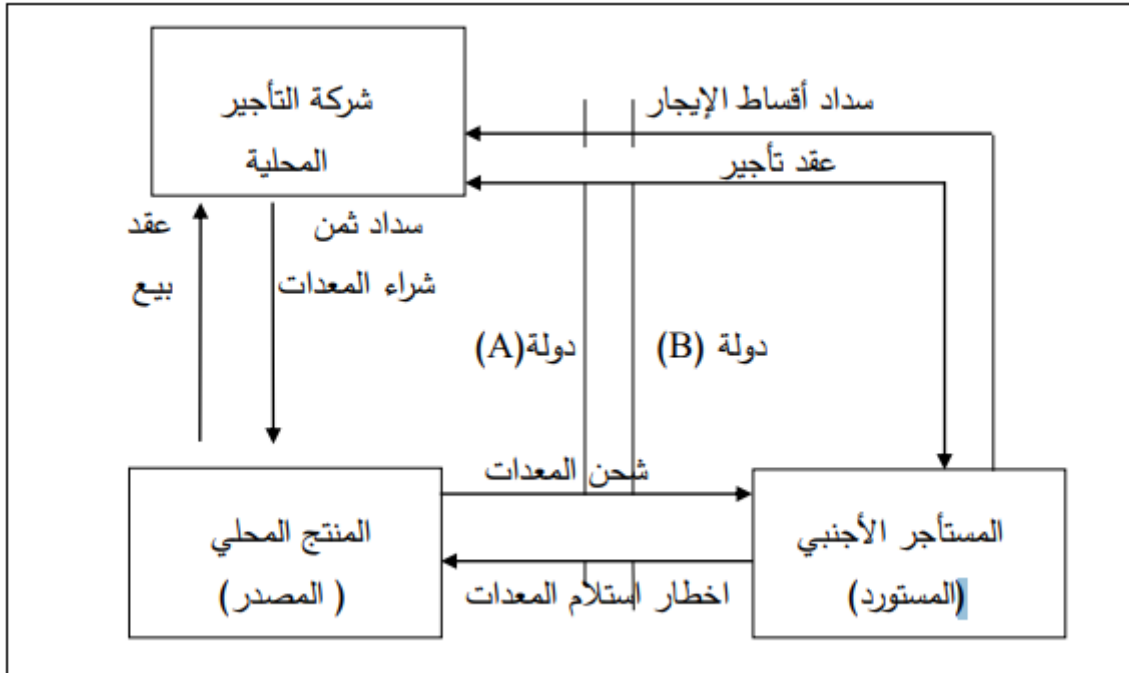
وفي حالة البيع وإعادة التأجير تتمتع المؤسسة البائعة بوفورات ضريبية ما كانت تتاح لها لو أنها ظلت مالكة للأصل.

ولفهم أكثر نفترض الأصل المباع وأعيد تأجيره هو قطعة أرض عليها بناء، هنا يعتبر إيجار الأرض والبناء ضمن المصاريف التي تخصم من الإيرادات عند حساب الضريبة، أما في حالة لو ظلت المؤسسة مالك الأصل فإنه سوف لن يحسب ضمن المصاريف سوى قسط اهتلاك المبنى أما الأرض فهي ليست من الأصول المستهلكة، ولذلك فإنه في حالة البيع وإعادة التأجير تظهر المؤسسة وكأنها استهلكت قيمة الأرض على فترة تعادل الفترة التي يغطيها عقد الإيجار.

ولا يختلف التأجير التمويلي عن حالة البيع وإعادة التأجير سوى أن التأجير التمويلي يتعلق بأصول رأس مالية جديدة تشتري مباشرة من المنتج (المورد)، وليس من المؤسسة المستأجرة، لذلك فإنه ينظر إلى حالة البيع وإعادة التأجير على أنه حالة خاصة للتأجير التمويلي.

والصورة الأعم لعمليات التأجير التمويلي هي عندما تعقد الصفقة محليا بمعنى أن المؤجر والمستأجر من نفس الدولة ، غير أن التأجير قد يقع دوليا ، وخاصة بالنسبة للسلع الرأس مالية ويحدث ذلك إذا باع مصدر في دولة ما بعض المعدات التي ينتجها إلى شركة تأجير في نفس الدولة ، وقامت هذه الأخيرة بتأجير هذه المعدات إلى مستأجر أجنبي في دولة أخرى ، وفي هذه الحالة يشحن المنتج المعدات إلى المستأجر في الدولة الأجنبية وتظل تحت ملكية شركة التأجير خلال مدة العقد ، وغالبا ما يقوم المستأجر بشراء المعدات المؤجرة بسعر منخفض في نهاية فترة التأجير، وبهذا تعتبر عملية التأجير كأنها عملية تصدير معدات دامت فترة تسديد قيمتها مدة عقد الإيجار.

الشكل 6: يوضح عملية تأجير تمويلي دولي



ويحدث التأجير الدولي في حالة السلع الرأسمالية التي يمكن تسجيلها دوليا كما هو الحال بالنسبة للطائرات والبواخر التي تستأجرها بعض الدول من دول أخرى.

2-4 مزايا التأجير التمويلي

- إعطاء صورة أفضل لميزانية المؤسسة

إن الأصول المستأجرة لا تظهر ضمن عناصر الأصول في ميزانية المؤسسة وإنما تظهر خارج الميزانية، وبالتالي لن تسجل إهلاكاتها في جانب الخصوم ويقتصر الأمر فقط على تسجيل قيمة مدفوعات التأجير لهذه

الأصول كمصروف في حساب الأرباح والخسائر، ومن ثم تبدو ميزانية المؤسسة في وضع أفضل فيما لو حصلت على هذه الأصول عن طريق الشراء بأموال مقرضة أي بتحويل مصرفي، وهذا يعطي المستأجر قدرة أكبر على الاقتراض وذلك لتمويل أوجه إنفاق أخرى كأعمال التطوير والتسويق¹.

- استخدام الموارد الذاتية للمؤسسة لتمويل أوجه إنفاق أخرى

يساهم أسلوب التأجير التمويلي في تجنب المشروعات العديد من المشاكل التي تنجم عن تجميد جانب كبير من أموالها في شراء احتياجاتها من الأصول الرأسمالية، ومن ثم فإن هذا الأسلوب يعمل على توفير الأموال الذاتية وتوجيهها إلى أوجه إنفاق أخرى.

- الحدّ من تكلفة الضمانات

تتلخص في إعفاء المستأجر من تقديم ضمانات مصرفية مكلفة على نحو ما هو متبع في حالة التمويل المصرفي.

- تحقيق المرونة في استخدام الأصول

تكتفي المؤسسة بدفع أقساط الإيجار طوال مدة الاستئجار بالإضافة إلى أن أسلوب التأجير التمويلي يجنب المؤسسة تحمل تكلفة الأصل.

- تحقيق مزايا ضريبية للمستأجر

إذا استأجرت مؤسسة الأصول الرأسمالي بدلا من تملكه فإنها يمكن أن تحقق وفرا ضريبيا إذا كانت فترة الإيجار تقل عن العمر الافتراضي الذي يتم حساب قيمة قسط الاهتلاك على أساسه لغرض الضريبة.

2-5 تكلفة التأجير التمويلي

تتكون هذه التكلفة من عدة عناصر هي قيمة استهلاك الأصل بالكامل مع سعر الفائدة، بالإضافة إلى علاوة محددة للشركة المؤجرة لمواجهة المخاطر والمصاريف الإدارية الطارئة، وفي عمليات التأجير التمويلي فإن حساب الاهتلاك يسدد كاملا خلال مدة عقد الإيجار تحتسب الفائدة عادة [1% - 3%] زيادة عن سعر الفائدة المصرفي على القروض متوسطة الأجل.

3. قرض المورد

3-1 تعريفه

هو قرض مصرفي متوسط أو طويل الأجل يمنح للمصدر الذي يمنح الآخر مهلة تسديد لزيونه (المستورد) وتتراوح مدة التسديد التي منحت للمستورد من طرف المصدر 18 شهرا، وهو عملية تمويل صفقة تصدير يتولى فيها المصدر تمويل الصفقة اعتمادا على موارده المالية، أو الاعتماد على أحد المصارف عن طريق خصم مستحقاته (سندات الدفع أو الكمبيالة) لدى المصرف، وفي هذه العملية تقوم علاقة مباشرة بين المصدر وهذا

¹ مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 125.

المصرف الذي يوفر التمويل اللازم لصفقة التصدير وبعد انتهاء أجل الدفع المحدد أصلاً بين المصدر و المستورد يقوم البنك بتحصيل قيمة سداد الكمبيالة من المستورد¹.

كما يعبر عن تمويل وضمان صفقة تصدير يتولى فيها المصدر تمويل الصفقة اعتماداً على موارد مالية أو بالاعتماد على أحد المصارف عن طريق قيامه بخصم مستحقاته (الكمبيالة أو سند الدفع) لدى هذا المصرف، وفي هذه العملية تقوم علاقة مباشرة وفورية بين المصدر وهذا المصرف الذي يوفر التمويل اللازم لصفقة التصدير، وبعد انتهاء أجل الدفع المحدد أصلاً بين المصدر والمستورد يقوم البنك بتحصيل قيمة الكمبيالة من المستورد وإلى هذا الحد تنتهي العلاقات المالية المرتبطة بصفقة التصدير سابقة الذكر.

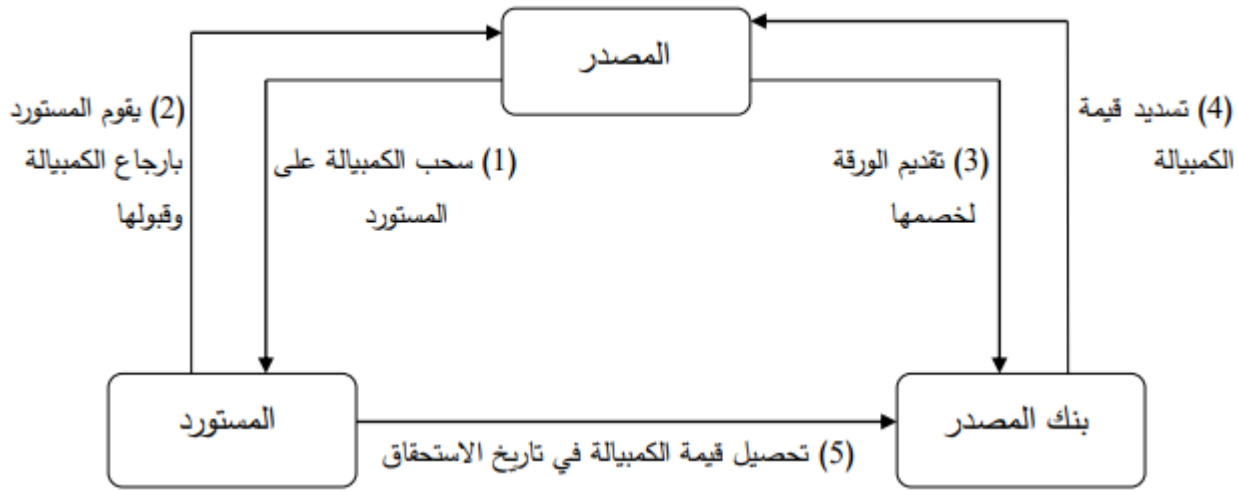
من جهة أخرى من عملية ائتمان الصادرات والمتعلق بضمان التمويل الذي قدمه البنك لهذه الصفقة، فإن هيئات ضمان الصادرات التي تم إنشاؤها في عدد كبير من الدول تتولى توفير ضمان شامل لسداد الأوراق التجارية (الكمبيالات أو السندات) التي يحتفظ بها البنك الذي قدم التمويل، ويتم ذلك عن طريق قيام هذه الهيئة بإرسال خطاب ضمان لهذا البنك وذلك مقابل توقيع عقد ضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية مع المصدر، ويدفع المصدر بموجب هذا العقد عمولة ضمان للهيئة التي أخذت على عاتقها تأمين القرض.

2-3 مراحل قرض المورد

- يقوم المصدر بسحب كمبيالة على المستورد ويرسلها للقبول.
- يقوم المستورد بإرجاع الكمبيالة مع قبولها.
- يقدم الورقة من أجل خصمها.
- تسديد قيمة الكمبيالة من طرف البنك.
- تحصيل الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق.

¹ حفاف وليد، مرجع سبق ذكره، ص. 52.

الشكل 7: مراحل قرض المورد



3-3- مزايا وعيوب قرض المورد

لقرض المورد مزايا وعيوب نلخصها فيما يلي¹:

* المزايا:

- يتم قرض المورد بإصدار وثيقة واحدة وهي العقد التجاري وبذلك يكتسب الوقت.
- يتمتع المورد بحرية التصرف بما أنه الشخص الوحيد الذي يقاض المستورد.
- يتحمل المستورد تكاليف التأمين والتحويل أي أنه أقل تكلفة بالنسبة للمورد.

* العيوب:

- يواجه المورد مخاطر أهمها عدم التسديد من طرف المستورد.
- لا يمكن للمستورد فصل شروط التمويل عن شروط العقد التجاري، حيث تعتبر شروط التمويل أولوية الكثير من المستوردين مقارنة بعناصر العملية الأخرى.

4. قرض المشتري

4-1- تعريفه

عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من البنوك في البلد المصدر بمنح قرض للمستورد لفترة تتجاوز 18 شهرا، بحيث يستعمله هذا الأخير في تسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر الذي يلعب دور الوسيط في المفاوضات التي تتم بين المستورد والبنك أو البنوك المعنية بغرض إتمام الصفقة².

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص.ص.125.126.² مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص.35.

يعرف قرض المشتري على أنه قرض مصرفي متوسط وطويل الأجل يمنح لمشتري أجنبي، يقوم فيه البنك قرض ويسدد المبلغ للمصدر، وذلك عند تسليم البضاعة أو المنتجات ويبرم الاتفاق أو عقد القرض بين المشتري الأجنبي والبنك المقرض ويشمل هذا القرض نوعين من العقود هما:

- عقد القرض: بعد إمضاء عقد التصدير بين المصدر المستورد، حيث يتم عقد قرض بين المصرف الممول والمستورد مباشرة، ويقبل المستورد بموجب هذا العقد السندات المسحوبة عليه بقيمة وارداته، ويسمح هذا العقد بوضع مبالغ مالية من طرف البنك لصالح المشتري وذلك لفترة معينة وشروط محددة مع قيامه باحترام التزامه بالدفع الفوري.

- العقد التجاري: يحدد هذا العقد واجبات كل من البائع والمشتري ويبرز الطرق التي يقوم بها المشتري عند قيامه بالدفع الفوري، ويمنح قرض المشتري لتمويل الصفقات ذات المبالغ الهامة، فيتدخل البنك لتدعيم المستورد المصدر، فالمستورد لا تتوفر لديه الأموال اللازمة لشراء السلع والمصدر لا يستطيع أن ينتظر مدى طويلة لتحصيل هذا المبلغ.

ويتم إرسال العقد إلى هيئة ضمان الصادرات لمراجعته وإقراره، وترسل صورة منه إلى المصدر ويتم بعد ذلك توقيع اتفاق ضمان بين المصدر وهيئة ضمان الصادرات، ويتحدد بموجب هذا الاتفاق مقدار عمولة الضمان التي يدفعها المصدر لهيئة ضمان الصادرات، مقابل ضمان سداد القرض الممنوح من البنك الممول للمستورد ويستلم بعد ذلك المصدر قيمة صادراته من البنك الممول مقابل قيامه بشحن البضائع محل التعاقد وإرسال صور من سندات الشحن للبنك، وتنتهي عملية تمويل الصادرات السابقة عند حلول أجل القرض المتفق عليه مضافا إليه الفوائد المستحقة.

4-2 ائتمان المستثمرين

وهو تمويل أو ضمان صفقة تصدير يقدم فيها طرف ثالث ائتمانا للمستورد يمكنه بموجب هذا الاتفاق سداد قيمة صادراته، وهذا الطرف الثالث يكون غالبا مصرف تجاري يقع في دولة المصدر، بعد إمضاء عقد التصدير بين المصدر والمستورد، حيث يتم عقد قرض بين المصرف الممول والمستورد مباشرة، ويقبل المستورد بموجب هذا العقد السندات الأذنية المسحوبة عليه بقيمة وارداته، ويتم إرسال العقد إلى هيئة ضمان الصادرات لمراجعته وإقراره، وترسل صورة منه إلى المصدر، ويتم بعد ذلك توقيع اتفاق ضمان بين المصدر وهيئة ضمان الصادرات، ويتحدد بموجب هذا الاتفاق مقدار عمولة الضمان التي يدفعها المصدر لهيئة ضمان الصادرات مقابل ضمان سداد القرض الممنوح من البنك الممول للمستورد، ويستلم بعد ذلك المصدر قيمة صادراته من البنك الممول مقابل شحنه للبضائع محل التعاقد وإرسال صور من سندات الشحن للبنك، وتنتهي عملية تمويل الصادرات السابقة عند حلول أجل استحقاق القرض الممنوح للمستورد، حيث يتولى البنك الممول تحصيل قيمة القرض المتفق عليه مضافا إليه الفوائد المستحقة.

4-3 ائتمانات التصدير الرسمية

تتولى هيئات ضمان الصادرات الرسمية تقديم التمويل والضمان للصادرات سواء كان ذلك للمستوردين الأجانب أو المصدرين المحليين، وقد تتولى مؤسسة مالية عامة متخصصة في مجال تشجيع الصادرات تقديم التمويل اللازم للصادرات وبشروط مبسطة مقارنة بالشروط التي تطلبها البنوك التجارية للائتمان، وترتبط الشروط الأخيرة لتقديم الائتمان بالإجماع الذي تم الاتفاق عليه من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الذي وقعته 22 دولة في 1976 وبدأ سريانه في 1978، وقد ترتب على تزايد حدة المنافسة بين هذه الدول الحصول على صفقات تصديرية في الدول النامية، أن ظهر ما يسمى بالتمويل المختلط للصادرات، حيث يتم تمويل الصادرات على أساس مجموعتين من الشروط.

- المجموعة الأولى: تشمل على تمويل مسير للصادرات وبشروط الإعانة، حيث تنخفض أسعار الفائدة إلى حد كبير وبدرجة أقل من الحد الأدنى الذي حددته دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- المجموعة الثانية: من الشروط فإنها تتم على أساس نظام تمويل الصادرات المتفق عليه بين الدول السابقة، أي أن التمويل يتم بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة السوقي على شرط ألا ينخفض عن ذلك الحد المتفق عليه في سنة 1978.

4-4 تحليل الترتيب الدولي لتمويل الصادرات

جرى عقد اتفاق بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 1978 بشأن ترتيب تمويل الصادرات في كل من هذه الدول، وقد استهدف هذا الترتيب تنسيق أساليب تقديم ائتمان التصدير وتخفيض مستوى الإعانة بقدر يسمح للقرار التجاري والكفاءة الإنتاجية بممارسة دورها في الحصول على نصيب محدد من السوق الدولية، حيث هناك عناصر كثيرة تؤثر في قدرة الصادرات على المنافسة والنفوذ إلى الأسواق الدولية، ومنها: الأسعار، الجودة، أسعار الصرف، التقدم التكنولوجي واعتبارات التسويق والاعتبارات القانونية والضريبية الأخرى.

ومن هنا فإن اهتمام الحكومات المختلفة بأوضاع موازين مدفوعاتها، دفعها إلى الدخول في سياق تقديم الائتمان المدعوم للمصدرين بهدف زيادة الصادرات، وقد وجهت دول مختلفة اتهامات متبادلة خاصة بإتباع أساليب وسياسات تنافسية غير شريفة في مجال تنمية الصادرات، وقد دعت هذه الأخيرة إلى عقد ترتيب سنة 1978 بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد استهدف هذا الترتيب:

- وضع حد أدنى وثابت لأسعار الفائدة تلتزم بإتباعه دول منظمة التعاون بحيث لا تنخفض مستوى الأمانة إلى حد معين، ويحدث تنسيق تلقائي بين أساليب دعم وائتمان الصادرات.

- وضع حد أقصى لأجل الاستحقاق أو فترة السداد، واختلفت هذه الفترة وفقاً لمتوسط دخل الفرد في الدول المستوردة وفي كل الأحوال يجب ألا تزيد عن 10 سنوات.

• اقتصاد الدعم الرسمي الذي تقدمه الحكومات للصادرات على التأمين والضمان ضد المخاطر العادية وبشرط ألا تغطي عمليات التمويل والضمان على أكثر من 85% من قيمة صفقة التصدير، وهو ما يعني أن الدفعة النقدية التي يقدمها المستورد يجب ألا تقل عن 15% من قيمة الصفقة.

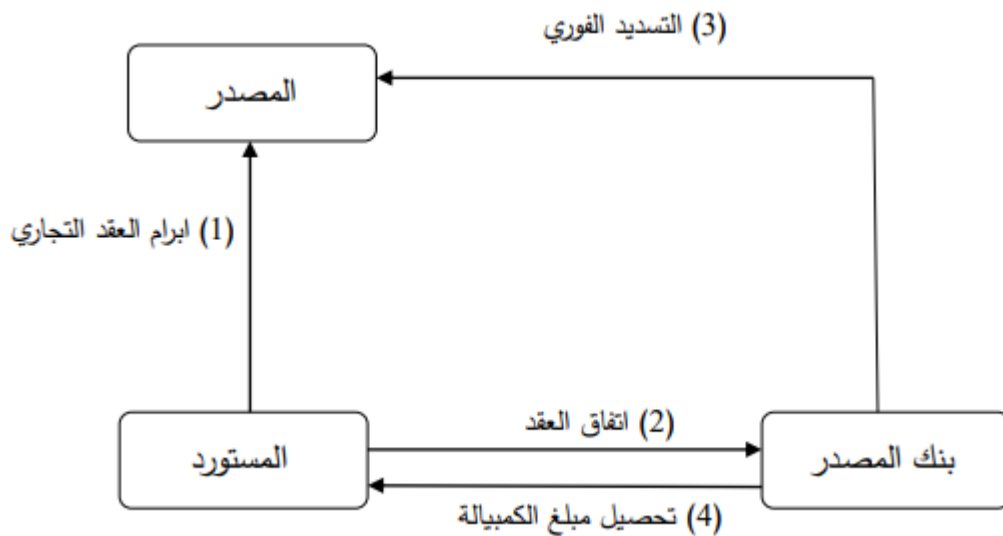
وكان من نتيجة تصاعد أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل في أسواق المال الدولية في بداية الثمانينات والتي بلغت في بعض الأحيان 15% أن ارتفعت تكاليف الدعم الرسمية لتمويل الصادرات في دول منظمة التعاون إلى نحو 7 مليون دولار عام 1981، وذلك راجع إلى أن أسعار الفائدة المتفق عليها في ترتيب 1978 تراوحت بين 5.7 - 75.8% وقد نتج عن ذلك تعديل شروط الترتيب سنة 1983 ليصبح أكثر ملائمة للتغيرات التي تحدث على أسعار الفائدة في السوق، ويتم تعديلها كل ستة أشهر.

وعلى الرغم مما حدث من مرونة شروط الترتيب بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلا أن معظم الدول قد بدأت إتباع طرق أخرى للحصول على نصيب أكبر من السوق العالمية، ومنها تمويل الصادرات على أساس النظام المختلط للتمويل، وقد سبق القول إن هذا النظام ينطوي على تمويل جزء من صفقة التصدير على أساس مساعدات للتنمية، والجزء الآخر يتم تمويله اعتماداً على شروط الترتيب المتفق عليه بين دول المنظمة وقد زاد اللجوء لهذا النظام بين معظم الدول المتقدمة الآونة الأخيرة.

4-5 مراحل قرض المشتري

1. إبرام العقد التجاري بين المستورد والمصدر.
2. إبرام عقد القرض بين بنك المصدر والمستورد.
3. التسديد الفوري من البنك إلى المصدر.
4. تحصيل مبلغ الكمبيالة للبنك عند تاريخ الاستحقاق من المستورد.

الشكل 8: مراحل قرض المشتري



5-المقارنة بين قرض المورد وقرض المشتري

*يمنح قرض المشتري للمستورد بوساطة من المصدر بينما يمنح قرض المورد للمصدر بعد منح هذا الأخير مهلة للمستورد.

*يتطلب قرض المشتري إبرام عقدين، أما قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد، ويتضمن قرض المشتري الجانب التجاري للصفقة وشروط وطرق تمويلها وهذا هو العقد المالي، أما قرض المورد يتطلب قبول المستورد بالكمبيالة المسحوبة عليه وتكون قابلة للخصم وإعادته.

الفصل الرابع

الشيكات بالعملات الأجنبية والحوالات الخارجية

الفصل الرابع: الشيكات بالعملات الأجنبية والحوالات الخارجية

تمهيد

تتطلب عمليات التبادل التجاري الدولي تقنيات معينة لتسوية التزامات المالية الناشئة فيما بين أطرافها، تختلف عن تلك التقنيات المستعملة في عمليات التبادل التجاري المحلي، وذلك أن عمليات التبادل التجاري الدولي تنتابها عدة مشاكل و مخاطر مما قد يؤثر على السير الحسن لهذا النوع من المبادلات التجارية. ولقد عرفت وسائل الدفع الكلاسيكية في التجارة الخارجية استعمالاً كبيراً بين أطراف المتعاملين الدوليين لما توفره من تبسيط وتسهيل للمعاملات التجارية ومنح نوع من الثقة بين المصدر والمستورد في التعامل والتي تتمثل في الدفع نقداً أو الشيك أو التحويل المصرفي.

أولاً الشيكات بالعملات الأجنبية

1. تعريف الشيكات بالعملات الأجنبية:

يعتبر الشيك أداة دفع غير مربوطة يأمر بموجبها منشئ الشيك وموقعه (الساحب) المصرف المصدر لنموذج الشيك (المسحوب عليه) بأداء قدر معين من النقود في مكان معين وذلك بتاريخ إنشاء الشيك، ولهذا يجب أن يشتمل الشيك على المعلومات التالية¹:

- كلمة الشيك مكتوبة في متن السند واللغة التي كتب بها؛

- أمر غير معلق على شرط بأداء قدر معين من النقود؛

- اسم المسحوب عليه؛

- مكان الأداء؛

- تاريخ إنشاء الشيك ومكان إنشائه؛

- توقيع من أنشأ الشيك (الساحب).

وتحكم إنشاء الشيك وصيغته وتداوله ووفاءه بقوانين وأعراف قد تختلف بين دولة وأخرى. إلا أنها تتفق فيما بينها على أصول وأعراف التعامل بالشيكات سواء كانت تلك المحررة بالعملات الأجنبية أم بالعملات المحلية.

2. أنواع الشيكات الأجنبية:

تتداول البنوك ثلاث أنواع رئيسية من الشيكات:

• النوع الأول: الشيك المسحوب على بنك آخر حيث يحتفظ البنك منشئ الشيكات بحساب لديه، وفي هذه الحالة يكون البنك منشئ الشيك مثل أي عميل آخر يحتفظ بحساب لدى البنك المسحوب عليه.

¹ هزاع مفلح، عمليات مصرفية دولية، مرجع سبق ذكره، ص. 123.

• النوع الثاني: الشيك المسحوب على بنك لا يحتفظ البنك منشئ الشيك (الساحب) بحساب لديه وغالبا ما يتم اصدار هذه الشيكات على نماذج شيكات البنك الساحب، ويخضع صرف هذا النوع من الشيكات الى ترتيبات خاصة ضمن اتفاقيات التعامل مع المراسلين، اذ يتوجب على البنك الساحب تغطية البنك المسحوب عليه بواسطة بنك ثالث، ويحتفظ البنك الساحب بحسابه لديه. وفي حالة كون عملة الشيك عملة اجنبية تختلف عن عملة بلد البنك المسحوب عليه قد تتطلب التغطية طلب البنك الساحب من مراسله في بلد العملة قيد قيمة الشيك لحساب البنك المسحوب عليه لدى مراسله في تلك البلد.

• النوع الثالث: الشيك المسحوب على بنك أجنبي بعملة البنك منشئ الشيك وذلك إذا كانت عملة البنك الساحب عملة رئيسية. ويترتب على اصدار هذا النوع من الشيكات قيد قيمة الشيك لحساب البنك المسحوب عليه لدى البنك الساحب (ان وجد) أو تفويض البنك المسحوب عليه لدى سحب قيمة الشيك على البنك الساحب عند صرفه لقيمة الشيك بعملة بلده.

3. بيع وشراء الشيكات الأجنبية:

3.1 بيع الشيكات الأجنبية:

تعتبر الشيكات الأجنبية أداة دفع مباشرة بالعملة الأجنبية. وتعتبر تسوية المدفوعات الخارجية بواسطة الشيكات أقل عبئا على البنك المحلي من الحوالات الخارجية. إذ أن مسؤولية البنك المحلي تتمثل في التأكد من قبض المستفيد المبلغ المحول إليه تختفي في حالة الشيكات المباعة وتتحصر مسؤولية البنك في هذه الحالة في تغذية حسابه المسحوب عليه بالأموال اللازمة للوفاء بقيمة الشيك.

ويتطلب قيام البنوك ببيع الشيكات الأجنبية اتخاذ الإجراءات التالية:

- تصدر البنوك المحلية الشيكات الأجنبية بأنواعها المختلفة حسب طلب العميل وذلك بناء على طلب

خطي موقع حسب الأصول من قبل العميل المذكور.

- يجب ان يتضمن طلب العميل اصدار الشيك البيانات المتمثلة¹ في قيمة الشيك المطلوب إصداره ونوع

العملة الأجنبية، اسم المستفيد الكامل باللغة الأجنبية والعنوان المطلوب توجيه الشيك إليه.

- تفويضا مطلقا بقيد قيمة الشيك بالعملة المحلية على حساب العميل لدى البنك المحلي، مع بيان رقم

الحساب

- في حالة حضور العميل شخصا لشراء الشيك، يطلب منه تعبئة طلب إصدار الشيك وتوقيعا حسب

الأصول

- يدقق الموظف المسؤول طلب إصدار الشيك مباشرة عند استلامه

- يرسل الطلب إلى قسم الودائع للتأكد من مطابقة توقيع العميل عليه مع نموذج التوقيع

¹ هزاع مفلح، عمليات مصرفية دولية، مرجع سابق، ص. 126.

الموجود في القسم المذكور ويجوز للبنوك تنفيذ أي طلب يحمل الختم الخاص بتطابق توقيع العميل عليه.

- يعاد طلب إصدار الشيك إلى مصدره في حالة عدم تطابق توقيع العميل عليه أو في حالة عدم توفر رصيد كافٍ في حساب العميل لتنفيذ العملية

- عند تدقيق الموظف المسؤول لطلب إصدار الشيك وتأكده من شمول الطلب لجميع المستلزمات المذكورة، يتأكد من كون طلب إصدار الشيك مسجلاً لدى قسم المراسلات العامة ومن وضوح تاريخ استلامه في ختم التسجيل.

• إعداد الشيكات الصادرة:

- عند الانتهاء من تدقيق طلب إصدار الشيك يتم تحويله إلى الموظف المسؤول عن بيع الشيكات الأجنبية، حيث يحدد ذلك الموظف نوع الشيك المستوجب إصداره وذلك في ضوء نوع عملة الشيك والترتيبات القائمة بين البنك ومراسليه في بلد تلك العملة وفي بلد المستفيد

- لدى تحديد نوع الشيك يتم استخراج نموذج من خزانة القسم الأمنية حيث تحفظ نماذج الشيكات الأجنبية تحت المراقبة الثنائية تفادياً لإمكانية فقدان أي منها وما قد يترتب على ذلك من عمليات تزوير قد تلحق الخسائر بالبنك.

- يتم إعداد الشيكات بعد استخراجها بطباعة البيانات الضرورية عليها وهي: التاريخ، رقم الشيك المتسلسل إن وجد المبلغ بالأرقام والكلمات، واسم المستفيد، وفي العادة تضيف البنوك ختم أمن يحفر قيمة الشيك على النموذج بوساطة آلة خاصة بهذه الغاية وذلك لضمان استحالة تعديل قيمة الشيك - يدقق الشيك ويرسل للتوقيع من قبل المفوضين بالتوقيع عن البنك.

- تقيد قيمة الشيكات الأجنبية الصادرة بالعملة المحلية وذلك على أساس سعر بيع عملة الشيك المحدد في نشرة الأسعار اليومية التي يصدرها البنك المركزي في يوم التنفيذ. وفي حالة إعادة الشيك إلى البنك لأي سبب من الأسباب باستثناء وجود خطأ في تنظيمه، تقيد قيمته بالعملة المحلية على أساس سعر شراء عملة الشيك في نشرة البنك المركزي المذكورة في يوم إعادة الشيك

• القيود المحاسبية:

على حساب العميل: قيد مصرفي مدين بقيمة الشيك بالعملة المحلية، قيد مركزي مدين بقيمة عمولة البنك المترتبة على تنفيذ العملية لحساب المراسل: قيد مركزي دائن بقيمة الشيك لحساب الواردات، قيد مركزي دائن بقيمة العمولة ويجب أن تتساوى قيمة القيود المدينة مع قيمة القيود الدائنة تمثيلاً مع أصول القيد المزدوج

• السجلات:

عند الانتهاء من إعداد الشيك وقيود المحاسبية يتم تسجيل قيمة الشيك وتفاصيلها في سجل خاص بالشيكات الصادرة، يحتفظ به في قسم التحويلات الخارجية كمرجع لأغراض المتابعة، وتدون في السجل

المذكور المعلومات التالية: تاريخ التنفيذ، اسم العميل، طالب إصدار الشيك، رقم الشيك، اسم المستفيد وعنوان المستفيد) في الحالات التي تستدعي ذلك (اسم البنك المسحوب عليه، القيمة بالعملة الأجنبية، سعر التحويل، اسم ورقم الحساب الذي تم القيد عليه بالعملة المحلية، توقيع الموظف الذي نظم الشيك، توقيع أحد المفوضين بالتوقيع عن البنك وتاريخ التسديد).

• المتابعة:

تعتبر متابعة صرف الشيكات الأجنبية من أهم وظائف شعبة الشيكات الأجنبية، تؤدي كفاءتها إلى توسيع قاعدة المتعاملين مع البنك وبالتالي زيادة أعماله وأرباحه. وتتلخص عملية المتابعة بشكل رئيسي في البنود التالية:

- التأكد من تسديد الشيك أو قيد قيمته على حساب البنك المحلي لدى مراسله المسحوب عليه ويتم ذلك بالاطلاع على كشوفات حسابات البنوك المراسلة بالتنسيق مع قسم الحسابات الخارجية وتحديد التاريخ الذي تم تسديد الشيك به

- التأكد من استلام العميل أو المستفيد للشيك المرسل إليه بالبريد

- في حالة تقادم الشيك دون صرفه يكتب للعميل بان الشيك قد أصبح متقادما ويطلب منه تزويد البنك بتعليماته، وقد تقوم بعض البنوك بإعادة قيمة الشيك بالعملة المحلية لحساب العميل بعد مرور شهر على تقادمه

- وقد يحدث أن يفقد العميل أو المستفيد الشيك المباع له وفي هذه الحالة يطلب البنك المحل من العميل أو المستفيد يفيد بفقدان الشيك في الكتابة يستند إليه البنك المحلي في الكتابة أو الإبراق لمراسله المسحوب عليه بإيقاف دفع الشيك عند تقديمه وإشعار البنك المحلي المراسل بإيقافه لدفع قيمة الشيك أو تعاذه بعدم دفع قيمة الشيك عند تقديمه إليه أو بعد تقادم الشيك بمرور ستة أشهر على تاريخ إصداره.

يتم تدوين تفاصيل الشيكات الصادرة والمفقودة في مكان مخصص، ضمن سجل الشيكات الصادرة وذلك على النحو التالي: تاريخ تبليغ البنك عن فقدان الشيك، تاريخ طلب إيقاف الدفع الموجه إلى البنك المسحوب عليه، نتائج مراسلات المتابعة المنفذة عليه، تاريخ إعادة قيد قيمتها لحساب العميل.

2.3 شراء الشيكات بالعملة الأجنبية:

قد يتقدم أحد العملاء من بنكه المحلي طالبا شراء البنك لشيك بالعملة الأجنبية يكون قد استلمه من أحد المتعاملين معه في الخارج تسديدا لقيمة بضائع أو خدمات تم تصديرها. ويتوقع العميل المذكور حصوله في الحال على قيمة الشيك بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية حال قيام البنك بشراء الشيك، إذا ما سمحت تعليمات مراقبة العملة بذلك، وذلك ليتمكن من تقادي دفع الفوائد على حساباته المدينة أو لتوظيف الأموال في الحال بدلا من انتظار قيام البنك بتحصيل قيمة الشيك لحسابه والذي قد يستغرق عدة أيام أو عدة أسابيع.

يترتب على البنك القائم بشراء الشيك أن يتحمل مخاطر رجوع الشيك، إما لعدم توفر رصيد في الحساب المسحوب عليه أو لوجود خطأ فني في الشيك أو لوجود تعليمات إيقاف دفع لدى البنك المسحوب عليه. كما يترتب على البنك تحمل تكلفة الفوائد التي يدفعها لحساب عميل بائع الشيك خلال فترة تحصيل الشيك لهذا تتقاضى البنوك عمولة مرتفعة نسبياً على شراء الشيكات تعادل تقريباً فرق الفائدة المحققة بين تاريخ الشراء والتاريخ الفعلي لقيد قيمة الشيك لحساب البنك عند تحصيله¹.

• مستلزمات شراء الشيك: يتم تدقيق الشيكات المشتراة للتأكد من استيفائها للمستلزمات التالية:

- مطابقة مبلغها وأرقامها وتفاصيلها الأخرى للبيانات الواردة عنها في كتاب العميل، مطابقة المبالغ المذكورة بالأرقام مع المبالغ المذكورة بالحروف، تسلسل التظهيرات التي تحملها، عدم وجود أي تعديل أو تحريف في الشيك غير موقع عليه من الساحب، عدم تقادم الشيك وعدم إمكانية حدوث تقادم أثناء تحصيله، تظهيرها من قبل العميل لأمر البنك المحلي، وفي حالة عدم التظهير من قبل العميل تقوم البنوك بختم الشيكات بختم خاص.

- تنفيذ شراء الشيكات: يتم تنفيذ عملية شراء الشيك بتسجيل تفاصيله في المكان المخصص للشيكات المشتراة في سجل أوراق مرسله برسم التحصيل بإرسال الشيك الأجنبي عند الانتهاء من تنفيذ عملية شراءه ليتم تحصيله مع بقية الشيكات المودعة لدى البنك برسم التحصيل، وتتكون هذه الأخيرة من الشيكات التي يتعذر على البنك شراءها والتي يعمل عملاء البنك بناء عليه على إيداعها برسم التحصيل عند استلام البنك إشعار قيد قيمة الشيك لحسابه لدى مراسله، يدون تاريخ التسديد في الحقل المخصص لهذه الغاية في سجل الإجراءات المحاسبية.

3.3 تحصيل الشيكات بالعملة الأجنبية:

تقوم البنوك المحلية بتحصيل الشيكات والأوراق المالية الأخرى لحسابها في حالة شراءها لتلك الشيكات والأوراق الأخرى أو لحساب عملائها في حالة تعذر شراءها وهنا يلعب البنك دور الوكيل الذي يقوم بتقديم خدمة التحصيل لحساب عملائه.

• مستلزمات إرسال الشيكات برسم التحصيل:

تستوجب عملية تحصيل الشيكات قيام العميل بتزويد البنك بتفاصيل الشيكات المرفقة به من حيث قيمة الشيك، رقمه، اسم الجهة المسحوب عليها وتعليماته بشأن قيد قيمة الشيكات بعد تحصيلها. وقد يقوم العميل بتعبئة وتوقيع نموذج خاص بهذه الغاية لدى البنك ترفق به الشيكات المراد تحصيلها لاستلام طلب أو نموذج التحصيل يتأكد البنك من كونه مسجلاً وموقعاً حسب الأصول ومن مطابقة تفاصيل الشيكات الواردة في الطلب مع الشيكات المرفقة به.

¹ هزاع مفلح، عمليات مصرفية دولية، مرجع سابق، ص. 132.

• إرسال الشيكات للتحصيل:

تقوم البنوك بإرسال الشيكات للتحصيل بوساطة مراسليها حسب الاتفاقيات المعقودة بينها وبين أولئك المرسلين، فغالبا ما تلجا البنوك العالمية إلى تزويد البنوك المحلية بنماذج خاصة صادرة عنها، لأغراض تحصيل الشيكات المسحوبة عليها أو تلك المسحوبة على بنوك أخرى في نفس البلد أو في بلد آخر وتترفق الشيكات بنموذج التحصيل وتوجه إلى المراسل الذي يتم تحديده حسب الأسس التالية: ترسل الشيكات المسحوبة على أحد مراسلي البنك إلى نفس المراسل ويطلب منه قيد قيمته لحساب البنك لديه، ترسل الشيكات المسحوبة على بنوك غير مراسلة إلى المراسل الذي ترسل إليه بقيمة الشيكات ويراعي أن يكون المراسل في بلد البنك المسحوب عليه أو بلد عملة الشيك في حالة معرفة البنك المغطى للبنك المسحوب عليه، وفي حالة كون الشيك محررا بعملة التي يتعامل البنك المحلي بها، يطلب من المراسل قيد ما يعادل قيمة الشيك بعملة رئيسية يحتفظ البنك المحلي بها بحساب ذلك المراسل. وقد أدرجت البنوك في السابق على إرسال شيكاتها للتحصيل بوساطة البريد الجوي، مما كان يترتب عليه ضياع فائدة لا تقل مدتها عن عشرة أيام لتحصيل الشيكات. واستدراكا لذلك قرر كبار البنوك العالمية بتقديم خدمة "الساعي" والتي تتمثل بالتعاقد مع إحدى وكالات النقل السريع لاستلام جميع إرساليات الشيكات من البنوك المحلية وإرسالها في نفس اليوم إلى بلد البنك المراسل.

• المتابعة: تتابع البنوك المحلية بشكل منتظم مراسليها لتسديد قيمة الشيكات المرسلة برسم التحصيل لحساباتها لدى أولئك المراسلين. وتقوم البنوك في العادة بالكتابة إلى المراسل للاستفسار عن الشيكات المرسلة برسم التحصيل في حالة تأخر قيد قيمة تلك الشيكات عن ثلاثة أسابيع أو شهر وعند استلام إشعار القيد من البنك المراسل تتخذ الإجراءات التالية: تستخرج الوثائق المتعلقة بالشيك المحصل من الملف الخاص بإرسال الشيكات غير المسددة ويتم التأكد من أن إشعار القيد الوارد من المراسل، يغطي قيمة كامل إرسالية الشيكات بحيث يستطيع البنك المحلي حصر عدم تمكن المراسل من تحصيل قيمة أي من الشيكات المرسلة إليه، في حالة إعادة أحد الشيكات المرسلة للتحصيل لنقص حاصل في إعداده من قبل البنك المحلي يتم استكمال النقص وإعادة الشيك مرة ثانية للمراسل لتحصيله.

• السجلات: تحتفظ شعبة الشيكات الاجنبية بسجل خاص تدون فيه البيانات التالية:

تاريخ الارسال، الرقم المتسلسل، رقم الشيك، اسم الساحب وعنوانه، اسم البنك المسحوب عليه، اسم العميل، اسم البنك المراسل الذي أرسلت إليه الشيكات للتحصيل، القيمة بالعملة الاجنبية، القيمة بالعملة المحلية، تاريخ التسديد ويدون عند التسديد وتستعين شعبة الشيكات الاجنبية بالسجل المذكور لأعداد كشف المطابقة الشهري مع حساب سحوبات برسم التحصيل.

ثانيا: ماهية الحوالات الخارجية

1. تعريف الحوالات الخارجية وأطرافها:

• تعريف الحوالات الخارجية

تستخدم الحوالات الخارجية من قبل عملاء البنوك لتسديد أو تحويل مبالغ إلى مواطنين خارج بلدان الإقامة فهي أداة دفع بنا سبق بين العميل الذي يطلب التحويل والمستفيد، لذلك تعرف الحوالة بأنها أمر دفع يوجه من البنك المحوّل بناء على طلب من العميل لأحد فروع أو مراسليه (البنك الدافع) وذلك بدفع مبلغ معين إلى شخص معين هو المستفيد من الحوالة. إن قيام البنك بتقديم الخدمة بناء على طلب أحد عملائه لا يترتب عليه أي التزام ائتماني لأنه من الناحية العملية يشتري عملة محلية يبيع أو يسلم عملة أجنبية في الخارج. ولكن المتعارف عليه أن يستمر هذا البنك بمتابعة المعاملة حتى استلام الجهة المستفيدة المبلغ بموجب المراسلات المثبتة لذلك.

• أطرافها: يمكن تحديد أطراف الحوالة كما يلي:

- طلب تحويل عميل البنك: عادة يقوم بتعبئة نموذج خاص يسمى (طلب التحويل) لغرض تنفيذ الحوالة الخارجية ويحتوي هذا الطلب على: اسم طالب التحويل، وتوقيعه في المكان المخصص للتحويل، قيمة الحوالة بالأرقام والحروف مع بيان نوع العملة الأجنبية، عنوان المستفيد الكامل أو رقم حسابه لدى بنك معين مع ذكر عنوان البنك الكامل البريدي والبنكي، وصف موجز لأسباب التحويل باللغة الأجنبية، تعليمات واضحة بشأن قيد العمولات على حساب طالب التحويل أو المستفيد، طريقة التحويل بالبريد الجوي أو البرقي أو غيرها
- البنك المحوّل: البنك المحوّل هو البنك الذي يصدر أمر الدفع إلى فرع مراسله في الخارج بدفع مبلغ يعينه العميل في طلبه وتسمى بالجهة المستفيدة
- البنك الدافع: هو البنك الذي يتلقى أمر من البنك المحوّل ويقوم هذا الأخير عادة بانتقاء البنك الدافع (المراسل) الذي قد يكون أحد فروع الخارجية أو أحد البنوك الأجنبية في الخارج، وتكون المصاريف عادة في بلد الجهة المستفيدة.
- المستفيد: هي الجهة التي صدر أمر الدفع لصالحها. وبعد تحديد البنك المراسل الذي سيتولى تنفيذ أمر الدفع، فإنه يجب تحديد البنك المغطى أو طريقة التغطية
- البنك المغطى: يصبح أحد أطراف الحوالة في حالة وجوده، ويقصد بتغطية الحوالات: كيفية دفع قيمتها لحساب البنك الدافع، حسب الاتفاق المصرفي المبرم بين البنك الدافع والمحوّل. عليه فإن البنوك ذات الأطراف في الحوالة هي البنك المحوّل، المغطى، والدافع¹.

¹ خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره، 2000، ص.ص. 301.300.

2. أنواع الحوالات الخارجية:

2.1. الحوالات الخارجية الصادرة

أصبحت الحوالات وسيلة هامة في تسوية الالتزامات الدولية، فهذه الخدمة أصبحت ضرورية في العلاقات بين الدول وفي تسوية السلع الغير منظورة (الخدمات). فقد توسعت دائرة الخدمات التي تقدمها الحوالات لتشمل تحويل قيمة نفقات العلاج، الدراسة، السياحة، رواتب العمال الأجانب، فوائد القروض الخارجية وأرباح الأموال الأجنبية المستثمرة. فالهدف من استخدامها في عملية التحويل هو لضمان سير عملية التحويل وتوفير الوقت والجهد للأطراف ذات العلاقة (المحول والمستفيد) مقابل عملات يتقاضاها البنك نظير تقديمه هذه الخدمة.

• تنفيذ الحوالة الصادرة: عند التأكد من استكمال طلب التحويل ومطابقة صحة التوقيعات وتحديد المراسل وتحديد طريقة تغطية الحوالة، يتم تدوين سعر التحويل وقيمة الحوالة بالعملة المحلية وبالعملة الأجنبية في الأماكن المخصصة لها في طلب التحويل وذلك على أساس سعر بيع العملة الأجنبية المدرج في يوم ورود طلب التحويل أو يوم استكمال لكافة شروط مستلزمات التحويل، يتم إعداد الحوالات البريدية على نماذج خاصة تعدها البنوك لهذه الغاية وهناك نماذج دولية متعارف عليها، يمكن أن تقتبس البنوك نماذج حوالتها بشكل يناسب تنظيم البنك الداخلي ويتماشى مع تعليماته، وفي حالة كون التحويل برقيا قد يتم إعداد برقية التحويل بترتيب معين متعارف عليه بين البنوك العالمية يسأل قيام البنك المراسل بتنفيذ أمر الدفع حيث يجب أن يتوفر على المعلومات التالية: اسم البنك المراسل كما هو محدد في طلب التحويل وعنوانه الكامل أو البرقي، اسم طالب التحويل، اسم المستفيد وعنوانه الكامل أو رقم حسابه لدى بنك معين وعنوان ذلك البنك الكامل، قيمة الحوالة بالعملة الأجنبية بالأرقام والحروف، اسم البنك المغطى إن وجد، تعليمات التغطية، تفاصيل الحوالة، تعليمات قيد العمولات. عند الانتهاء من إعداد الحوالة والقيود المحاسبية المتعلقة بها يتم تدقيقها من قبل رئيس القسم وتوقيعا من قبل المفوضين بالتوقيع عن البنك حيث ترسل بعدها إلى قسم المراسلات ليتم إرسالها بالبريد إلى البنك المراسل. وفي حالة كون الحوالة برقية يتم إرسالها بعد توقيعها إلى المفوضين ب إعداد الأرقام السرية حيث تعطى رقما سريا وترسل بعد ذلك إلى قسم الاتصالات اين ترسل بواسطة التلكس أو الفاكس مباشرة إلى البنك المراسل.

• السجلات والكشوف والمتابعة: لقد سبق وأن ذكرنا أن الحوالة الصادرة لا تشكل التزاما ائتماني على البنك المحلي، إلا أنه يبقى مسؤولا عن متابعة قبض المستفيد للمبلغ المحول. وليتمكن البنك المحلي من متابعة تنفيذ حوالاته الصادرة بشكل نهائي يجب عليه الاحتفاظ بسجل تدون فيه تفاصيل الحوالات الصادرة. كما يعد القسم كشوفات دورية من السجل المذكور لغرض متابعة تنفيذ الحوالات القائمة ويتكون سجل الحوالات الصادرة سواء كان عاديا أو الكترونيا على الحاسوب من خانات مخصصة لكل من البيانات التالية: رقم الحوالة المتسلسل، تاريخ الإصدار، اسم طالب التحويل،

اسم المستفيد، اسم البنك المنفذ/الدافع، اسم البنك المغطى، قيمة الحوالة بالعملة المحلية، قيمة الحوالة بالعملة الأجنبية، سعر التحويل، تاريخ الدفع/التفويض، توقيع الموظف الذي أعد الحوالة. وللمتابعة ينظم قسم الحوالات كشفا شهريا بالحوالات المعلقة غير المسددة ويقوم بمطابقة مجموع أرصدة حساب الحوالات مع مجموع الحسابات المعلقة بأسماء المراسلين، وذلك على أساس يومي وفي حالة عدم تمكن البنك المراسل من تنفيذ الحوالة لأي سبب من الأسباب يطلب إعادة قيد قيمة الحوالة لحساب البنك المحول ويكتب للعميل بذلك مع بيان الأسباب ويطلب تزويد البنك بالتفاصيل اللازمة لتنفيذ التحويل وفي هذه الحالة تتم متابعة الحصول على تعليمات العميل على أساس نصف شهري وغالبا ما تقوم البنوك بإعادة قيمة الحوالة لحساب العميل في حالة تخلفه عن تزويد البنك بتعليماته بعد ثلاث متابعات منتظمة.

2.2. الحوالات الخارجية الواردة

عند استلام البنك المراسل، وهو في هذه الحالة، البنك الدافع للحوالة الصادرة عن البنك المحلي فإنه يقوم بتنفيذها وذلك بدفع المبلغ المطلوب إلى المستفيد من الحوالة، ويعتبر البنك المراسل الحوالة عند ورودها حوالة واردة تخضع لتنفيذها تعليمات ومستلزمات مرادفة لتلك التي يقوم بها البنك المحول قبيل وعند إصدار للحوالة الصادرة.

• تنفيذها: عند تأكد البنك المحلي من صحة الحوالة الواردة ومن طريقة تغطية قيمتها لحسابه ومن احتوائها لكامل المعلومات التي تستلزم تنفيذ الحوالة فإنه يبدأ بتنفيذها، بتسجيلها في سجل الحوالات الواردة والذي يحتوي عادة على لتفاصيل التالية: اسم طالب التحويل، اسم المستفيد، عنوان المستفيد الكامل أو رقم حسابا لدى البنك المحلي أو لدى بنك محلي آخر مع ذكر عنوان ذلك البنك بالتفصيل، قيمة الحوالة بالأرقام والكلمات، وصف موجز لأسباب التحويل، طريقة التغطية رقم الحوالة المتسلسل، نوع الحوالة، اسم المحول، القيمة بالعملة الأجنبية، القيمة المعادلة لها بالعملة المحلية على أساس سعر شراء العملة الأجنبية المعلن في يوم ورود الحوالة. سعر التحويل، كيفية التسديد، اسم الموظف المنفذ إذا كانت الحوالة بالعملة المحلية وكان البنك المراسل يحتف بحساب لدى البنك المنفذ بالعملة المحلية، يتم تنفيذها مباشرة بإجراء القيود التالية:

على حساب البنك المراسل: قيد مصرفي مدين بقيمة الحوالة ومصاريفها بالعملة المحلية، إذا كانت على حساب العميل مقبوضة: قيد مصرفي دائن بقيمة مصاريف الحوالة. وترسل الإشعارات لكل

من البنك المحول والمستفيد إذا كانت الحوالة بالعملة الأجنبية وحددت تعليماتها برقم حساب معين وكان ذلك الحساب لدى البنك المنفذ بالعملة المحلية، يتم تنفيذ الحوالة بإجراء القيود التالية على حساب البنك المراسل المحول أو المغطى: قيد مصرفي مدون بقيمة الحوالة بالعملة الأجنبية والعملة المحلية ومصاريفها إذا كانت على حسابه لحساب عمولات مقبوضة: قيد مصرفي دائن بقيمة مصاريف الحوالة

• السجلات والكشوف والمتابعة: لقد سبق الذكر بأن قسم الحوالات يحتفظ بسجلات تدون تفاصيل الحوالات الواردة لغرض حصر البنك لجميع الحوالات المنفذة من قبله ولتسهيل متابعتها الآلية للحوالات القائمة دون تنفيذ. إذ أن تنفيذ أمر الدفع الوارد من أي بنك مراسل يبقى مسؤولية أساسية والتزاما على البنك المحلي، ينتهي بقبض المستفيد لقيمة الحوالة أو بإعادتها لحساب البنك المحوّل، وفي حالة عدم التمكن من دفعها يقوم البنك المحلي بإعداد كشوفات دورية بمبالغ الحوالة القائمة في حساب الأمانات برسم الدفع لديه وذلك لتسهيل متابعة قبض المستفيدين للمبالغ المحوّلة إليهم، وعادة ما تحدد تعليمات البنوك الداخلية عدد مرات قبيل إعادة الحوالة لمصدرها وتعيد بعض البنوك الحوالة في حالة عدم مراجعة المستفيد للبنك خلال أسبوعين من تاريخ تبليغها. وتتابع بنوك أخرى المستفيد مرتين أو ثلاث مرات وتعيد الحوالة في حالة عدم حضور المستفيد بعد المتابعة الثالثة ويقوم الموظف المسؤول بوضع الملاحظة اللازمة على سجل الحوالات الواردة في حالة قيام البنك بإعادة أية حوالة واردة بسبب عدم التمكن من دفعها تقوم بعض البنوك بإعادة الحوالة دون تنفيذ ولا تدخلها في سجلاتها وبذلك تتلافى مسؤولية البنك المحوّل وتحمله مسؤولية التأخير المترتب على عدم اكتمال تفاصيل حوالاته¹.

¹ هزاع مفلح، عمليات مصرفية دولية، مرجع سبق ذكره، ص.101.

الفصل الخامس

بنوك المراسلة

الفصل الخامس: بنوك المراسلة

تمهيد

يتم تعامل البنوك المحلية مع بنوك المراسلة لتنفيذ كافة العمليات المصرفية الخارجية من حوالات وإصدار شيكات بالعملات الأجنبية أو تسديد اعتمادات مستندية، أو كفالات، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات مع بنوك المراسلة في مختلف دول العالم التي تتعامل معها.

أولاً: ماهية بنوك المراسلة

1. تعريف بنوك المراسلة

هي شبكة من البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية التي يستخدمها ويتعامل معها البنك المحلي، لتقديم خدمات تحويل الأموال، تمويل التجارة الخارجية والاعتمادات المستندية، إصدار الشيكات بالعملات الأجنبية، الحوالات والكفالات وغيرها من الخدمات المالية لصالح عملائها المحليين¹.

فالبنك المراسل هو بنك خارج الدولة يقوم بإنهاء أعمال تخص أحد عملاء بنك داخل الدولة.

2-أسباب انشاء بنوك المراسلة²:

- تنفيذ كافة العمليات المصرفية الخارجية لعملائها في كافة الدول العالم.
- الحصول على المزيد من التسهيلات الخارجية.
- تقديم خدمات مصرفية جديدة ومتخصصة لعملاء البنك المحلي ارباح البنك.
- زيادة أرباح البنك المحلي نتيجة تنفيذ الخدمات المصرفية الخارجية مع البنوك المراسلة.
- تدريب موظفي البنوك المحلية لدى البنوك المراسلة.

3-أسس اختيار بنوك المراسلة :

تختار البنوك المحلية بنوك المراسلة ذات السمعة المالية الجيدة، والتي لها فروع منتشرة في كافة أنحاء العالم، وللتعرف على تلك البنوك وعناوينها عليها استخدام دليل The Banker's Almanac وهو دليل يصدر عن شركة بريطانية يتضمن عناوين البنوك وفروعها المنتشرة في كافة أنحاء العالم حسب الحروف الأبجدية. يمكن اللجوء أيضاً الى السفارات والقنصليات لتلك الدولة للحصول على تلك البنوك. لإختيار البنك المراسل يجب دراسة ما يلي³:

¹ خالد امين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة 1، 2006، ص.233.

² ماهر سكري، العمليات المصرفية الخارجية، دار العائد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 2، 2004، ص.24.

³ خالد امين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص.243.

* الوضع المالي للبنك: يطلب من البنوك المراسلة تزويد البنك المحلي بآخر ثلاث تقارير سنوية للبنك المراسل ويتم تحليل الميزانيات وحساب أرباح وخسائر البنك خلال آخر ثلاث سنوات للتعرف إن كان في تحسن أو تراجع.

* دراسة تصنيف البنك: دراسة التصنيف المالي للبنك الذي تصدره شركات متخصصة مثل (Standard & Ponsors-Moody's) في نيويورك أو غيرها، حيث تصنف بنوك المراسلة على أساس حجم ودائعها، تسهيلات الائتمانية، موجوداتها، متطلباتها و أرباحها في نهاية كل سنة.

* دراسة مخاطر الدولة السياسية والاقتصادية من خلال دراسة الاستقرار السياسي للدولة التي سيتم التعامل مع البنوك المراسلة فيها (اضطرابات داخلية، نزاعات خارجية، استقرار نظام الحكم).

أما مخاطر الدولة الاقتصادية تتمثل في مدى الاستقرار الاقتصادي وتأثيره على أعمال البنوك من خلال (ميزان المدفوعات، حجم المديونية، نظام سعر الصرف للعملة، مدى وجود قيود على دخول وخروج العملة الأجنبية).

ثانيا: إجراءات توقيع الاتفاقية مع البنوك المراسلة:

يتم توقيع الاتفاقية وفق المراحل التالية:

- يبلغ البنك المحلي للبنك المراسل عن رغبته في توقيع اتفاقية بنك المراسل معه بعد دراسة العوامل (أسس اختيار بنك المراسلة).
- يرفق هذا الكتاب أعلاه بشروط التعامل، تتضمن أسعار خدمات البنك المحلي مع البنك المراسل والتقرير السنوي للبنك المحلي ونشرة تعريفية بالدولة (الموقع، المساحة، سعر صرف العملة الأجنبية...).
- يدرس البنك المراسل الطلب ويوجب على البنك المحلي إما بالموافقة أو يطلب منه أن يقوم موظف أو أكثر من البنك المراسل بزيارة البنك المحلي والبحث معه على اتفاقية.
- بعد الموافقة على كافة الشروط يتم التوقيع على الاتفاقية من قبل الطرفين (البنك المحلي والبنك المراسل).

ثالثا: الوثائق الموقعة مع البنوك المراسلة:

* وثيقة شروط التعامل: يصدر البنك المراسل والبنك المحلي وثيقة شروط التعامل تتضمن كافة العمليات المصرفية الخارجية وأسعار تقديم تلك الخدمات المتعلقة بالحسابات الخارجية، تنفيذ الحوالات وبيع العملات الأجنبية.

* وثيقة فتح حسابات التعامل: تنفذ البنوك المحلية عملياتها المصرفية مع البنوك المراسلة إما من خلال فتح حسابات معها بعملة بلد البنك المراسل أو بالعملات الرئيسية.

* وثيقة الأرقام السرية للبرقيات: يتبادل البنك المحلي والبنك المراسل وثائق السرية للبرقيات والتي من خلالها يعد الرقم السري للبرقيات التي تتضمن تحويلات مالية بين البنكين. وهناك نوعين من الرموز، الأول خاص يضعه كل بنك لعملياته، والثاني عام متعارف عليه عالميا بين جميع البنوك.

* وثيقة المفوضين بالتوقيع: يصدر البنك المحلي والمراسل أسماء ونماذج تواقع الموظفين المفوضين بالتوقيع عن كل من البنكين، وترقم هذه التواقيع بأرقام سرية يتم وضعها في أول البرقية أو في آخرها.

* مفاتيح نظام سويفت Swift: وهو نظام يستخدم كبديل لنظام التلكس ويغطي جميع التعاملات المالية والبنكية التي تتم بين البنوك والمؤسسات المالية المحلية والمراسلة. ويستطيع أي بنك أن يصدر رسائل إلى البنك الآخر تتضمن تحويلات مالية أو غيرها وذلك بعد الاتفاق المسبق مع Swift وبعد اتفاق البنكين مع بعضهما البعض، وتسمى اتفاقية تبادل الرسائل.

رابعا: إدارة الاتفاقيات مع بنوك المراسلة:

تتم إدارة الاتفاقيات مع بنوك المراسلة من خلال¹:

- إعداد تقارير شهرية تتضمن حجم العمليات المصرفية التي تتم ما بين البنكين، مقارنة الفائدة المدفوعة والمقبوضة بين البنكين، مصاريف الخدمات، ومدى إستفادة كل بنك.
- استقبال ممثلي البنوك المراسلة لتحسين شروط التعامل من قبل البنك المراسل والبنك المحلي.
- تحليل ميزانيات البنك المراسل، حيث يتم تزويد البنك المحلي بآخر تقرير سنوي للبنك المراسل لتطلع عليه دائرة العلاقات الخارجية.
- حل مشاكل الدوائر الأخرى، تعالج أي إشكالات تتعلق بتنفيذ الاتفاقيات بين أقسام دائرة العلاقات الخارجية والبنك المراسل مثل عدم دفع بعض الحوالات أو الخلافات على تسديد الاعتمادات المستندية وغيرها.
- إدارة الحسابات الخارجية مع البنوك المراسلة، وذلك بمطابقة الحسابات الداخلية، حيث تنفيذ أي عملية مع البنك المراسل تتطلب إجراء قيود محاسبية داخلية لتنفيذ هذه العملية مثل إجراء حوالة أو صرف شيك.. وكذلك مطابقة الحسابات الخارجية حيث يستلم البنك المحلي من البنك المراسل كشف لكافة حسابات البنك المحلي مع البنك المراسل أسبوعيا أو شهريا أو مرتين في الشهر، حسب الاتفاق ويقوم قسم الحسابات الخارجية بمطابقة كشوفات الحسابات مع بنوك المراسلة.

¹ خالد امين عبد الله، مرجع سبق ذكره، 244.

الفصل السادس

نظام الأوفشور

الفصل السادس: نظام الأوفشور

تمهيد

إن نظام الأوفشور أو ما يسمى بالتسهيلات المصرفية عبارة عن مراكز مالية مبتكرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وهي منتشرة في أنحاء العالم. ولتقديم مفهوم شامل لنظام الأوفشور سنتطرق الى تعريف وتطور نظام الأوفشور، أهداف نظام الأوفشور وأهم أسواقه، واخيرا إيجابيات وسلبيات نظام الأوفشور.

أولا: تعريف نظام الأوفشور وتطوره:

1. تعريف نظام الأوفشور:

تعد بنوك الأوفشور أحد أوجه العولمة وهي الجزء الأكثر تطورا في النظام الرأسمالي، وتتمثل في مؤسسات مالية وسيطة عبر الحدود تقدم خدماتها لغير المقيمين، وهذا لا يقتضي ان تقام هذه البنوك على الحدود بين دولتين أو أكثر، فهناك بنوك أوفشور في داخل البلد مثل التسهيلات المصرفية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية وسوق الأوفشور في اليابان والتسهيلات المصرفية الدولية في بانكوك ومركز الأوفشور الدولي في ليوان وماليزيا.

ويعرف قاموس اكسفورد للتمويل والبنوك، بنوك الأوفشور بأنها ممارسة تقديم الخدمات المالية في مواقع تجذب الزبائن غير المقيمين إليها نتيجة انخفاض الضرائب، هذا يعني أن الفرق الأساسي بين البنوك التقليدية وبنوك الأوفشور هو أن خدمات الأخيرة لا تكون غالبا موجهة لمواطني الدولة التي تعمل فيها¹.

2. تطور نظام الأوفشور:

ظهرت بنوك الأوفشور نتيجة التشريعات المالية المصرفية الصارمة خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي في الدول الصناعية مثل متطلبات الاحتياطي القانوني، تحديد معدلات الفائدة، فرض قيود على التعامل ببعض المنتجات المالية، الرقابة على رأس المال وإجراءات الإفصاح المالي، وتعتبر هذه الإجراءات الصارمة السبب الأساسي لظهور وتطور بنوك الأوفشور.

فبعد الإعلان عن هذا النظام الجديد، بادرت المصارف الأمريكية والمؤسسات المالية التابعة لها إلى إقامة مثل هذه المناطق الحرة (أسواق العملات) في أنحاء مختلفة من العالم، وخاصة في أوروبا وفي الشرق الأوسط والأقصى ولعل أكثر هذه المراكز نشاطا هي تلك التي أنشأت في جزر الكاريبي والبحرين.

وأشارت التقديرات إلى أن حجم عملياتها يبلغ نحو 1500 مليار دولار سنويا والجدير بالملاحظة أن أهم مصادر تمويل نظام الأوفشور هي أسواق العملات الدولية، وسوق اليورو والدولار بالدرجة الاولى، خصوصا بعد زيادة

¹ https://bohotti.blogspot.com/2016/12/blog-post_223.html consulté le 08/12/2024.

العائدات النفطية عام 1974-1975 و 1979 وظهور ما عرف بالدولارات النفطية والتي تمثل هي الأخرى نوعا آخر من الدولارات التي تقع خارج دائرة التأثير الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد عام 1996 شهدت التعاملات بالحسابات المصرفية بغير الدولار ارتفاعا كبيرا، مما شجع على التوسع في إنشاء بنوك الأوفشور.

أما فيما يتعلق بظهور بنوك الأوفشور في القارة الآسيوية، فقد بدأت نشاطها بعد عام 1968، عندما انطلق في سنغافورة سوق الدولار الآسيوي وإصدار الوحدات النقدية الآسيوية، وقد تم إنشاء سوق الدولار الآسيوي ليكون بديلا لسوق لندن لليورو والدولار من أجل الاستثمار في الفائض النفطي في كل من اندونيسيا وماليزيا.

أما في أوروبا فقد كانت البداية من خلال جذب المستثمرين إلى لوكسمبورغ من كل من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا في أوائل لسبعينات القرن الماضي، نتيجة انخفاض الضرائب على الدخل، والعمل بقاعدة السرية المصرفية، ونتج عن ذلك ارتفاع قيمة الأصول لهؤلاء المستثمرين بمعدل 8% سنويا للفترة من 1987-1997. أما في الشرق الأوسط فكانت البداية في دولة البحرين، التي لعبت دور مركز تحصيل الفوائض في المنطقة خلال منتصف سبعينات القرن الماضي بعد إصدار التشريعات المصرفية المناسبة وتقديم التسهيلات الضريبية التي قادت إلى إنشاء بنوك الأوفشور، وفي الوقت الحاضر هناك ما يزيد عن 500 بنك الأوفشور منتشرة في مختلف أنحاء العالم.

3. الرقابة على أعمال بنوك الأوفشور:

إن الحرية المتاحة لبنوك الأوفشور لا تعني أنها تعمل بحرية مطلقة دون رقابة على نشاطاتها، ففي عام 1975 تمت أول محاولة للتفتيش والرقابة على عمل الأنشطة الدولية للبنوك بموجب اتفاقية بازل، وفي عام 1992 تم إصدار ما يسمى بالحد الأدنى للمعايير للرقابة على المجموعات المصرفية الدولية ومؤسسات عبر الحدود (الأوفشور) التابعة لها من قبل لجنة بازل، وفي عام 1996 صدر تقرير أطلق عليه تقرير 1996 حول الرقابة على الأنشطة المصرفية عبر الحدود، تمت المصادقة عليه من قبل مراقبي البنوك من 140 دولة، حيث تم تشكيل مجموعة عمل تضمنت أعضاء لجنة بازل ومجموعة مراقبي البنوك، قاموا بإعداد التقرير المذكور الذي تضمن 29 توصية تعالج العديد من المشاكل العلمية المرتبطة بتنظيم عمل بنوك الأوفشور، وتم تقسيم التقرير إلى قسمين:

القسم الأول: ركز على الوسائل التي تمكن مشرفو البلد المعين الحصول على المعلومات التي يحتاجونها للقيام بالرقابة الفعالة على نشاطات بنوك الأوفشور.

القسم الثاني: ركز على الحاجة إلى القيام بالرقابة الفعالة على جميع العمليات المصرفية لبنوك الأوفشور.

ثانيا: أهداف نظام الأوفشور وأهم أسواقه:

1. أهداف نظام الأوفشور¹:

تهدف إلى استعادة جزء من الدولارات الأمريكية المتسربة إلى الخارج وإعادة توطينها داخل الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق إعفاء البعض منها من الضرائب والقيود في حالة بقائها ضمن المناطق المالية الحرة، لكن الهدف الخفي من وراء هذه الخطوة أو النظام الجديد هو إحكام الهيمنة الأمريكية على النظام النقدي العالمي، عن طريق إخضاع الدولارات التي تجوب أنحاء العالم إلى سيطرتها وتوجيهها وفقا للسياسات التي تؤمن المصالح الأمريكية، وأحيانا إشاعة حالات الارتباك والفوضى في الأسواق المالية والعالمية، وتهديد الأنظمة الأوروبية الحليفة.

2. أهم أسواق الأوفشور :

***سوق اليورو و الدولار** : يعتبر جزءا هاما من أسواق الأوفشور والتي تعتبر مراكز مالية عالمية توجد في أماكن عديدة لا تخضع لقوانين أي بلد وليست مجبرة للخضوع لأية قوانين حكومية.

* **جزر البهامس** : أصدرت السلطات النقدية نوعين من التراخيص، يتمثل النوع الأول في العمل المباشر الذي يتطلب تواجد فعلي للوحدات، أما النوع الثاني يتمثل في العمل غير المباشر وهو لا يتطلب تواجد فعلي للوحدة في جزر البهامس، ولكن تم التسجيل فقط لدى الشركات النقدية بموجب بعض السندات.

بالإضافة إلى المراكز المالية الموجودة في سنغافورة والبحرين، وأسواق أخرى توجد بكل من لوكسمبورغ، قبرص، كيمان... إلخ.

3. إيجابيات وسلبيات نظام الأوفشور²:

✓ الإيجابيات:

- من المبررات الأساسية التي تدفع الدول إلى الموافقة على إنشاء بنوك الأوفشور هو حرية الدخول إلى أسواق رأس المال الدولية، وذلك من خلال:
- جذب المهارات والخبرات الأجنبية المطلوبة.
- إدراج عنصر المنافسة الجديدة إلى النظام المالي المحلي ولو أنها تساعد في نفس الوقت على توفير الحماية للمؤسسات المحلية.
- بعض الدول تطمح إلى تحقيق الاستفادة من الأنشطة المربحة التي يتم تمويلها من قبل بنوك الأوفشور وخلق فرص عمل جديدة لأبناء البلد.

¹ مفتاح صالح، مرجع سابق، ص.ص. 167.168.

² Ahmed zoromé, Concept of offshore financial center : in search of an operational definition ,monetary and capital markets department, 2007, p.p. 26. 27

وتتشارك جميع بنوك الأوفشور بوجود العناصر التالية:

- انخفاض الضرائب أو انعدامها.
 - الخدمات المقدمة هي بشكل أساسي للزبائن من غير المقيمين.
 - توفر وسائل الاتصال المتقدمة والخدمات المصرفية المتطورة.
 - نظام قانوني يدعم المحافظة على السرية المصرفية.
 - درجة عالية من الاستقرار السياسي، فلا يوجد هناك مستثمر يرغب بالاستثمار في عملة بلد لا يستطيع توفير الحماية والأمان لعملته بما يضمن حقوق المستثمرين.
 - التركيز في بلدان صغيرة ذات موارد طبيعية محدودة.
- ✓ السلبيات:

بالإضافة إلى الإيجابيات التي تتمتع بها بنوك الأوفشور، هناك أيضا سلبيات لها وتتمثل في:

- تعمل بنوك الأوفشور على تزويد الأفراد والشركات بوسائل يمكن من خلالها تجنب دفع الضرائب بشكل متعمد، ويعرف أن دفع الضرائب يمثل إلتزام قانوني اتجاه الدولة، وإن تقليص حجم الضرائب المدفوعة إلى الدولة يؤدي إلى إضعاف قدرتها على تقديم المزيد من الخدمات.
- إن خاصية سرية العمل المصرفي ومرونة القوانين والأنظمة التي تعمل بموجبها بنوك الأوفشور سوف تسمح بجذب المزيد من الأموال الناتجة عن ممارسة نشاطات عالمية محرمة، على سبيل المثال هناك تزايد ملحوظ في عدد هذا النوع من البنوك في انتجو وبربود (مراكز مالية للأوفشور) التي تشتهر بغسيل الأموال حسب ما ورد في أحد تقارير الحكومة الأمريكية في عام 1997، وقد ثبت ارتباط العديد من هذه البنوك مع بنوك أوفشور في روسيا وبلدان أخرى.
- إن صفة الالتفاف على القوانين والأنظمة التي تعمل بموجبها بنوك الأوفشور جعلت من نشاطات وسمعة هذه البنوك موضع شك وتساؤل مستمر مما يدفع البعض إلى الاعتقاد بأن هذه البنوك لن تشهد انتشارا أو قبولا واسعا، كما هو الحال بالنسبة للبنوك الاعتيادية.

الفصل السابع

المشتقات المالية

الفصل السابع: المشتقات المالية

تمهيد

تعد المشتقات المالية من أبرز الأدوات المالية المعاصرة، والتي زادت أهميتها بسبب التطور التكنولوجي في الاتصالات والتوسع في مجالات الاستثمار والتمويل، إضافة إلى ازدياد ظاهرة تقلب أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة، وقد تطورت المشتقات المالية بشكل كبير بحيث أصبحت هناك أسواق خاصة بهذه الأدوات لارتفاع حجم التعاملات فيها، كنتيجة لتحرير الأسواق العالمية من القيود وحرية تحويل العملات وانتقال رؤوس الأموال، وهذا أدى إلى ابتكار أدوات استثمارية جديدة غير الأدوات التقليدية السائدة، تسهل عملية نقل وتوزيع المخاطرة مما يساعد على توفير السيولة في السوق الثانوي وتحسين كفاءته، ونظرا لتعاظم دور المشتقات المالية كأدوات للمضاربة و التحوط، فقد حظيت باهتمام من الناحية التشريعية و من ناحية وضع المعايير المحاسبية الخاصة بتقييمها و الإفصاح عنه.

أولاً: ماهية المشتقات المالية

1. تعريف المشتقات المالية

• **التعريف الأول:** "يمكن تعريفها بأنها أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة، ويطلق عليها هذا الاسم لأنها مشتقة من أدوات استثمارية تقليدية كالأسهم والسندات، وتعتمد في قيمتها على أسعار هذه الأدوات، ويمكن تحديد مفهوم الأدوات المشتقة بأنها عبارة عن عقود مالية تتحدد قيمتها بقيمة واحدة أو أكثر من الأصول أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها"¹

• **التعريف الثاني:** كما عرفها صندوق النقد الدولي كالتالي: "المشتقات المالية هي عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثماراً لأصل المال في هذه الأصول، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمر غير ضروري"².

وهكذا فإن مفهوم المشتقات المالية يتلخص فيما يلي:

- هي عقود تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.
- تعتمد قيمتها (المكاسب أو الخسائر) على الأصل موضوع العقد الذي اشترقت منه
- لا تتطلب استثمارات مبدئية أو تتطلب مبلغ مبدئي صغير مقارنة بقيمة العقد
- يمكن أن تنتهي بتسوية نقدية دون انتقال ملكية الأصل.

هذا ويتضمن العقد:

¹ حمداني زهرة، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، 2012، ص 83.

² سلسلة إضاءات، "المشتقات المالية"، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد 2، الكويت، 2010، ص 2.

- تحديد سعر تنفيذ في المستقبل
- تحديد الكمية التي يطبق عليها السعر
- تحديد الزمن الذي يسري فيه العقد
- تحديد الشيء محل العقد (سعر فائدة، سعر ورقة مالية، سعر سلعة، سعر صرف عملة).

2. الخصائص المميزة للمشتقات المالية

من خلال التعريفات السابقة يمكن حوصلة خصائص المشتقات المالية في النقاط التالية:

• **طبيعة العمليات خارج الميزانية:** حيث جرى التطبيق العملي على إثبات قيم الأدوات المالية التقليدية كالأسهم والسندات داخل الميزانية كخصوم أو أصول، مما يسهل التعرف على أرصدها وتتبع تغيراتها بعكس الأدوات المالية المشتقة التي تقتضي طبيعة التعامل في تداولها بقيم نقدية ضئيلة بصورة لا تعكس ما تتضمنه من قيم نقدية كامنة، وهذا ما يجعل المجال مفتوحا للتعرض لمخاطر عدم الإفصاح عن تلك القيم بالإضافة لمخاطر ضعف الرقابة عليها.

• **التعقيد:** نظرا لأنه غالبا ما يتم تصميمها للوفاء بأغراض خاصة بالمستخدم النهائي لها، لذا في معظم الأحيان يكون هناك غموض حول كيفية استخدام أداة بعينها، وكيفية تقييمها، وكيفية المحاسبة عنها، وهل يمكن تحقيق الأغراض الاقتصادية أم لا؟ من ناحية أخرى قد تتعرض المؤسسة لمخاطر فهم شروط وآثار بعض المشتقات مما يعرضها إلى نتائج وخيمة.

• **السيولة:** بعض عقود المشتقات تتسم بدرجة سيولة عالية حيث يسهل تسويتها إما عن طريق البيع أو الشراء في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو عن طريق إبرام صفقة عكسية بواسطة بيوت التسوية، إلا أنه قد يصعب أحيانا تسوية بعض أنواع عقود المشتقات في أسواق المشتقات، مما ينتج عنه مشاكل في عمليات تقييمها والمراكز المرتبطة بها.

• **عدم وضوح القواعد المحاسبية:** لا يزال هناك نوع من الغموض المحيط بالمعالجة المحاسبية للآثار المترتبة على الدخول في عمليات المشتقات، ويرجع ذلك أساسا إلى التقدم السريع والنمو المتلاحق في مجال ابتكار واستخدام الأدوات المالية المشتقة والذي لا تواكبه استجابة محاسبية مماثلة وسريعة من أجل الرقابة على تأثيرات تلك الأنشطة، إذ يلاحظ وجود فجوة واسعة بين الواقع الاقتصادي الذي تمارس فيه تلك الأنشطة، وبين الاستجابة المحاسبية تجاه التعبير عن الآثار المحاسبية الناتجة عنها.

3. أهمية المشتقات المالية:

تتمتع المشتقات المالية بأهمية كبيرة يمكن توضيحها في النقاط التالية¹:

- تقديم خدمات التغطية ضد مخاطر التغيرات السعرية.
- أداة لاستكشاف السعر المتوقع في السوق الحاضر.
- إتاحة فرصة أفضل لتخطيط التدفقات النقدية.
- إتاحة فرصة استثمارية للمضاربين.
- تيسير وتنشيط التعامل على الأصول محل التعاقد.
- سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية.
- تعتبر وسيلة مثالية للحد من المخاطر.
- المشتقات تزيد من العائد.

ثانيا. أسواق المشتقات المالية والمتعاملون بها

1. أسواق المشتقات المالية

يتم تداول العقود المشتقة في نوعين من الأسواق العالمية تتمثل في الأسواق النظامية والأسواق الغير نظامية:

• **الأسواق النظامية:** هي أسواق يتم فيها التعامل بالعقود المسجلة نظاميا فيها، ووفق المعايير المحددة من قبل السوق مسبقا. حيث يتم التعامل فيها بعقود ذات خصائص نمطية موحدة، ويكون دور السوق هنا هو دور الوسيط بين طرفين.

وتتكون البورصة من عدد من الصالات أو غرف التعامل تحتوي على حلقات تخصص للتعامل في العقود على سلع معينة، وبالنسبة لآليات العمل داخلها فهناك نظامين للتعامل بين الأطراف البائعة والمشتري، هذه الأنظمة هي نظام المزايدة بالمناداة والنظام الالكتروني.

• **الأسواق غير النظامية:** هي الأسواق التي يتم فيها التعامل بين المؤسسات المالية أو بين مؤسسة مالية وأحد عملائها عبر شبكات الاتصالات المختلفة كالأنترنت والهاتف. فهي نظام يمكن المستثمرين أو وكلائهم من المتاجرة أو تبادل الأوراق المالية دون أن يتواجدوا في نفس الموقع أو البناء، تدعى أيضا بأسواق الأوراق المالية الغير مدرجة. وعادة ما يتم تسجيل جميع هذه المكالمات حرصا على مصلحة المتعاملين وضمانا لحقوقهم في حال نشوب أي خلاف أو سوء فهم بين الأطراف المتعاقدة. وعلى الرغم من أن التعامل بالعقود المشتقة في الأسواق النظامية أكثر موثوقية، إلا أن حجم التعاملات عبر الأسواق غير النظامية أكبر منه في النظامية.

¹ حياة عوايجية، تداول المشتقات المالية ومساهمتها في الأزمة المالية العالمية 2008- دراسة حالة الأوراق المالية (وول ستريت)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص. 9، ص. 12.

2. المتعاملون بالمشتقات المالية

يمكن تلخيص مجموعة الأطراف التي تتعامل بالمشتقات المالية حسب الهدف من هذا التعامل وذلك ضمن ثلاث مجموعات¹:

■ **المتحوطون**: إن المشتقات تسمح بتحقيق مستوى تأكد يتفوق على الأوراق المالية الأصلية، لكن لا يعني ذلك ضمانا كاملا، والمتحوطون هم الذين يستخدمون العقود المشتقة لتقليل مخاطر التقلبات في أسعار الأصول المتداولة في السوق مثل: تقلبات أسعار الفائدة، قيم الأسهم، أسعار السندات، أسعار الصرف وأسعار السلع الأساسية وغيرها وقد يكون هؤلاء عبارة عن شركات أو مؤسسات استثمارية أو بنوك أو حكومات.

■ **المضاربون**: هم المراهنون على أسعار الأصول (أي يراهن على السعر بأنه سيرتفع أو سينخفض) وتعتبر العقود المشتقة أدوات مالية مناسبة للمضاربة على أسعار البضائع والأصول المالية وكذلك أسعار الفائدة وقيم السندات ومؤشرات الأسواق.

■ **المراجحون**: تهدف هذه الفئة من المتعاملين في العقود المشتقة إلى الحصول على الربح الخالي من المخاطر عن طريق الدخول في معاملات في سوقين أو أكثر بشكل متزامن. أي أنه يسعى للاستفادة من حالة الاختلاف أو عندما يوجد فروقات سعرية لأصل معين بين سوقين أو أكثر.

ثالثا. أنواع المشتقات المالية

بشكل عام، يوجد أربعة أنواع للمشتقات المالية هي:

• العقود الآجلة

• العقود المستقبلية

• عقود الخيارات

• عقود المقايضات أو المبادلات

إن أقدم هذه الأنواع وأولها هو العقود الآجلة ثم يليها ظهور العقود المستقبلية ثم الخيارات وأخيرا المبادلات، وسنأتي على شرح كل من هذه الأنواع بشكل مختصر:

1. العقود الآجلة :

العقود الآجلة هي مشتقة بسيطة أي أنها: "اتفاق على شراء أو بيع أصل في وقت مستقبلي معين مقابل سعر معين". ويكون العقد عادة بين مؤسستين ماليتين أو بين مؤسسة مالية وأحد عملائها من المنشآت، ولا يتم تداوله في البورصات عادة.

¹ دانيا ابراهيم غيا، دور المشتقات المالية كأدوات للتحوط التعاقدية تجاه المخاطر المالية ومدى إمكانية تطبيقها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2013، ص.ص، 84، 87.

ويتخذ أحد الطرفين في العقد الآجل مركزا طويلا ويوافق على شراء الأصل محل العقد في تاريخ مستقبلي محدد مقابل سعر تم الاتفاق عليه، أما الطرف الثاني فيتخذ مركزا قصيرا ويوافق على بيع الأصل في نفس التاريخ مقابل نفس السعر، وسوف يشار للسعر المحدد في العقد الآجل باسم سعر التسليم ووقت الدخول في العقد يتم اختيار سعر التسليم بحيث تكون قيمة العقد الآجل صفر بالنسبة للطرفين، ويعني ذلك أن اتخاذ مركز قصير أو طويل لا يكلف شيئا.

وتتم تسوية العقد الآجل عند استحقاقه، حيث يقوم حائز المركز القصير (البائع) بتسليم الأصل إلى حائز المركز الطويل مقابل مبلغ نقدي مساوي لسعر التسليم، ومن المتغيرات الرئيسية التي تقرر قيمة أي عقد آجل في وقت ما السعر السوقي للأصل. وتتميز العقود الآجلة بما يلي:

- عقد بين طرفين يحتمل حصول أي منهم على مكاسب أو خسائر؛
- تعرض أطراف العقد الآجل لمخاطر الائتمان والتي تنتج عن عدم قدرة أحد الأطراف على الوفاء بالتزاماته؛
- تلك العقود تمتاز بمرونة في التفاوض على أي شرط من شروطها بما يتفق من طرفي العقد وتمتاز بسهولة الاستخدام.

2. العقود المستقبلية :

على غرار العقد الآجل، فإن العقود المستقبلية هي إتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل ما في وقت معين في المستقبل بسعر معين، ولكن على خلاف العقود الآجلة يتم تداول العقود المستقبلية في البورصات، ولتحقيق إمكانية التداول، تحدد البورصة سمات معيارية معينة للعقد، ونظرا لأن طرفي العقد قد لا يعرفان بعضهما البعض بالضرورة، فإن البورصة توفر آلية تعطي كلا من الطرفين ضمانا بأن العقد سوف يحترم. وأكبر البورصات التي يتم فيها تداول العقود المستقبلية فيها هي مجلس شيكاغو للتجارة وبورصة شيكاغو ميركانتايل وفي هذه البورصات وغيرها تشكل مجموعة عريضة جدا من السلع والأصول المالية والأصول الأخرى محلا للعقود المختلفة. وتشمل أجزاء من لحوم الخنزير، الماشية الحية، السكر، الصوف، الأخشاب، النحاس، الألمنيوم، الذهب، القصدير، أما الأصول المالية فتشمل مؤشرات الأسهم، العملات، أدوات الخزنة، وسندات الخزنة.

ويجب أن يشمل العقد المستقبلي، البائع والمشتري على العناصر التالية:

• تاريخ التسوية؛

• نوع الأصل محل العقد وكميته؛

• مكان وطريقة التسوية؛

• سعر التسليم.

وتجدر الإشارة أنه من النادر ما يتم اللجوء إلى التسليم الفعلي لمحل التعاقد إذ يكتفي الطرفان بالتسوية النقدية لمركز كل منهما في العقد، ويحقق مشتري العقد المستقبلي أرباحا عندما يرتفع سعر محل التعاقد عن

السعر المتفق عليه، وبالمقابل يحقق البائع أرباحاً عندما ينخفض سعر محل التعاقد، كما يمكن لكل طرف أن يلجأ إلى تصفية مركزه في تاريخ سابق ليوم التسوية عن طريق اتخاذ مركز مقابل في نفس العقد أي على مشتري العقد مثلاً أن يقوم ببيع عقد مماثل بنفس العناصر (السعر وتاريخ التسوية ومحل التعاقد).

3. عقود الخيارات :

الاختيار أو الخيار في عرف الاقتصاد المعاصر، وفي الأسواق المالية، يقصد به حق شراء أو بيع سلعة ما في تاريخ محدد بسعر متفق عليه سلفاً، ولا يترتب على مشتري الخيار التزام بيع، أو شراء وإنما مجرد حق يستطيع أن يمارسه أو يتركه، ويصبح المضارب مالكا للخيار بمجرد دفع قيمته، فالاختيار اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف الأول (البائع) أن يعطي للطرف الثاني (المشتري) الحق - وليس الإلزام - لشراء أو بيع أوراق مالية أو سلع حسب شروط منصوص عليها في العقد. ومن عناصر عقد الخيار نجد:

- مشتري الحق: هو الشخص الذي يقوم بشراء حق الاختيار سواء كان حق اختيار بيع أو شراء.
- محرر الحق: هو الشخص الذي يقوم بتحرير الحق لصالح المستثمر أو مشتري الحق.
- سعر التنفيذ: هو السعر الذي يتم به تنفيذ العقد يتحدد عند إبرام العقد، وعادة ما يكون هو السعر الجاري للأصل في السوق.
- تاريخ التنفيذ: هو التاريخ الذي يتم فيه تنفيذ العقد.
- المكافأة: هو مبلغ متفق عليه يقوم مشتري حق الاختيار بدفعه للمحرر نظير أن يكون لمشتري الاختيار الحق في تنفيذ الاتفاق.

تختلف أنواع عقود الاختيار باختلاف التصنيف وهي كما يلي:

*من حيث طبيعة العقد: يوجد نوعان هما:

✓ **حق خيار الشراء:** هو عقد بين طرفين، يمنح فيه الطرف الأول ويسمى محرر العقد أو البائع للطرف الآخر الحق في الاختيار بين شراء أصل معين أو عدم شرائه وذلك في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر يحدد مسبقاً في العقد، ومقابل ذلك يحصل على مبلغ من المشتري مقابل منحه هذا الحق المسمى بالعلاوة أو المكافأة أو سعر الخيار، وينفذ المشتري العقد ويشترى الأصل إذا ارتفع السعر المستقبلي عن سعر التنفيذ المحدد في العقد.

✓ **حق خيار البيع:** هو عقد بين طرفين، يمنح فيه الطرف الأول ويسمى محرر العقد أو البائع للطرف الآخر وهو المشتري الحق في الاختيار بين بيع أصل معين أو عدم البيع وذلك في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر يحدد مسبقاً في العقد، وفي المقابل، يتحصل على المكافأة من مشتري الحق، وينفذ مشتري الحق العقد إذا انخفض السعر المستقبلي عن سعر التنفيذ المحدد في العقد.

* من حيث موعد التنفيذ: هناك نوعان أيضاً:

- ✓ **عقد الخيار الأمريكي:** وهو عقد يتيح للمستثمر حق شراء أو بيع عدد محدود من الأوراق المالية أي أصل آخر بسعر متفق عليه مسبقاً، على أن يتم تنفيذ هذا العقد في أي وقت خلال الفترة الممتدة من إبرام العقد حتى التاريخ المحدد لانتهائه.
- ✓ **عقد الخيار الأوروبي:** وهو يماثل العقد الأمريكي تماماً، غير أن التنفيذ غير مسموح به قبل تاريخ انتهائه.

4. عقود المبادلات (المقايضات) :

- هي عقود مشتقة، يتم التعامل بها في الأسواق غير المنظمة وتمثل إحدى أدوات تغطية المخاطر، ومن بين تعريفات عقد المبادلة ما يلي¹:
- سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ، يتم فيها تسوية عقد المبادلة على فترات دورية (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية...) وعقد المبادلة ملزم لطرفي العقد على عكس عقد الاختيار. كما أن المتحصلات أو المدفوعات (الأرباح أو الخسائر) لا يتم تسويقها يومياً كما هو الحال في العقود المستقبلية -تتم عند تنفيذ عملية المبادلة- حيث لا يتم تسوية عقد المبادلة مرة واحدة كما هو الحال في العقود لاحقة التنفيذ، ولذلك يعرف عقد المبادلة أنه سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ.
 - هي عقود مشتقة تمارس في أسواق غير منظمة، يتفق فيها الطرفان على تبادل دوري لتدفقات نقدية وذلك لفترة محددة بالاعتماد على مبلغ أساس غالباً ما يتفق عليه الطرفان.
 - يستخدم المتعاملون عقود المبادلات للأسباب التالية:
 - الحصول على الفرق بين معدلات الإقراض في الأسواق المعومة وتلك الثابتة لمنشأتين.
 - أنها أداة لإدارة المخاطر والتحوط.
 - أنها منخفضة التكلفة.
 - أنها تتمتع بمرونة عالية.
 - كما تتنوع عقود المبادلات إلى عدة أنواع، أبرزها: مبادلة أسعار الفائدة، مبادلة العملات.

• **مبادلة أسعار الفائدة:** عرفت مبادلة أسعار الفائدة بأنها عبارة عن عملية يتم بموجبها الاتفاق بين طرفين لمبادلة مدفوعات فائدة ثابتة خلال وقت معين مقابل مدفوعات فائدة متغيرة أو معومة على مبلغ محدد

¹ حليلة بزار، المشتقات المالية ومكانتها في إدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2017، ص. ص، 174.178.

بعملة معينة دون أن يقترن ذلك بالضرورة بتبادل هذا المبلغ (أي أن المبادلة تتم على الفوائد فقط وليس على المبلغ الأساسي)

يتضح من التعريف أن مبادلة أسعار الفائدة هي اتفاق بين طرفين مقترضين أحدهما يقبض فائدة متغيرة والآخر يقبض فائدة ثابتة، أو بين مقترضين أحدهما يدفع فائدة ثابتة والآخر يدفع فائدة متغيرة، على أن يدفع المقترض الأول للمقترض الآخر فائدة ثابتة عن مبلغ مماثل لمبلغ القرض، على أن يدفع له الطرف الآخر الفائدة السائدة عن ذلك المبلغ في تاريخ أو تواريخ لاحقة لمدة محددة.

• **مبادلة العملات:** عبارة عن تبادل التزامات بدفع فائدة وبسداد مبلغ أصل القرض بإحدى العملات في مقابل استلام فائدة ومبلغ أصل القرض بعملة أخرى.

يتبين من التعريف أن عقد مبادلة العملات عقد مركب من عقدين: أحدهما لبيع عملة كالدينار الجزائري بعملة أخرى كالดอลลาร์ الأمريكي بيعا حلا، والثاني لشراء العملة المبيعة في العقد الأول أي الدينار الجزائري بالعملة الأخرى أي الدولار الأمريكي على أن يتم التسليم والتسلم في وقت لاحق.

رابعاً. استخدامات المشتقات المالية

تعد أهم وظائف المشتقات المالية تحويل المخاطر من أطراف لا ترغب في تحمل مخاطر عالية إلى أطراف قد ترغب في تحمل هذه المخاطر، أملاً في تحقيق أرباح مرتفعة إذا سارت الأمور على نحو جيد واتجهت الأسعار بشكل مناسب.

1. استخدامات حقوق الخيار :

تعتبر هذه العقود بديلاً عن المتاجرة مباشرة في الأسهم العادية، حيث يستطيع المستثمرون أن يشتروا الأوراق المالية التي تمثل مطالبة أو حقاً في سهم أو مجموعة من الأسهم، وهذا الخيار يعطي لحامله الحق في استلام أو تسليم حصص من الأسهم في ظروف محددة، وقد يرى حامل الحق أحياناً أنه لا حاجة لممارسة هذا الحق لأنه لا يحقق له أي منفعة، وبالتالي لا يتم التنفيذ، وتستخدم حقوق الخيار لتحقيق الأغراض المالية:

• **أغراض المضاربة:** تتيح عقود الاختيار للمضاربين فرصة لدعم وتعزيز استثماراتهم من خلال تقييد المخاطرة، حيث يحقق المضارب ربحاً نتيجة شراء حقاً للشراء إذا ما تحققت توقعاته المتمثلة في ارتفاع سعر الأصل في السوق بأكثر من سعر التنفيذ، ومن ثم ستفيد المضارب من تحركات الأسعار في السوق وتقلباتها بالزيادة نتيجة خبرته وتوقعاته، ففي بادئ الأمر كان ينظر لعقود الخيار على أنها أدوات مضاربة بدرجة أو بأخرى، وخلال الثمانينيات باع الكثير من المستثمرين خيارات البيع الآجل الخاصة بهم للاستفادة من ارتفاع أسعار الأسهم، وقد نجحت هذه الإستراتيجية إلى أن وقع الانهيار الشهير في السوق عام 1987 ودفعت الخسائر الكثير من المستثمرين لرؤية الخيارات على أنها أدوات مضاربة ولم يعد حجم عقود الخيارات على المستوى الذي كان عليه في عام 1987، وفي الأخير، يعد شراء حق الشراء أداة للمضاربة إذا كان الهدف من شرائه هو بيعه لاحقاً بسعر أعلى.

• **أغراض التحوط:** يعتبر الغرض الأساسي للخيار هو إدارة المخاطر ولاسيما التحوط من المخاطر عن طريق نقلها إلى أطراف أخرى، وعموما فإن التحوط هو توفير الحماية من خسائر محتملة، و القيام بالتغطية يعني اتخاذ مركز لموازنة بعض أنواع المخاطر، وعند تطبيق هذا المفهوم على الخيارات فإن المخاطر هو عدم التأكد حول قيمة الورقة المالية المستقبلية والتي تم تحرير الخيار عليها، فقد تتضمن عملية التحوط شراء سهم، وفي نفس الوقت شراء خيار بيع على نفس السهم، أو قد تتضمن بيع السهم بيعا قصيرا وشراء خيار شراء على السهم، ويمكن استخدام استراتيجيات عقود الخيار لتقليل تعرض المحفظة الاستثمارية إلى الخطر، فضلا على استعمال هذه الاستراتيجيات كأداة للتحوط من مخاطر انخفاض أسعار موجودات المحافظ الاستثمارية، فعندما يتوقع المستثمرون حدوث مثل هذه الانخفاضات يلجؤون إلى شراء خيارات بيع بموجب سعر تنفيذ معين بعد أن يدفعوا لمعدي الخيارات العلاوة المحددة بموجب العقد، وبذلك يضمنون أن لا تتخطى الخسارة مستوى معين والتي تتمثل عادة في الفرق بين سعر الموجود في السوق بتاريخ العقد، وسعر التنفيذ المحدد بحسب شروط العقد نفسه.

• **أغراض الاستثمار:** تعتمد أسس الاستثمار الحديث على الأخذ بعين الاعتبار بعدي العائد والمخاطر، ويسعى الكثير من المستثمرين على البحث عن تلك الاستثمارات التي تحقق أعلى معدلات العائد بأدنى مستويات المخاطرة، إلا أنه من النادر أن يتعرفوا على تلك الفرص الاستثمارية، فاستخدام الخيارات كاستراتيجية للاستثمار يحمل المستثمرين درجات عالية من المخاطر، حينما يقع القسط الأكبر منها على عاتق مصدر الخيار أي أن مشتري الخيار يحدد سلفا مقدار الخسارة الذي يكون على استعداد لتحملها، والتي تتمثل في قيمة العلاوة التي يدفعها لمصدر الخيار، وبما أن تنفيذ مشتري الخيار له الحق في البيع أو الشراء في أي وقت خلال فترة الاستحقاق، لذا في حالة حدوث تقلبات سعرية حادة عكس التوقعات، فإن مصدري الخيار يتعرضون لخسائر كبيرة، يعوضون جزء منها بالعلاوة غير المعادة التي يتحصلون عليها من مشتري الخيار، وفي كثير من الحالات غيرت الخيارات من العلاقة التقليدية بين العائد والمخاطرة، فعلى سبيل المثال، ينظر الكثير من المستثمرين إلى خيار الشراء كوسيلة بديلة عن الاستثمار بالأسهم دون تخصيص رأس مال كبير ودون تحمل مخاطرة كبيرة.

2. استخدامات العقود المستقبلية :

يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات أساسية في العقود المستقبلية وهي: التغطية ضد مركز أخذه أو سيأخذه المستثمر في السوق الحاضر، والمضاربة التي يمارسها المضاربون على العقود المستقبلية بهدف تحقيق الربح من فروق الأسعار، يأتي بعد ذلك إستراتيجية التعامل من خلال صناديق السلع التي تناسب المستثمر الصغير أو المستثمر قليل الخبرة، أو الذي لا يتوافر له وقت كافٍ لإدارة محفظة استثماراته، إلى جانب المستثمر الذي يضيف وحدات صناديق السلع إلى محفظة للأوراق المالية بهدف تخفيض مخاطرها.

• **استخدامات العقود المستقبلية في التغطية:** التغطية من خلال العقود المستقبلية وغيرها من عقود المشتقات تقدم خدمة مميزة للمستثمرين تتمثل في تخفيض المخاطر. ورغم أهمية هذه الخدمة إلا أنه من غير المتوقع أن تسعى إليها كل الأطراف، وإلا تعرض الاقتصاد لحالة من الجمود. فالتطوير والتغيير من أجل التنمية لا يمكن أن يتحققا ما لم يتوفر لدى البعض الاستعداد والقدرة على تحمل المخاطر أكثر من غيرهم.

• **استخدام العقود المستقبلية في المضاربة:** تعتبر أهم وظائف العقود المستقبلية تحويل المخاطر من أطراف لا ترغب في تحمل مخاطر عالية إلى أطراف قد ترغب في تحمل هذه المخاطر، في دخل المضارب سوق العقود المستقبلية من أجل تحقيق الأرباح من خلال تحركات الأسعار، حيث يشتري المضارب أو يبيع العقود المستقبلية في محاولة لكسب العائد، وهو مستعد لتحمل المخاطرة الخاصة بالتقلبات السعرية على أمل الربح منها، ويعتبر وجود المضاربين أساسيا لحسن عمل سوق العمليات الآجلة، حيث أنهم يستوعبون الطلب أو العرض الزائد المولد بواسطة المتحوظين في تقاضيها، ويسهم المضاربون في سيولة السوق ويقللون من قابلية تغير الأسعار بمرور الوقت. تستخدم في سوق العقود طريقتان للمضاربة هما كما يلي:

- المضاربة على شراء عقد مستقبلي لأصل تشير التوقعات إلى تصاعد في أسعار عقوده، ثم يقوم المضارب بإصدار أمر إيقاف الخسائر للسماح في حالة انخفاض السعر إلى مستوى معين، مما يعني أن السمسار يقوم بإقفال مركز المضارب وذلك ببيع عقد مماثل إذا ما انخفض الثمن إلى ذلك المستوى؛

- المضاربة على بيع عقد مستقبلي لأصل يتوقع انخفاض في أسعاره.

3. استخدامات عقود المبادلة :

تتباين دوافع أطراف عقد المبادلة، إلا أن معظمها يدور في إطار تغطية مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة، والبحث عن تكلفة أفضل لتمويل المشروعات ومحاولة تحقيق أرباح عن طريق توقع تغيرات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وفيما يلي أهم استخدامات عقود المبادلة:

• **أغراض التغطية:** تستخدم عمليات المبادلة للتحوط ضد مخاطر ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، فمن يقترض بالدولار ويخشى ارتفاع أسعاره يمكنه القيام بعملية مبادلة يضمنها تسديد القرض بعملة الوطنيه مثلا، ومع صعوبة الحصول على عقود خيار متوسطة أو طويلة الأجل، تظهر أهمية عقود المبادلة كوسيلة وحيدة لتغطية المخاطر لمدة طويلة.

• **أغراض المضاربة:** تستخدم هذه العقود أيضا في الاستفادة من تقلبات الأسعار عن طريق المضاربة، وغالبا ما تلعب البنوك دور الوسيط بين طرفين أحدهما يهدف إلى التحوط ضد مخاطر هذه التقلبات والآخر يهدف إلى تحقيق الأرباح عن طريق المضاربة، فمثلا يبرم شخص عقد المبادلة للتحوط ضد مخاطر ارتفاع أسعار صرف عملة معينة مقابل أخرى، بسعر صرف محدد مع الاتفاق على شرائها بسعر محدد في تاريخ لاحق، فلو انخفض سعر هذه العملة الفوري في الأسواق سيجد نفسه ملزما بشرائها وعندئذ سيكون الربح،

وهو الفرق بين السعر الذي سيشتري به والسعر السائد في السوق من نصيب الطرف الآخر الذي أبرم العملية بقصد المضاربة.

• **أغراض الترويج:** يعتبر الوضع الطبيعي عندما تكون أسعار العملات الأجنبية في مختلف الأسواق موحدة استنادا إلى نظرية السعر الواحد، إلا أن هذا لا ينفي إمكانية وجود اختلافات بسيطة في الأسعار قد تمكن المتعاملين من تحقيق أرباح آنية عن طريق استبدال عملات بأخرى في نفس الوقت، وتسمى عمليات تحقيق الأرباح من شراء وبيع العملة الأجنبية بعمليات ترويج العملة، ولعقود المبادلة أهمية خاصة بالنسبة لراغب الترويج إذ تمكنه من تحويل عملة إلى أخرى بشكل مؤقت، حيث يشتريها شراء فوريا ثم يبيعها بيعا آجلا، وبذلك يتمكن من الحصول على العملة اللازمة له للقيام بعملية الترويج، أما عملية ترويج الفوائد فهي انتقال الأموال من سوق إلى أخرى سعيا وراء فروقات أسعار الفوائد بين الأسواق، ولكي يتحقق الربح المطلوب، فلا بد أن تزيد هذه الفروقات عن كلفة تغطية شراء أموال تسليما آجلا بالإضافة إلى كلفة تنفيذ انتقال الأموال.

• **تخفيض تكلفة التمويل:** قد تبرم عقود المبادلة بهدف تخفيض تكلفة تمويل مشروع معين وذلك عن طريق الاستفادة من ميزة يمتلكها كل من طرفي العقد في أحد فروع السوق، ومبادلة هذه الميزة بميزة مشابهة في سوق أخرى يستفيد الطرفان.

• **الاستثمار في الأسواق الجديدة:** تسمح عقود المبادلة لأطرافها باقتحام أسواق كانوا قادرين على دخولها لعدة أسباب، مثل نقص السيولة المالية أو العملة الأجنبية أو الخوف من تقلبات أسعار الصرف، فهي تسمح للعديد من الشركات الاقتصادية بدخول أسواق دون الحاجة إلى التوافق مع القواعد السائدة فيها، ومثال ذلك الشركة التي تريد الحصول على عملة معينة كالدولار الأمريكي ولكن ليس لديها وسيلة للدخول مباشرة للسوق الأمريكية، يمكنها الحصول على فرصة استثمار خارج الولايات المتحدة الأمريكية ثم تقوم بتحويل أرباحها إلى دولار أمريكي عن طريق المبادلة، وبعد دخولها للسوق الأمريكية يمكنها أن تستعيد عملتها الأصلية مرة أخرى.

خامسا. مخاطر المشتقات المالية

رغم أن التعامل في أدوات المشتقات المالية يستهدف الحدّ من مخاطر التقلبات في معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار السلع، إلا أنه بحكم طبيعة تلك الأدوات إذ ترتبط بالتوقعات فهي كذلك تتضمن احتمالات الربح والخسارة، حيث أنها في حد ذاتها تتضمن مخاطر تؤدي في بعض الأحيان إلى خسائر هائلة وغير محتملة، مما يتسبب في خلق الأزمات، وتتمثل المخاطر التي يمكن أن تواجهها أدوات المشتقات أساسا في¹:

¹ حليلة بزار، مرجع سابق، ص. ص، 200.202.

1. مخاطر السوق :

تتعلق هذه المخاطر أساسا بالتقلبات غير المتوقعة في أسعار عقود المشتقات، والتي ترجع في معظم الأحيان إلى تقلبات أسعار الأصول محل التعاقد، كما تتجم تلك المخاطر في نقص السيولة الذي يؤدي بدوره إلى تدهور أسعار بعض الأصول، وعدم إمكانية إبرام عقود مشتقات للاحتياط ضد احتمال استمرار هذا التدهور، إلى جانب ذلك هناك مخاطر التسوية فقد تصل الأصول المتعاقد عليها إلى حدها الأدنى يوم التسوية الذي قد يشهد تقلبات حادة، مما يؤثر على القيمة التي تتم على أساسها التسوية، ويزيد احتمال التعرض لمخاطر السوق كلما كان هناك احتكارية من صانعي السوق، حيث يقومون بعمليات الشراء والبيع على نطاق واسع، ولذلك يمكنهم التأثير بدرجة أكبر على أسعار الأوراق المالية وعلى توقعات المتعاملين بشأن الاتجاهات المستقبلية لهذه الأسعار، الأمر الذي قد يفضي إلى تقلب أسعار بعض تلك الأوراق بشكل حاد، ومما يزيد من هذه المخاطر ترابط الأسواق المالية بدرجة كبيرة، وسهولة انتقال المخاطر التي قد تتعرض لها سوق مالية معينة إلى الأسواق المالية الأخرى، ويؤكد ذلك إلى حد كبير تداعيات أزمة المكسيك حيث اقترن تخفيض سعر صرف البيزو المكسيكي في ديسمبر 1994 بانخفاض حاد غير متوقع في أسعار الأوراق المالية متوسطة الأجل التي أصدرت في المكسيك في أواخر العام المذكور، وامتد هذا الانخفاض ليشمل أسعار الأصول المالية المكسيكية الأخرى، مما أدى إلى إلحاق خسائر كبيرة بالمتعاملين في العقود الخاصة بتلك الأصول، كما امتد هذا الانخفاض ليشمل أيضا أسعار السندات في باقي دول أمريكا اللاتينية، فضلا عن امتداده إلى أسعار السندات في الأسواق الآسيوية التي تراجعت إصدارات السندات فيها بدرجة كبيرة، ويتطلب الحد من مخاطر السوق تقييم موضوعي شامل لظروف السوق، كما يتطلب أيضا أن تحافظ بيوت التسوية على حد أدنى مناسب من السيولة لديها وكذا على كفاءة أدائها كوسيط بين البائع والمشتري في السوق، وبحيث تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بصفة مستمرة.

2. المخاطر الائتمانية :

تكمّن هاته المخاطر في عدم قدرة الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التي ينظمها عقد المشتقات المالية، وتتسبب الخسارة في تكلفة إحلال عقد جديد محل العقد السابق، ولقد أصبحت مخاطر الائتمان مصدر إزعاج في السوق غير الرسمية، لهذا يجب تقييم الجدارة الائتمانية للمتعاملين بالمشتقات.

3. مخاطر التشغيل (المخاطر التنظيمية) :

تتمثل في المخاطر المرتبطة بالخسائر الاقتصادية التي تتحملها المنشأة نتيجة وجود نقاط ضعف تنظيمية في إدارة وتشغيل عقود المشتقات داخل المنشأة نفسها، وذلك كما هو الحال في غياب التنسيق بين المسؤولين عن التعامل في أسواق المشتقات وبين المسؤولين عن القيد والإثبات بالدفاتر المالية للمنشأة.

4. المخاطر القانونية :

تنشأ عن عدم القدرة على تنفيذ عقود المشتقات نتيجة سوء توثيقها أو نتيجة عدم تمتع الطرف المقابل بالصلاحيات الضرورية للتعاقد والوضع القانوني غير الأكيد لبعض المعاملات، وعدم القدرة على التنفيذ القضائي في حالة العسر والإفلاس، وكذلك تؤدي التغيرات في البيئة القانونية إلى بعض المخاطر.

5. أثر الرفع المالي :

حيث تتقلب الأرباح أو الخسائر المرتبطة بالتعامل في هذه الأدوات بدرجة أكبر من تقلب إيراداتها مما يؤدي إلى وقوع خسائر كبيرة عند حدوث تغير طفيف في إيراداتها أو تكاليفها.

6. مخاطر التسعير :

حيث يحتاج تسعير العقود المشتقة إلى خبرة كبيرة ونماذج رياضية متقدمة وخاصة في تسعير المشتقات المرتبطة بالسندات، ولم يتم التوصل بعد إلى نموذج رياضي كفء لتسعير العقد المشتق دون أخطاء.

7. مخاطر السيولة :

وترجع إلى عدم القدرة على التخلص من العقد المشتق عند الحاجة إلى ذلك وخاصة العقود التي لا يتم تداولها بصفة واسعة، وغالبا ما يفرض الطرف الذي يقبل شراء العقد شروطا وضمانات كبيرة في هاته الحالة.

الفصل الثامن

العولمة والمصارف الدولية

الفصل الثامن: العولمة والمصارف الدولية

تمهيد

أدت التطورات في الاقتصاد العالمي الى زيادة في حجم ونوع السلع والخدمات المتبادلة بين الدول، وزيادة انفتاح الدول على الاسواق وتعاضم التدفقات الرأس مالية الدولية، ومع سرعة انتشار التكنولوجيا أصبحت الاحداث التي تقع في أحد أجزاء العالم تؤثر في أجزاء العالم الآخر. تعرف العولمة على أنها الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى الى تكامل وارتباط الاسواق المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أصبحت تتدفق وتصب في أسواق المال العالمية¹.

أولاً. العولمة الاقتصادية

1. تعريف:

تعرف على أنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم من خلال زيادة حجم وتنوع مبادلات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأس مالية الدولية وكذا من خلال سرعة ومدى انشار التكنولوجيا. تقوم أربع مؤسسات دولية على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم وهي:

• صندوق النقد الدولي: مسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.

• البنك الدولي والمؤسسات التابعة له، مسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.

• منظمة التجارة العالمية، مسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

• يمكن إضافة مؤسسة رابعة وهي الشركات متعددة الجنسيات لاعتبارها أداة للعولمة، وبواسطتها يتم تدويل وعولمة رؤوس الأموال والإنتاج، تصريف المنتجات ومجمل العمليات المالية والتجارية.

2. مزايا العولمة الاقتصادية:

للعولمة الاقتصادية جملة من المزايا نذكر منها²:

• ميزة السهولة واليسر والراحة والحرية في الاختيار الواسع المدى بالنسبة للمستهلكين وللوكلاء وللموزعين،

يتحقق ذلك من خلال:

- ميزة الإتاحة الفورية الشاملة، والعرض الفوري المتكامل لكافة المنتجات (سلع، خدمات، أفكار) وعدم حدوث اختناقات نتيجة للندرة أو حدوث تكس نتيجة للفائض أو حدوث أزمات.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 23.

² غالم عبد الله، العولمة المالية- الانظمة المصرفية العربية- دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط.1، 2014، ص32.

- ميزة الاستهلاك الواسع بالنسبة للمنتجات، وبما يضمن سرعة التصريف، سرعة البيع، سرعة دوران البضاعة، سيولة المشروعات، انخفاض التكلفة وزيادة العائد والمردود.
- زيادة درجة الارتباط المتبادل بين الشعوب والدول والحكومات والمنظمات والشركات متعددة الجنسيات، وبصفة خاصة خلال عمليات الاتصال والانتقال الفعلي للسلع والخدمات والأفكار والوصول بها عبر الحدود الى سوق عالمية واحدة.
- بناء قاعدة فكرية جديدة قائمة على وحدة العالم وملئ فراغ الانقطاع العسكري الذي ساد خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، ففي العولمة لم تعد هناك حروب عالمية باردة أو ساخنة.
- ظهور مجتمعات وتكتلات الإنتاج والتسويق والتمويل، والاطارات البشرية وما تملكه من مزايا تنافسية فائقة وارتقائية.

ثانيا. العولمة المالية

هناك من عرف العولمة المالية بأنها Mondialisation financière وهناك من اعتبر أن العولمة المالية هي عبارة عن تكامل مالي دولي: Integration Financière Internationale

1. تعريف العولمة المالية:

هي عبارة عن تكامل مالي دولي، وهي عملية ربط بين الأسواق المالية الوطنية والأسواق المالية الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى إنشاء سوق مالية دولية.

2. أسباب تسارع العولمة المالية:

من أهم أسباب تسارع العولمة المالية نجد:

- تنامي الأصول المالية: أي الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية حيث أصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة اضعاف عن معدلات الربح التي حققتها قطاعات الإنتاج.
- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية: حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية الناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها، فأتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل سواء في الأوراق المالية أو المشروعات الإنتاجية.
- ظهور الابتكارات المالية: ظهور أدوات مالية جديدة استقطبت العديد من المستثمرين، ففي جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية (الأسهم والسندات)، أصبحت هناك العديد من المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل المبادلات (Swaps)، العقود المستقبلية (Futures)، وعقود الخيار (Options)، والعقود الآجلة.

• التحرير المالي المحلي والدولي: ارتبطت التدفقات الرأس مالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والدولي، وازدادت معدلات نمو التدفقات وسرعتها من خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع تسهيل تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة الى العملة الأجنبية واستخدامها في إتمام المعاملات الجارية والرأس مالية.

• التقدم التكنولوجي: ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصال في تكامل الأسواق المالية الدولية وانتشار الابتكارات المالية الحديثة، مما زاد في حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر من خلال الشبكة التقنية الحديثة للاتصالات والمعلومات.

• إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: التغيرات الهائلة التي حدثت في صناعة الخدمات المالية فرضت إعادة هيكلتها، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، بحيث ظهرت فئات جديدة من المؤسسات تقوم بتقديم خدمات مالية، كما ظهرت فئات جديدة من المؤسسات غير المصرفية تقوم بتقديم خدمات مماثلة لتلك التي تقدمها البنوك.

3. مزايا ومخاطر العولمة المالية:

للعولمة المالية جوانب إيجابية وأخرى سلبية نذكر منها:

-المزايا:

- تساعد في الانفتاح المالي للدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية العالمية وحصولها على ما تحتاجه من الأموال لسد فجوة الموارد المالية المحلية.
- تسمح للاستثمارات الأجنبية المباشرة الاستثمار في المحفظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية وبالتالي الحد من زيادة حجم المديونية الخارجية.
- يؤدي تحرير النظام المالي والمصرفي الى خلق بيئة مشجعة للقطاع الخاص للحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال الى الخارج.
- تعمل على تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- الاستفادة من التكنولوجيا والأدوات المالية الحديثة.
- تطوير الأنظمة المالية الوطنية.

-المخاطر:

- انخفاض السيادة الوطنية، وذلك بعدم قدرة الدولة في اتخاذ السياسات النقدية والمالية لها.
- مخاطر تعرض البنوك لأزمات مالية.
- مخاطر هروب الأموال الوطنية نحو الخارج.

• مخاطر دخول الأموال غير المشروعة (غسيل الأموال).

• المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال، ففي حالة زيادة التدفقات نحو الداخل يؤدي الى زيادة معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع سعر العملة الوطنية: قلة الصادرات وزيادة الواردات أي وجود اختلال في ميزان المدفوعات (الميزان التجاري)، أما في حالة خروج رؤوس الأموال، ينتج عنه انخفاض سعر صرف العملة، تزايد عجز ميزان المدفوعات وفقدان ثقة المستثمرين الأجانب.

ثالثا. العولمة المصرفية:

تعد عولمة النشاط المصرفي أحد الأوجه الرئيسية للعولمة المالية، بحيث تجلت عولمة النشاط المصرفي من خلال توحيد توجهات البنوك في مساعيها اتجاه خدمة العملاء وجذب مصادر التمويل، وتوسيع آفاق توظيف الأموال، وقد صاحب هذه التوجهات التحرير المتزايد من القيود الحكومية. ان التدويل المصرفي هو أحد مظاهر العولمة المالية التي جاءت نتيجة لتطورات جذرية، أين ازدادت حاجة الشركات الكبرى لأسواق المال لتوفير احتياجاتها المالية، وإدارة احتياطاتها النقدية.

1. مفهوم العولمة المصرفية :

يقصد بالعولمة المصرفية خروج المصرف من إطار التعامل المحلي إلى آفاق عالمية، ودمج نشاطه في السوق العالمي، وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه الى السوق المحلية الوطنية، بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي الى ارجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني مما يجعل أدائه أكثر فعالية، كفاءة، ونشاطا.

2. أسباب ظهور العولمة المصرفية:

هناك العديد من الأسباب المتداخلة فيما بينها والتي ساهمت في ظهور العولمة المصرفية يمكن ارجاعها إلى الأسباب التالية:

- ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وسرعة تدفقها من مكان إلى آخر ومن دولة الى أخرى وامتداد أسواقها الدولية والزيادة في فرص الاستثمار والاستفادة منها.
- التطور الذي حدث في أداء وتشغيل البنوك، مما أدى الى جعل الاسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية.

• تضخم وتنامي الشركات متعددة الجنسيات ذات كفاءات ورؤوس أموال عالية، كما ان حجم الأصول والأموال المتدفقة اليها كبير، والتي أصبحت تحتاج الى وجود بنوك عالمية تتيح لها الخدمات المصرفية حيث ترغب وأين تود ان تكون.

• التطور الهائل في نظم الاتصال، نظم الدفع، ونظم التعامل والتداول على المستوى الدولي. بحيث أدت هذه النظم إلى تخفيض تكاليف العمليات عبر الحدود في جميع جوانب النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي بشكل خاص¹.

3. أهداف العولمة المصرفية:

- تسعى البنوك لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال عولمة النشاط المصرفي نذكر منها:
- وضع برامج وقائية لمواجهة ما قد ينشأ من أزمات مصرفية سواء على المستوى الكلي العالمي أو على المستوى الجزئي المحلي. بمعنى إيجاد إدارة فعالة للبنك لمواجهة الأزمات والوقاية منها ومواجهة أثارها السلبية في ظل العولمة المصرفية
- دعم المركز المالي للبنك وزيادة القوة المالية بالشكل الذي يجعله قادرا على تمويل العولمة المصرفية بجوانبها الجغرافية والجوانب الخاصة بالمزايا التنافسية.
- تحقيق فعالية غير محدودة في إعادة هيكلة البنك من الداخل لتصبح أنشطته فعالة (التخطيط، التنظيم، التوجيه، التحفيز، والمتابعة الجماعية) وتوفر كافة الإمكانيات والطاقات لتوفير نظام وقائي ضد العديد من الازمات.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية، التحوط، الصيانة، والأمن والسرية.
- تنمية أسواق البنك وتوسيع نطاق التعامل، وإتاحة الفرصة أمامه لإنشاء أنظمة إنتاجية مصرفية عالمية متكاملة قائمة على امتلاك البنك لمجموعة من المزايا التنافسية المبنية على رفع إنتاجية الموارد المالية.
- ضرورة إحداث توازن تشغيلي وتوظيفي ما بين الفرص والمخاطر التي يواجهها البنك وهو ما لا يمكن تحقيقه بدون عولمة.

رابعاً. آثار العولمة المالية على المصارف:

مع تسارع وتيرة العولمة المالية، شهدت السوق المصرفية عدة تغيرات أبرزها ظهور مصارف قادرة على استيعاب هذه التغيرات والقادرة على توفير خدمات ومنتجات مالية ومصرفية بطرق تكنولوجية وتكاليف منخفضة، وسنتطرق إلى الاتجاهات التي اتخذتها البنوك لكي تكون قادرة على المنافسة في ظل العولمة المالية من خلال ثلاث نقاط رئيسية: الاندماج المصرفي، الخصوصية المصرفية، والبنوك الشاملة.

1. الاندماج المصرفي

يعد أحد أهم التغيرات المصرفية العالمية التي تتزايد تأثيرها بقوة، خاصة خلال العقد الماضي مع تسارع وتيرة العولمة المالية، حيث أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم بما فيها البنوك الجزائرية.

¹ غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص.94.

حيث يعرف الاندماج المصرفي على أنه اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وجمعهما في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف، لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد¹.

لم تقتصر عمليات الاندماج المصرفي على البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية في نطاق دولة واحدة، بل امتدت لتسجل حالات اندماج مصرفي بين بنوك ومؤسسات مصرفية من دول مختلفة، وبالتالي قيام نوع من المصارف كبيرة الحجم قادرة على توفير جملة من الخدمات والمنتجات المالية، المصرفية، والاستثمارية بطرق تكنولوجية متطورة وبتكاليف منخفضة.

2. التحول إلى البنوك الشاملة

أدت التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة المالية على أداء البنوك إلى ظهور كيانات مصرفية جديدة تمثلت في البنوك الشاملة والتي تعني تحول البنوك التجارية، وباقي البنوك إلى بنوك شاملة، والتي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات، أي أن هذا البنك أصبح يجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار، وبنوك الاعمال.

3. خصوصية البنوك

إن أهم آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية خاصة في الدول النامية هو خصوصية البنوك التي تعتبر عنصراً حاسماً في إصلاح القطاع المصرفي وتحرير ظروف الدخول في مجال الصناعة المصرفية لجعلها موضع منافسة

وتتمثل أهم دوافع اللجوء لخصوصية البنوك، مواجهة التغيرات المصرفية العالمية والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، إلى جانب تدعيم مفهوم البنوك الشاملة، ومواجهة المنافسة في السوق المصرفية وزيادة أداء كفاءة الخدمات المصرفية وتقليل المخاطر خاصة بظهور فكرة الاندماج المصرفي وقيام كيانات مصرفية عملاقة من شأنها التأثير سلباً على البنوك الصغيرة.

¹ غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص. 254.

خلاصة الفصل:

أدت العولمة المالية إلى ظهور ما يسمى بالعولمة المصرفية التي أدت إلى عولمة النشاط المصرفي بغية اكتساب مزايا تنافسية تمكنه من زيادة تعاملاته ومبادلاته. بمعنى أصبحت هذه التحولات بمثابة تحديات يواجهها البنك ويعمل على مواكبتها مما يفرض عليه تبني الكثير من البدائل والاستراتيجيات مثل: الاندماج أو الخصوصية أو التحول إلى بنك شامل يقدم مختلف الخدمات وقادر على التجديد المالي سواء في الأدوات أو أساليب التمويل وابتكار المنتجات والمعاملات.

الفصل التاسع

الأسواق المالية الدولية

الفصل التاسع: الأسواق المالية الدولية

تمهيد

إن التطور الذي عرفته الصناعة المالية على الصعيد الدولي في شتى الميادين، أدى إلى زيادة وتنوع الأدوات والخدمات المالية الدولية، مما نتج عنها تعقيدات في حصر أصولها في نوع محدد دون الآخر والتشعب في ضبط مفهوماها، بما يتناسب مع متطلبات العصر الحديث.

أولا ماهية الأسواق المالية الدولية

1. تعريف الأسواق المالية الدولية

ينصرف تعريف السوق المالية الدولية إلى عدة مفاهيم تتمحور كلها حول التعاريف التالية¹:

• تعرف سوق المال الدولية بأنها السوق التي تسمح بتداول الأوراق المالية لمنشأة أو هيئات في دول أخرى.

• يقصد بالسوق المالية الدولية تلك السوق التي يسمح فيها لأي مستثمر مهما كانت جنسيته أن يتعامل شراءً وبيعاً في الأوراق المالية التي تصدرها منشآت وهيئات محلية.

• سوق المال الدولية هي السوق التي يكون فيها تواجد للمستثمرين وللاوراق المالية من دول أخرى.

2. أهداف الأسواق المالية الدولية

تكمن أهداف الأسواق المالية الدولية في النقاط التالية:

• إقامة سوق مالي لتعبئة الموارد المالية على نطاق عالمي وتهيئة الظروف التي تساعد على تدفق رؤوس الأموال في الاتجاهين.

• إصلاح نظام الإقراض الدولي الممنوح من مؤسسات التمويل العالمية وفق أسس وضوابط أكثر شفافية ومصادقية.

• تنسيق أسعار الفائدة على القروض والسندات الدولية الممنوحة بين المتعاملين الدوليين.

• تنظيم السوق الدولية المتخصصة في أسعار صرف العملات الأجنبية وضبط تعاملاتها في مجال معدلات صرف العملات من خلال إيجاد هيئات ومنظمات متخصصة بمهام المراقبة والإشراف والتوجيه.

• تبني الإجراءات العملية والعلمية في معالجة القضايا المالية والنقدية العالمية (الأزمات المالية)

¹ منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق راس المال، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2000، ص. 689.

- تنظيم الأسواق المالية والنقدية الدولية وإمدادها بالسيولة على المستوى الدولي ضمن إجراءات اقتصادية دولية فعالة.

3. وظائف الأسواق المالية الدولية

- للسوق المالية الدولية مجموعة من الوظائف، يمكن إيجازها فيما يلي¹:
- حشد المدخرات المالية الدولية الموجهة لخدمة الكيانات الاقتصادية ودعم الائتمان الداخلي والخارجي.
- تسهيل عملية تحويل الأموال وفق قنوات رسمية وقانونية.
- المساهمة في تمويل خطط التنمية الدولية والمحلية خاصة للدول النامية.
- تطوير الأساليب والإجراءات الكفيلة بالحدّ من المخاطر المرتبطة بالمعاملات المالية والنقدية.
- تنظيم إصدار الأدوات المالية ومراقبتها والتعامل بها.
- توفير قواعد وإجراءات سليمة وسريعة ذات كفاية للتسوية والمقاصة من خلال مراكز مالية دولية.
- توفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأدوات المالية ليشمل الأوراق المالية المتداولة في البورصات العالمية.
- المساهمة في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية؛ وهو ما يصاحبه نمو وازدهار اقتصادي.

- تساهم السوق المالية الدولية في زيادة وعي المستثمرين وتبصيرهم بواقع الشركات والمشاريع.

ثانيا: المتعاملون في الأسواق المالية الدولية

- هناك أطراف عديدة تتعامل في سوق النقد الدولية، أهمها:
- البنوك المركزية والتي تتولى مهمة الإشراف والرقابة على حركة التعاملات والتحويلات للعملة الأجنبية.
- البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية، والبنوك المتخصصة.
- شركات السمسرة في الأوراق المالية الدولية ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى.
- الصناديق الاستثمارية الإقليمية والدولية.
- شركات التأمين وصناديق التقاعد.
- المؤسسات النقدية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التسويات الدولية.
- الصناديق الإقليمية وبيوت المقاصة وبعض الشركات المالية المتخصصة في العمليات المالية الدولية.

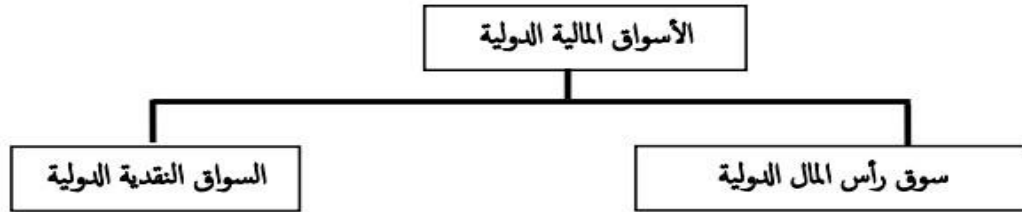
¹ بن إبراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية الدولية - تقييم الأسهم والسندات، دار زيد للطباعة والنشر، بسكرة الجزائر، الطبعة 1، 2019، ص. 36.

- البورصات العالمية، كبورصة لندن ونيويورك للأوراق المالية.
- الشركات الضخمة والشركات المتعددة الجنسيات، وشركات الاستثمار الإقليمية والعالمية.
- الحكومات والدول والمنظمات والاتحادات الاقتصادية.
- كل جهة رسمية أو غير رسمية طالبة أو عارضة لرؤوس الأموال المشروعة على المستوى الدولي.

ثالثاً: أقسام الأسواق المال الدولية

إن أقسام الأسواق المال الدولية من الناحية الشكلية هي نفس تقسيمات السوق المالي لكنها تخالف من ناحية الآليات والنطاق الجغرافي وعملة التقييم، وعلى هذا الأساس سيتم التركيز على التقسيم الأساسي المختصر للسوق المالية الدولية، والذي يبرز الفروع الرئيسية للسوق المالية الدولية، كما يوضحه الشكل التالي¹:

الشكل 9: التقسيم المختصر لأقسام الأسواق المالية الدولية.



1. السوق النقدية الدولية

*تعريف سوق النقد الدولية: هي المكان أو الميكانيكية التي بموجبها ومن خلالها يتم الحصول على الأموال المستثمرة لأجل قصيرة ويتم فيها تبادل الموجودات قصيرة الأجل. وبالتالي فهذه السوق مختصة بالودائع المصرفية بالعملات الدولية القابلة للتحويل والتي يتم التعامل بها يوميا أو لفترة زمنية محددة قصيرة الأجل ويطلق على هذه السوق سوق القروض النقدية. ويعتبر سوق لندن وسوق نيويورك من أكبر أسواق العملات في العالم، حيث يحتل سوق لندن مركزا رئيسيا لسوق اليورو دولار، كما يعتبر مركزا رئيسيا لجميع العملات الأجنبية، ويتميز سوق لندن بعدة خصائص نذكر منها:

- يتألف من عدد كبير من البنوك التجارية البريطانية والبنوك الأجنبية العاملة في بريطانيا بالإضافة إلى الوسطاء الذين يختصون في إجراء العمليات بين البنوك العاملة في داخل لندن فقط.
- تتصل البنوك مع بعضها البعض ومع الوسطاء بأجهزة الهاتف والتلكس من خلال غرفة خاصة تتوفر على أجهزة اتصال مختلفة تربط البنك مع الوسطاء مباشرة حتى تسهل مهمة المتعاملين.

¹ بن إبراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، مرجع سابق، ص 39.

- لا تتعامل جميع البنوك العاملة في لندن بشكل دائم بالعملات الأجنبية لذلك نجد بعضها لا يحتفظ بغرفة خاصة للتعامل بالعملات الأجنبية، وتقوم مثل هذه البنوك بشراء احتياجاتها من العملات الأجنبية وبيع الفائض لديها عن طريق البنوك التي تتعامل معا.
- بموجب نظم سوق لندن فإن البنوك العاملة في السوق لا تشتري وتبيع العملات من بعضها مباشرة بل يتم ذلك من خلال الوسطاء.
- أما بالنسبة لتعامل بنوك السوق مع البنوك الخارجية وعملائها في الخارج فإن ذلك لا يتم من خلال الوسطاء بل عن طريق الاتصال المباشر بين هذه البنوك وعملائها¹.

2. سوق رأس المال الدولية

يتعلق سوق رأس المال الدولي بحركات رؤوس الأموال وما ينجر عنها من معاملات مالية دولية، متوسطة وطويلة الأجل تكون فترة استحقاقها أكثر من سنة، ويتم التعامل في هذه السوق بين مختلف دول العالم من خلال أسواق الأوراق المالية الإقليمية والدولية أو بما يعرف بالبورصات، ومن الأمثلة على تلك البورصات الدولية نجد بورصة لندن في بريطانيا، وبورصة طوكيو في اليابان، وبورصة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية وبورصة فرنكفورت في ألمانيا ... الخ.

*تعريف سوق رأس المال الدولية : وهي السوق التي يقوم فيها المقرض بعرض قروض مالية طويلة الأجل مقابل الحصول على موجودات مالية يعرضها المقترضون، وبالتالي فإن نسبة العائد التي تحدد نتيجة العرض والطلب تعد أساسية من حيث كونها تحدد الطلب على هذه القروض، وفي هذه السوق يجري شراء وبيع الموجودات المالية الطويلة الأجل باستحقاق يتجاوز السنة.

ويتم التعامل في هذه السوق بإصدار وتداول الأوراق المالية على غرار الأسهم الدولية والسندات الدولية، أشهرها الأوروبية والأجنبية، ومن أهم العوامل الاعتيادية باستثناء الأزمات المالية والاقتصادية الطارئة المؤثرة في سوق رأس المال الدولية هي التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية خاصة منها العملات القيادية.

*أهم ما تتميز به سوق رأس المال الدولية ما يلي :

- المتعاملون في هذه الأسواق هم الذين يتمتعون بالثقة الائتمانية من الدرجة الأولى مثل: الشركات الكبرى الخاصة والعامة، المؤسسات الدولية، حكومات الدول النامية المستقرة.
- إن هذه الأسواق غير خاضعة لأي قيود أو مراقبة تفرضها السلطات النقدية المحلية أو الدولية، ولهذا فإنها الأسواق الوحيدة التي تتحقق فيها شروط المنافسة الحرة بدرجة كبيرة نسبيا.
- قيمة القروض المطلوبة في هذه الأسواق قد تصل إلى 500 مليون دولار وفترات القروض تتراوح ما بين 5 إلى 15 سنة، أما أسعار الفائدة فإنها تتحدد حسب درجة الثقة الائتمانية التي يوليها الدائن (المقرض) للمقرض.

¹ مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 163.

- لقد ظهرت في العقد الثامن من هذا القرن أشكال وتقنيات جديدة للتمويل في مثل هذه الأسواق، فبالإضافة إلى عمليات التمويل بواسطة القروض، فقد أخذت سوق الأوراق المالية تزداد أهمية واتساعا، فالمقرض يفضل الحفاظ على السيولة العالية بهدف الاستثمار في كل مكان يحصل فيه على مردود أكبر، ولهذا فإنه يحاول عن طريق حصوله على الضمانات أن يجعل أمواله المستثمرة سريعة الحصول (الاسترداد) وقريبة منه، وذلك عن طريق استخدام الأوراق التجارية والسندات والكمبيالات التي يستطيع بيعها في أي وقت في هذه الأسواق.

- التطور الثاني الذي ظهر في هذه الأسواق هو شمولية وعالمية الأسواق المالية، بحيث أصبح بالإمكان التعامل مع جميع الأسواق في العالم بصورة متواصلة طول ساعات اليوم الواحد باستخدام أحدث أجهزة الاتصال المتوفرة اليوم، ومما شجع هذه التطورات هو انفتاح الأسواق وإلغاء الحواجز والقيود المحلية التي تفرضها أحيانا السلطات النقدية¹.

رابعاً: أدوات الأسواق المالية الدولية

تختلف أدوات الأسواق المالية الدولية عن تلك الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية المحلية من حيث نطاق تداولها الجغرافي لكونها عابرة للحدود، وكذلك من حيث قيمتها المالية والتي تكون عادة بمبالغ أكبر، وأيضاً من حيث نوع العملات المستخدمة في تقييمها، والمتعاملين الأجانب الذين يتداولونها.

1. أدوات التعامل في الأسواق النقدية الدولية:

تختلف الأوراق المالية المتداولة في أسواق النقد عن تلك المتداولة في أسواق رأس المال، وفيما يلي نذكر أهم الأدوات النقدية المتداولة في أسواق النقد²:

• أدوات الخزينة:

هي أدوات دين قصيرة الأجل، تصدرها الحكومة لغرض الاقتراض، وتتراوح فترة استحقاقها ما بين ثلاثة أشهر واثنى عشرة شهراً، وتباع بخصم عن طريق المزاد العلني، أي بسعر يقل عن قيمتها الاسمية على أن يسترد مشتريها قيمتها الاسمية في تاريخ الاستحقاق، وتتمثل الفائدة التي يحصل عليها المقرض في الفرق بين ما دفعه عند شراء الورقة ثمناً لها، وبين قيمتها الاسمية التي يقبضها في تاريخ الاستحقاق.

¹ مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص. 168.

² بن إبراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، مرجع سابق، ص. 43.

• **شهادات الإيداع على المستوى الدولي:**

تشهد الأسواق المالية نوعين رئيسيين من شهادات الإيداع وهما:

- **شهادات الإيداع المصرفية:** فتعرف على أنها شهادة تمثل أداة دين تصدرها المصارف التجارية للمودعين وتعطي حاملها فائدة سنوية بنسبة معينة، وتسترد قيمتها الاسمية في تاريخ استحقاقها من البنك الذي أصدرها، وهي قابلة للتداول بالتظهير، وبدأ إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول لأول مرة في نيويورك عام 1961.

- **شهادات الإيداع الدولية:** شهادات الإيداع الدولية هي أداة مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية الدولية ويقوم بإصدارها أحد المؤسسات أو البنوك الدولية مثل بنك نيويورك (Bank Of New York) ودوتش بنك (Deutsche Bank) بالدولار الأمريكي أو أي من العملات الأجنبية الأخرى المتداولة في السوق مقابل الاحتفاظ بغطاء يقابلها من الأسهم المحلية وذلك بناء على اتفاق مع شركة مصدرة محلية، ولحامل الشهادة الحق في الحصول على التوزيعات النقدية والعينة ومن بيع الأسهم، وهناك نوعان من شهادات الإيداع الدولية، شهادات الإيداع الأمريكية (ADRs) American depositary receipts وشهادات الإيداع الدولية GDRs Global depositary receipts، ويتم تداولها في الأسواق المال الدولية مثل بورصة لندن أو بورصة لوكسمبورج أو بورصة نيويورك.

• **المقبولات المصرفية:**

تعد المقبولات المصرفية من أهم أدوات الدين قصيرة الأجل التي تستخدم في ميدان تمويل التجارة الخارجية والداخلية، والقبول المصرفي هو حوالة مصرفية (أي وعد بالدفع مماثل للشيك) تصدره شركة معينة تطلب فيها من البنك أن يدفع لأمرها أو لأمر شخص ثالث، مبلغا محددا من المال في المستقبل يحدد بتاريخ معين، ويقوم البنك بقبول (ختم) الحوالة بعبارة مقبول.

• **الأوراق التجارية الدولية:**

الورقة التجارية هي ورقة دين أو محرر يتعهد بمقتضاه شخص بأداء مبلغ من النقود في زمان ومكان معين لشخص آخر، مع إمكانية نقل الحق من شخص إلى آخر عن طريق التظهير أو المناولة، على أساس سعر خصم يكون أعلى من العائد المحقق من أذونات الخزنة، وتتخذ الأوراق التجارية ثلاثة أشكال هي: الشيك، الكمبيالة، والسند لأمر.

• **قروض اليورو دولار:**

هي ودائع بالدولار الأمريكي لدى المصارف خارج الولايات المتحدة الأمريكية، أو في المصارف الأجنبية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وتستطيع المصارف الأمريكية الاقتراض من هذه الودائع من المصارف الأخرى غير الأمريكية، أو من فروع المصارف الأمريكية في الخارج، عندما تحتاج إلى موارد مالية.

2. الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال:

إن الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال تختلف عن تلك الأدوات المتداولة في السوق النقدية من حيث عدد مرات تداولها وكذا المخاطر التي تواجهها، على اعتبار أدوات سوق رأس المال تواجه مخاطر الإفلاس، بالإضافة إلى أن مدة استحقاقها متوسطة وطويلة الأجل، وفيما سيتم التطرق لأدوات سوق رأس المال بشقيه الأسواق الحاضرة والأسواق المستقبلية، كما يلي:

• أدوات السوق المستقبلية:

ترتكز المشتقات المالية على الأوراق المالية الأصلية أساسها الأسهم والسندات، وليشتق منها أهم الأدوات المالية المستقبلية كالخيارات والعقود الآجلة وعقود المبادلات، والهدف من وجود المشتقات المالية وفق نظر مؤيديها هو استخدام المنتجات المشتقة كبديل للاستثمار المباشر لتلبية احتياجات لا تحققها الأدوات المالية التقليدية.

• **أدوات السوق الحاضرة:** تتشكل أدوات السوق الحاضرة من الأسهم والسندات، مع إضافة منتج الصكوك الإسلامية التي يتم تداولها في الأسواق المالية الإسلامية.

• **الأسهم Stocks :** يعرف السهم بأنه أداة ملكية، وهو وثيقة تثبت حصة مالكها لجزء من رأس مال شركة الأموال (شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم)، مما يخول الحق في ملكية جزء من أصول الشركة التي أصدرته وتحمل تبعات نتيجة الدورة المحاسبية والمالية للشركة من ربح أو خسارة، وتدوّن على السهم قيمة اسمية ويصدر بقيمة إصدار مساوية أو تزيد عن القيمة الاسمية بعلاوة الإصدار وهو قابل للتداول بالطرق التجارية المختلفة كالتظهير والتسليم، وللتسعر بقيمة سوقية في بورصة الأوراق المالية ويتم تداول الأسهم الدولية في بورصات عالمية في أمريكا وأوروبا، وفي آسيا أيضاً وفق اللوائح التنفيذية للسوق المحلية للأسهم في تلك البلدان.

• **السندات Bonds :** يعرف السند بأنه أداة دين، وهو يمثل جزء من قرض متوسط وطويل الأجل قابل للتداول تصدره الحكومات وشركات الأموال، وهو عقد في شكل شهادات بقيمة اسمية موحدة يصبح بموجبها حامل السند مقرضاً دائماً ومصدر السند مقرضاً مديناً، ويتكفل الأخير بالوفاء بالتزاماته المالية اتجاه الدائن بدفع فائدة دورية عادة كل سنة محسوبة على أساس القيمة الاسمية للسند طيلة مدة حياته، ورد أصل الدين كاملاً (القيمة الاسمية) عند حلول تاريخ الاستحقاق، السندات الدولية يتم تداولها مثل الأسهم الدولية في بورصات عالمية في أمريكا وأوروبا، وفي آسيا، إلا أن السندات تتسم بنسبة منخفضة من المخاطر المالية.

خامسا: مؤسسات إدارة الأسواق المالية الدولية

تتحكم وتدير وتنظم أسواق المال الدولية عبر العالم مؤسسات وهيئات دولية، تسهر على ضمان نجاحها وعملها، ومحاولة التخفيف من حدة الأزمات المالية التي تعصف بها، ومن أهم هذه المؤسسات نجد المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال الدولية، وكذلك بنك التسويات الدولية.

1. المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال الدولية (IOSCO)

هي هيئة مهنية عالمية في مجال الرقابة والإشراف على أسواق المال الدولية وقد تأسست في عام 1983، وتتخذ من العاصمة الإسبانية مدريد مقرا لها، وتضم المنظمة 124 عضواً من الجهات والهيئات المنظمة للأسواق المالية، وهي هيئات الأوراق المالية الوطنية أو الهيئات الحكومية المماثلة مع أسواق المشتقات أي أكثر من 95% من أسواق الأوراق المالية في العالم، وقد كان لها دور فعال في الجهود المبذولة لمعالجة الأزمات المالية التي تأثرت بها الأسواق المالية العالمية مؤخراً، كما تتمتع المنظمة بحضور فاعل في مجالات تنظيم وتطوير المعايير وأسس المنظمة للأسواق المالية.¹

*أهداف المنظمة: تسعى المنظمة لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

-التعاون للوصول إلى أعلى المستويات التنظيمية من أجل الحفاظ على كفاءة وسلامة المعاملات بالأسواق المالية الدولية.

-تبادل المعلومات والخبرات الخاصة من أجل تطوير الأسواق المحلية.

-توحيد الجهود للوصول إلى مستويات فعالة للرقابة على المعاملات الدولية للأوراق المالية.

-دعم المساعدات الفنية المتبادلة لتحقيق سلامة للأسواق وذلك بالتطبيق الصارم والفعال للقواعد التنظيمية

ضد المخالفات التي تشوب التعاملات بالأسواق المالية.

2. بنك التسويات الدولية

بنك التسويات الدولية هو أقدم منظمة مالية دولية في العالم، تأسس في 17 ماي 1930، وهو بنك لتسوية المدفوعات الدولية للمصارف المركزية، ويضم حالياً 60 بنك مركزياً كأعضاء، يمثلون 60 دولة من مختلف أنحاء العالم والتي تشكل حوالي 95% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مكتبها الرئيسي في بازل بسويسرا، كما أن لديه فروع في هونغ كونغ الخاصة لجمهورية الصين الشعبية ومكسيكو سيتي. معاملاته غير خاضعة للمساءلة المركزية أو القانونية في العالم، ولديه حصانة كاملة من الضرائب ومن جميع القوانين الدولية والوطنية.

¹ السيد عبد القادر متولي، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص.98.

ولا يتعامل مع الأفراد أو الشركات سواء لقبول الودائع أو تقديم الخدمات المالية له، ويساهم في وضع الخطط الرئيسية للنظام المالي العالمي.

• مهام بنك التسويات الدولية:

تضمن مهام بنك التسويات الدولية فيما يلي¹:

- رئيس للبنوك المركزية في المعاملات المالية.
- خدمة البنوك المركزية في سعيها لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.
- تعزيز التعاون الدولي في تلك المناطق والعمل كبنك للبنوك المركزية.
- تعزيز المناقشة وتيسير التعاون بين البنوك المركزية.
- دعم الحوار مع السلطات الأخرى المسؤولة عن تعزيز الاستقرار المالي.
- إجراء البحوث وتحليل السياسات بشأن القضايا ذات الصلة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.
- وكلاء أو وصيا في اتصال مع العمليات المالية الدولية.
- وضع التحليلات والإحصاءات المالية والمصرفية الدولية التي تقوم عليها السياسات والبحوث الأكاديمية والنقاش العام الخاصة بقضايا الاستقرار النقدي والمالي العالميين.
- تحقيق الاستقرار النقدي والمالي لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والازدهار العالمي.
- يجتمع محافظي البنوك المركزية في العالم كل شهرين في بازل لحضور الاجتماع الاقتصادي العالمي "Global Economy Meeting" وخلال تلك الاجتماعات يتم اتخاذ القرارات التي تؤثر على بنوك العالم.

¹ الموقع الرسمي لبنك التسويات الدولية زيارة الموقع 2019-10-12.

<http://www.bis.org/about/index.htm>

الفصل العاشر

الإقراض على المستوى الدولي

الفصل العاشر: الإقراض على المستوى الدولي

تمهيد

منذ الحرب العالمية الثانية والاقراض على المستوى الدولي من قبل البنوك العالمية يؤدي بعدا أساسيا في تمويل التوسع في الاقتصاد العالمي. فقد قامت البنوك بتمويل التجارة بين الدول، وأدى الإقراض إلى زيادة الاستثمارات مما أدى بالقروض الأجنبية وبالتالي توفير العملات الأجنبية إلى توفير الاستقرار لاقتصاداتها وتزويد الدول باحتياجاتها من التمويل في حالة عدم كفاية التسهيلات البنكية والقروض المحلية على الوفاء بهذه الاحتياجات.. كما ساهمت القروض على المستوى الدولي في إعادة جدولة الديون للدول التي عجزوا عن تسديد ديونها عند الاستحقاق.

تعد الأسواق المالية العالمية مصدرا مهما لتزويد الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية باحتياجاتها من التمويل. وتتكون أسواق الدين العالمي بصفة رئيسية من قروض البنوك المجمعة، والسندات بالعملات الأجنبية قصيرة الأجل منها والطويلة الأجل، وسعر الفائدة على القروض الدولية سعر متغير مربوط بسعر الفائدة المعروض بين البنوك في لندن والمعروف بـ: (LIBOR) أين يتم تعديل سعر الفائدة كل ثلاثة أو ستة أشهر.

وينشر بنك التسويات الدولية سنويا تقريرا عن نشاطات البنوك العالمية ومصادر أموالها، واستخداماتها. ويشمل التقرير عادة أنشطة الإقراض على المستوى الدولي التي تتكون بصفة رئيسية مما يلي¹:

• الإقراض بين البنوك على المستوى الدولي.

• الإقراض لغير البنوك.

• الودائع بين البنوك.

أولا: أسباب الإقراض على المستوى الدولي:

يعود سبب التزايد في الإقراض على المستوى الدولي إلى أسباب نذكر منها:

*العجز في موازنات الدول المستوردة للنفط أجبرها على الإقراض لمواجهة العجز.

*زيادة معدلات التضخم جعل المقترضين على المستوى العالمي بحاجة إلى المزيد من الاقتراض حتى يتمكنوا من الاستمرار في الإنتاج، وممارسة أنشطة الاستثمار والاستيراد.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 343.

*نتيجة انخفاض أسعار الفوائد منذ عام 1982، ازدادت الحاجة إلى الاقتراض للاستفادة من انخفاض أسعار الفوائد لإعادة جدولة الديون، وممارسة أنشطة الاستثمار والاستيراد.

*تقديم القروض بالعملات الأجنبية للدول والبنوك المركزية من أجل تنفيذ برامج الاستقرار المالي في هذه الدول.

*تقديم القروض التجارية للبنوك والمصدرين والقروض القصيرة الأجل للشركات لتمويل نفقاتها الرأسمالية.
*تقديم قروض تنموية للدول التي تملك شركات صناعية، ولبنوك التنمية أو المؤسسات المالية وذلك لإعادة اقراضها.

ثانيا: المخاطر التي تواجه البنوك المقرضة:

تواجه البنوك في اقراضها أنواعا من المخاطر نذكر منها¹:

- المخاطر السياسية: وتسمى مخاطر الدولة، وهي المخاطر التي تعود للظروف السياسية والاقتصادية للدولة، مان تمنع الدولة المقرضة المقرض من تحويل عملات أجنبية الى الخارج. أو أن يصبح لدى الدولة المقرضة عجز كبير في ميزان مدفوعاتها، ويؤدي إلى نقص شديد في العملات الأجنبية، ويجعلها غير قادرة على دفع فوائد الدين.
- مخاطر العملة: وتتغلب عليها البنوك عن طريق الإقراض بعملة غير عملة البلد المقرض، كم أن تقرض البنوك الأمريكية بالدولار، فتتقل خطر التقلب في أسعار العملة إلى المقرض.
- مخاطر الدين أو عدم الوفاء: وهي المخاطر الناجمة عن عدم رغبة المدين في دفع فوائد الدين أو أقساطه.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.344.

خاتمة:

يتضح أن العمليات المصرفية الدولية تمثل ركيزة أساسية في دعم وتسهيل المبادلات التجارية والمالية عبر الحدود، لما توفره من آليات تمويل وضمان وتسوية تُمكن مختلف الفاعلين الاقتصاديين من إدارة معاملاتهم بكفاءة وأمان. وقد سعت هذه المطبوعة إلى تقديم عرض متكامل يجمع بين الأسس النظرية والتطبيقات العملية، مع التركيز على مختلف الأدوات والتقنيات المعتمدة في البنوك، وكذا الإطار التنظيمي الذي يحكم هذه العمليات.

كما تم إبراز أهمية التحكم في المخاطر المرتبطة بالمعاملات الدولية، خاصة في ظل بيئة اقتصادية عالمية تتسم بالتقلب والتعقيد، مما يستدعي من الطلبة اكتساب مهارات تحليلية ومعرفية تؤهلهم لفهم هذه العمليات والتعامل معها بفعالية. وفي هذا السياق، تشكل هذه المطبوعة قاعدة معرفية يمكن البناء عليها وتعميقها من خلال البحث والتطبيق الميداني.

ويبقى الهدف الأساسي من هذا العمل هو تمكين الطلبة من استيعاب مختلف جوانب العمليات المصرفية الدولية، وتعزيز قدرتهم على توظيف المعارف المكتسبة في الواقع المهني، بما يتماشى مع متطلبات النظام المصرفي الحديث والتطورات المتسارعة في مجال المالية الدولية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

1. أحمد غنيم، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، أضواء على الجوانب النظرية والنواحي التطبيقية، الطبعة السابعة، مصر، 2003
2. السيد عبد القادر متولي، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
3. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
4. بن إبراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية الدولية- تقييم الأسهم والسندات، دار زيد للطباعة والنشر، بسكرة الجزائر، الطبعة 1، 2019.
5. حفاف وليد، دروس في مقياس تقنيات تمويل التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالم، 2021،
6. حليلة بزار، المشتقات المالية ومكانتها في إدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2017.
7. حمداني زهرة، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، 2012.
8. حياة عوايجية، تداول المشتقات المالية ومساهمتها في الأزمة المالية العالمية 2008- دراسة حالة الأوراق المالية (وول ستريت)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
9. خالد امين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة 1، 2006.
10. خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
11. خروف منير، المالية والتجارة الدولية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قالم، 2015.
12. دانيا ابراهيم غيا، دور المشتقات المالية كأدوات للتحوط التعاقدية تجاه المخاطر المالية ومدى إمكانية تطبيقها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2013.
13. سلسلة إضاءات، "المشتقات المالية"، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد 2، الكويت، 2010.

14. سهير إبراهيم الشوملي، إدارة المالية الدولية، دار الاعصار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
15. شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، 2011.
16. صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2004.
17. عادل المهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993.
18. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الاردن، 2004.
19. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.
20. غالم عبد الله، العولمة المالية- الانظمة المصرفية العربية- دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط.1، 2014،
21. قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2003.
22. ماهر سكري، العمليات المصرفية الخارجية، دار العائد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 2، 2004.
23. مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.
24. مفتاح صالح، محاضرات في المالية الدولية، مطبوعة مقدمة لطابة السنة الرابعة مالية، نقود وبنوك كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 2006.
25. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2000.
26. موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط.1، 2008.
27. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد الطيف الخنشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
28. هزاع مفلح، التمويل الدولي، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2007.
29. هزاع مفلح، عمليات مصرفية دولية، منشورات جامعة حماه، سوريا، 2019.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Ahmed zoromé, Concept of offshore financial center : in search of an operational definition, monetary and capital markets department, 2007
 2. Brahim Guendouzi, Relation économiques internationales, édition el Maarifa, Alger, 1998.
 3. <http://elearning.univ-jijel.dz/mod/resource/view.php?id=26997>
 4. https://bohotti.blogspot.com/2016/12/blog-post_223.html consulté le 08/12/2022
 5. Jean Pierre Paulet, La mondialisation, édition Armandcolin, 2^{ème} édition, Paris, 2002.
 6. The World Bank : Annual Reprt, 2017.
- 10-2019-الموقع الرسمي لبنك التسويات الدولية
الموقع الرسمي للبنك الدولي: www.albankaldawli.org 12/11/2023